تقرير الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي
حول اجتماعات الجمعية العامة 141، والدورة 205، للمجلس الحاكم
واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي
بلغراد (صربيا)، 13–17 تشرين الأول/أكتوبر 2019

الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

تقرير الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي،
حول *اجتماعات* الجمعية العامة 141، والدورة 205، للمجلس الحاكم،
واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي،
بلغراد (صربيا)، 13–17 تشرين الأول/أكتوبر 2019

مقدمة:

في الفترة من 13 إلى2019/10/17، انعقدت في بلغراد –صربيا– اجتماعات الجمعية العامة الواحدة والأربعين بعد المئة للاتحاد البرلماني الدولي، واجتماعات الدورة 205 للمجلس الحاكم للاتحاد. **شاركت في هذه الفعاليات وفود برلمانية تمثل أكثر من (149) وفداً من البرلمانات الأعضاء في الاتحاد. وحضر الاجتماعات، بصفة عضو مشارك أو مراقب، ممثلو عديد من منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى المختصة كالصليب الأحمر الدولي، والبنك الدولي، وممثلو المنظمات البرلمانية الإقليمية، ومن بينها الاتحاد البرلماني العربي، والاتحاد البرلماني الإفريقي... وغيرها.**

ويسر الأمانة العامة للاتحاد، أن تقدم للبرلمانات والمجالس العربية الموقرة، هذا التقرير الذي يقدم عرضاً لأبرز وقائع اجتماعات صربيا، وأهم القضايا التي تم تداولها في هذه الاجتماعات، وما تمخضت عنه من نتائج وقرارات. ويسر الأمانة العامة للاتحاد أن تتلقى أية ملاحظات أو اقتراحات على أسلوب إعداد هذا التقرير ومضمونه، ليتسنى لنا أخذها عند إعداد أية تقارير مستقبلية، تعميماً للفائدة ووصولاً إلى الأهداف المرجوة. وسيتمّ لاحقاً ترجمة التّقرير النهائي الذي صدر عن الاتحاد البرلماني الدولي، من قِبل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، ويوزّع على البرلمانات والمجالس العربية الموقّرة، تعميماً للفائدة.

* * *

الفهرس

الموضوع	الصفحة
حفل الافتتاح	06-04
اجتماعات الدورة الـ 205 للمجلس الحاكم	18-07
اجتماعات الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد	52-19
الطلبات الخاصة بإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد	55-53
اللجنة التنفيذية	58-56
منتدى النساء البرلمانيات	60-59
منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي	62-61
لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين	62
لجنة شؤون الشرق الأوسط	63
لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني	66-64
مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)	68-66
الفريق الاستشاري المعني بالصحة	69-68
مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص	70
الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف	71-70
ملء الشواغر في أجهزة الاتحاد	77-72
اجتماع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة	79-78
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية	85-80
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإسلامية	86
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الآسيوية	86
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإفريقية	86
أنشطة الاتحاد البرلماني العربي	87
الجدول التفصيلي لنتائج التصويت على البنود الطارئة	100-88
الخاتمة	101

أولاً – حفل الافتتاح

1. حفل الافتتاح

أقيم حفل افتتاح الجمعية العامة الـــ 141 للاتحاد البرلماني الدولي في مركز المؤتمرات سافا في بلغراد، عند الساعة 19:30 من يوم الأحد 13 تشرين الأول/ أكتوبر، 2019، بحضور حضرة صاحب الفخامة السيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس جمهورية صربيا. وقد ألقى حضرة صاحب الفخامة كلمة استهلها بالترحيب بالبرلمانيين وجميع المشاركين في الجمعية العامة الـــ 141 للاتحاد البرلماني الدولي. مؤكداً أهمية هذا الحدث، كما أكد على العدد الهائل من البرلمانات والنواب الذين يحضـــرون الجمعية العامة. تاريخياً، كان الاتحاد البرلماني الدولي منظمة متعددة الأطراف مهمة للغاية. وكانت البرلمانات مؤسـسـات يمكن فيها التفاوض بشـأن الاختلافات في وجهات النظر والمواقف والتغلب عليها. كما وأكد مرحباً، أن تبادل الخبرات أمر ضروري، وأن عملية صنع القرار دون تدخل كانت ضرورية. كان هذا هو الطريق الذي يجب اتباعه لتحقيق تقدم مشـــترك وينبغي أن يكون نموذجاً في حلّ النزاعات. وكانت الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي مناسبة لمتابعة وتحقيق أحلام جميع الشعوب.

وكانت معالي الســـيدة مايا غويكوفيتش، رئيســـة الجمعية الوطنية لصـــربيا، قد ألقت كلمة قبل ذلك ابتدأتها بالترحيب بالوفود التي جاءت إلى صـربيا لحضـور الجمعية العامة الثانية للاتحاد البرلماني الدولي التي تعقد في بلغراد حيث عقدت الأولى في عام 1963. في حين اســـتمرت عائلة الاتحاد البرلماني الدولي في النمو بروح من الاحترام والثقة، بعث تجمّع أعضائها برسالة حول أهمية التعاون بين البرلمانات والدبلوماســـية البرلمانية للتغلب على التحديات الحالية والعمل من أجل الســـلام، الأمر متروك للبرلمانيين، نيابة عن الأشـخاص الذين يمثلونهم، لتشـجيع حكوماتهم على أن تحذو حذوها في بناء جسور التعاون.

وأشـارت أن الاتحاد البرلماني الدولي، يتمتع بتقليد طويل وخبرة واسـعة، إلى جانب المعرفة والرغبة في التكيف مع التحديات الحديثة. ومن هنا تكمن أهمية تعزيز التعاون داخل المنظمة، حيث أثبتت على مدى عقود أنه أســـاس متين وثابت للبرلمانات في جميع أنحاء العالم لمواجهة التحديات المتغيرة باستمرار.

ونوهت أن صربيا كانت واحدة من أوائل الدول المصدقة على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وستولي الجمعية العامة الـ 141 أهمية خاصة للاحتفال بالذكرى الـ 13 لاتفاقية حقوق الطفل. وستشكل المساواة بين الرجل والمرأة (الجندرية) وتمكين المرأة علامة بارزة، مع تكريس جلسات مخصصة. إن المشاركة المتساوية للمرأة في المجتمع والعمليات السياسية والاقتصادية ستجعل العالم بلا شك مكاناً أفضل وأكثر إنسانية.

وقد ألقى السيد أنطونيو غوتيريس، الأمين العام للأمم المتحدة، كلمة أمام الجمعية العامة منقولة عبر الفيديو. ورحب بتركيز الجمعية العامة على القانون الدولي، والتغطية الصحية الشاملة وحالة الطوارئ المناخية وأهداف التنمية المستدامة. كانت مساهمة البرلمانيين، كممثلين للشعوب، حاسمة في دفع عجلة التقدم المشترك.

في مواجهة تحديات اليوم، أشار إلى أن الطريق إلى بناء عالم مستدام يسوده السلام والازدهار، دون إغفال أحد، لن يكون ممكناً إلا في عالم متعدد الأقطاب، يتمتع بمؤسسات قوية متعددة الأطراف واحترام عالمي للقانون الدولي.

كذلك أشادت السيدة تاتيانا فالوفايا، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة، والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة في الجمعية العامة الـ 141، بمدى التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، خاصة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة وتغيّر المناخ.

مبينة أنه كما احتفل العالم بـ 100 سنة من التعددية في عام 2019، وبالذكرى السنوية الـ 75 للأمم المتحدة التي تكون في عام 2020، فهو بحاجة أكثر من أي وقت مضى، للبرلمانيين الذين دعموا بقوة التعددية الحديثة، الذين قاوموا تزايد الشعوبية والقومية الناشئة في أجزاء كثيرة من العالم. يمكن أن تلعب البرلمانات دوراً مهماً في استعادة الثقة في مجتمعات اليوم. لا يمكن للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وحدها، التصدي بفعالية للتحديات العالمية المعقدة. وكان للبرلمانيين دور حاسم يلعبونه، من خلال التصريح بالموارد وإصدار التشريعات التي تترجم الالتزامات العالمية إلى إجراءات وطنية ومحلية.

وأشارت أنه فقط مع التشريعات اللازمة، يمكن تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة الـ 17. ويمكن أن يعمل الاتحاد البرلماني الدولي، على وضع قائمة بالحد الأدنى من التوصيات التشريعية لتنفيذ كل هدف – وهو نوع من "خارطة طريق تشريعية" لاكتساب شراكات في جميع أنحاء العالم .وسيساعد

هذا بدوره على تحفيز تمويل الأهداف، من خلال إظهار بيئة أهداف تنمية مستدامة ناضجة ومركزة بوضوح في كل بلد.

وقد ألقت السيدة غابرييلا كويفاس بارون، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، كلمة بينت فيها إنّ الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، كانت فرصة فريدة للجمع بين المجتمع البرلماني العالمي، ورؤية الاختلافات الوطنية السابقة للتجارب والتحديات المشتركة. وكانت الدبلوماسية البرلمانية تدور حول بناء جسور الحوار والتفاهم والتعاون داخل الدول وفيما بينها. وعلى البرلمانيين واجب الدفاع عن البرلمانات، باعتبارها مؤسسات منفتحة وتمثيلية وخاضعة للمساءلة وفعالة – كمجال يتم فيه سماع جميع الأصوات واحترامها.

وأشارت إلى أن تعزيز الديمقراطية، تعني تعزيز التمكين السياسي للنساء والشباب، سواء التي كانت بنود رئيسة على جدول أعمال الجمعية العامة، بالتزامن مع الذكرى السنوية الـ 30 لاتفاقية حقوق الطفل والتطلع الى الذكرى الـ 25، لإعلان ومنهاج عمل بكين في عام 2020.

وبينت أنه سيكون موضوع نقاش العام للجمعية العامة، هو تعزيز القانون الدولي من خلال الأدوار والآليات البرلمانية الذي كان مناسباً جداً في الذكرى السنوية الـ 70 لاتفاقيات جنيف. وستركز المناقشة العامة أيضاً على مساهمة التعاون الإقليمي. وكان تقليد التعاون البرلماني الإقليمي في الاتحاد البرلماني الدولي يزداد قوة. وكان الهدف هو تمكين البرلمانيين من معالجة القضايا الرئيسية في عصرنا، بما في ذلك القضاء على أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب والتطرف العنيف، والتجارة، والصحة، وتغير المناخ، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وسيُطلب من الأعضاء اعتماد قرار بشأن تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030. وسيؤدي ذلك إلى وضع خطة عمل برلمانية، تعطي زخماً للرؤية التي حددتها الأمم المتحدة مؤخراً.

وختمت بأن الجمعية كانت فرصة لدعم التعددية، كما كان الغرض منها في الأصل – تمثيل شعوب العالم، وتعزيز تطلعاتهم، وتحقيق التقدم والحلول.

وبعد ذلك أعلن أعلن السيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس جمهورية صربيا، افتتاح الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي.

*****

ثانياً – اجتماعات الدورة الـ 205 للمجلس الحاكم

انعقدت في إطار الجمعية العامة الحادية والأربعين بعد المائة، اجتماعات الدورة الـ 205 للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي، في *مركز المؤتمرات سافا في بلغراد*، وتمت الموافقة على جدول أعمال الدورة الـ 205 للمجلس الحاكم، المتضمنة البنود التالية:

1. **إقرار جدول الأعمال**
2. **الموافقة على المحاضر الموجزة للدورة 204 للمجلس الحاكم**
3. **مقترحات بشأن انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ 141**
4. **الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي**
5. **مشروع الموازنة الموحدة للعام 2020**
6. **تقرير الرئيس**
   - أ. بشأن أنشطتها منذ الدورة 204 للمجلس الحاكم
   - ب. بشأن أنشطة اللجنة التنفيذية
7. **التقرير المرحلي للأمين العام عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي منذ الدورة الـ 204 للمجلس الحاكم**
   - أ.تحديث عن تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2017-2021 (CL/205/7(a)- R.1)
   - ب.لمحة عامة عن وضع الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد البرلماني الدولي، والأمم المتحدة (CL/205/7(b)-R.1)
8. **المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي وصفة المراقب**
   - أ.طلبات الانضمام إلى عضوية الاتحاد البرلماني الدولي والحصول على صفة المراقب (CL/205/8(a)-P.1)
   - ب.وضع برلمانات معينة
   - ج.وضع المراقبين الدائمين في الاتحاد البرلماني الدولي (CL/205/8(c)-R.1)

9. الذكرى السنوية الـ 130 للاتحاد البرلماني الدولي

أ.تقرير عن الاحتفالات بالذكرى السنوية الـ 130

ب.تقرير عن الاجتماع الخماسي (CL/205/9(b)-R.1)

ج.مشروع اقتراح لإعلان/ ميثاق عالمي حول الدبلوماسية البرلمانية (CL/205/9(c)-P.1)

10. تعزيز عمل الاتحاد البرلماني الدولي

أ.التغييرات المقترحة على ولاية اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، والتمويل، والتجارة، وأدائها (CL/205/10(a)-P.1)

ب.مقترح إنشاء مجموعة عمل حول العلم والتكنولوجيا (CL/205/10(b)-P.1)

ج.مقترح إنشاء مجموعة عمل حول العقوبات السياسية (CL/205/10(c)-P.1)

11. التعديلات على النظام الأساسي والأنظمة النافذة واللوائح التنظيمية للاتحاد البرلماني الدولي

سيبحث المجلس الحاكم في التعديل المقترح للنظام الأساسي والأنظمة النافذة واللوائح التنظيمية للاتحاد البرلماني الدولي، المقدم من مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) (CL/205/11-P.1)

كما سيبحث في التعديل المقترح للنظام الأساسي والأنظمة النافذة واللوائح التنظيمية للاتحاد البرلماني الدولي، المقدم من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين (CL/205/11-P.2).

12. تقديم تقارير من الأعضاء عن الأنشطة المتعلقة بالاتحاد البرلماني الدولي

سيستمع المجلس الحاكم إلى تقرير، استناداً إلى الاستجابات التي حصل عليها من الأعضاء عن متابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي ومقرراته الأخرى (CL/205/12-R.1)

وسيبحث أيضاً في نتائج الدراسة الاستقصائية الأخيرة، حول إشراك البرلمانات مع الأمم المتحدة (CL/205/12-R.2)

13. تقارير عن الاجتماعات المتخصصة الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي-(CL/205/13 R.1)

14. أنشطة اللجان والهيئات الأخرى

أ. منتدى النساء البرلمانيات (CL/14(a)-R.1)

ب. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين (CL/205/14(b)-R.1 إلى R.3 وP.1)

ج. لجنة شؤون الشرق الأوسط (CL/205/14(c)-R.1 و P.1 إلىP.3)

د. لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي (CL/205/14(d)-R.1 و P.1 إلىP.4)

هـ. مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) (CL/205/14(e)-R.1)

و. الفريق الاستشاري المعني بالصحة (CL/205/14(f)-R.1)

ز. مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص (CL/205/14(g)-R.1 وP.1)

ح. منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي (CL/205/14(h)-R.1)

ط. الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف (CL/205/14(i)-R.1 و P.1 إلىP.4)

15. الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي، (جنيف، 16–20 نيسان/أبريل 2020)

16. الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة (CL/205/16-P.1)

17. تعيين اثنين من المدققين الداخليين للعام 2020 (CL/205/17-P.1)

(انظر المادة 41 من قواعد المجلس الحاكم)

18. انتخابات اللجنة التنفيذية (CL/18-P.1 إلىP.7)

(انظر المادة 21 (ي) من النظام الأساسي والقواعد 37 و38 و39 من قواعد مجلس الحاكم)

سينتخب المجلس الحاكم سبعة أعضاء ليحلوا محل أعضاء اللجنة التنفيذية الذين تنتهي ولايتهم في الدورة 205 للمجلس الحاكم، وذلك على النحو التالي:

- السيدة م. ي أوليفيرا فالنتي (أنغولا) والسيد ك. لوساكا (كينيا) – شاغران يتعين ملؤهما من قبل رجل واحد وامرأة واحدة من المجموعة الإفريقية؛
- السيد ك. جلالي (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) والسيد نغوين فان غيو (فيتنام) – شاغران يتعين ملؤهما من قبل امرأة واحدة على الأقل من مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛

- السيد ك. كوزاشيف (روسيا الاتحادية) – شاغر واحد يتعين ملؤه من قبل رجل أو امرأة من مجموعة أوراسيا؛
- السيد أ. لينز (البرازيل) – شاغر واحد يتعين ملؤه من قبل رجل من مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- السيدة هـ. هوكلاند ليادال (النرويج) – شاغر واحد يتعين ملؤه من قبل امرأة من مجموعة 12+.

19. ما يستجد من أعمال

ناقش المجلس بنود جدول أعماله في عدة جلسات، واتخذ حولها القرارات اللازمة، وفيما يلي عرض لبعض قرارات المجلس (علماً بأن كامل القرارات ضمنت في التقرير النهائي الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي والتي ستقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي بترجمته):

1. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ141(البند 3 من جدول الأعمال):

في الجلسة الأولى للدورة 205 للمجلس الحاكم، التي انعقدت في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019، انتخب المجلس الحاكم **معالي السيدة مايا غويكوفيتش، رئيس الجمعية الوطنية لصربيا،** رئيساً للجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي.

2. الوضع المالي(البند 4 من جدول الأعمال):

تلقى المجلس الحاكم تقريراً عن الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي في 30 حزيران/ يونيو 2019، وقائمة محدثة للمساهمات المقررة غير المسددة. وأكد أنّ حقوق العضوية الكاملة لثلاثة أعضاء (هندوراس، موريتانيا وبابوا غينيا الجديدة)، قد تمّ تعليقها الآن بسبب متأخرات ثلاث سنوات أو أكثر من المساهمات. في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، كان هناك أربعة أعضاء (جزر القمر، جمهورية الدومينيكان، ليبيا وفنزويلا)، وعضوان مشاركان (برلمان دول الأنديز واللجنة البرلمانية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا) متأخرين لمدة عامين كاملين، وقد خضعوا للمشاركة و/ أو عقوبات تصويت. وأشارت رئيسة اللجنة الفرعية للتمويل، السيدة م. كيينر نيلين (سويسرا)، إلى أنّ الأمين العام قد بذل جهوداً متكررة للمتابعة مع جميع الأعضاء الخاضعين لجزاءات الدفع، ولكن لم ترد أيّة مدفوعات. تمّ تشجيع رؤساء المجموعات الجيوسياسية على

متابعة أيّة متأخرات للأعضاء داخل مجموعاتهم. وأعربت عن شكرها لجميع الأعضاء الذين دفعوا مساهماتهم بانتظام وفي الوقت المحدد.

ذكرت السيدة كينر نيلن أنّ الوضع المالي الحالي للاتحاد البرلماني الدولي، مستقر وسليم. بلغ العائد على الاستثمارات حالياً 7.6 بالمائة لعام 2019، وهو أداء ممتاز تستفيد منه النتائج المالية لعام 2019 للاتحاد البرلماني الدولي. أحاط المجلس الحاكم علماً بأن إيرادات الاتحاد البرلماني الدولي ونفقاته كانت قريبة من الهدف في النصف الأول من عام 2019، ومن المتوقع أن تظل ضمن الموازنة الإجمالية حتى نهاية العام.

وافق المجلس الحاكم على توصية اللجنة التنفيذية، بقبول طلب للحصول على مساعدة مالية من صندوق التضامن البرلماني (PSF)، من برلمان جزر السلمون لحضور جمعية الاتحاد البرلماني الدولي المقبلة. كما أشار المجلس إلى أن القواعد والإجراءات الخاصة بصندوق التضامن البرلماني، قد تمّ تبسيطها من قبل اللجنة التنفيذية من أجل جعلها أكثر مرونة وفعالية في تشجيع الانتماء للبرلمانات الأعضاء المحتملة. وشملت البرلمانات التي يمكن أن تصبح مؤهلة للحصول على دعم صندوق التضامن البرلماني في المستقبل، أنتيغوا وبربودا، وبليز، ودومينيكا، وغرينادا، وكيريباتي، وناورو، وسانت كيتس ونيفيس.

كما أحاط المجلس الحاكم علماً، بالتقرير المتعلق بتعبئة التمويل الطوعي الذي أعدته الأمانة العامة.

3.مشروع الموازنة الموحدة للعام 2020(البند 5 من جدول الأعمال):

عُرض على المجلس مشروع الموازنة الموحدة للعام 2020. وأوضحت السيدة كيينر نيلين، بالنيابة عن اللجنة التنفيذية، أن مشروع الموازنة قد تمّ إعداده تحت إشراف اللجنة الفرعية للتمويل وكان وفقاً لتوجيهاتها.

اجتمعت اللجنة الفرعية ثلاث مرات لمناقشة مسودات الموازنة، وخلال هذه الفترة درست التوقعات والتحليلات التفصيلية وتلقت توضيحات من الأمانة. شكرت السيدة كيينر نيلين أمانة فريق التمويل على عمله وعلى الجودة العالية للوثائق المعدة.

كان اقتراح الموازنة وفقاً لاستراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2017 – 2021، والمبادئ التوجيهية وقرارات الهيئات الرئاسية. وشمل تخصيص (300,000 فرنك سويسري)، للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات، وتمويل إضافي للأنشطة ذات الأولوية نحو تحقيق رؤية الرئيس

(140,000 فرنك سويسري)، بالإضافة إلى دعم برلمان رواندا من أجل استضافة الجمعية العامة الـ 143 في كيغالي.

تمّ وضع جدول مساهمات أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، في الموازنة المقترحة على جدول الأنصبة المقررة الجديد للأمم المتحدة كالمعتاد. سيصبح برلمان الصين أكبر مساهم في الاتحاد البرلماني الدولي في الموازنة الأساسية في عام 2020, وسيدفع مساهمة متزايدة عند الحدّ الأعلى للاتحاد البرلماني الدولي البالغ 11.75 بالمائة. في نفس الوقت، يرى العديد من الأعضاء أن مساهماتهم في الاتحاد البرلماني الدولي، تنخفض عن المستوى الذي تم تقييمهم فيه في عام 2019. وعليه اقترحت اللجنة التنفيذية أن هؤلاء الأعضاء قد ينظرون في التبرع الطوعي للاتحاد البرلماني الدولي، بالوفورات التي كانوا سيوفرونها، من أجل توفير الدعم لبرامج الاتحاد البرلماني الدولي في عام 2020. وستذكر الرسائل التي سيتم إرسالها إلى هؤلاء الأعضاء في كانون الأول/ ديسمبر 2019، بخصوص مساهماتهم النظامية لعام 2020، بمقدار الانخفاض في مساهمتهم ودعوتهم إلى النظر في تقديم تبرع مماثل.

وتمت موافقة المجلس الحاكم على موازنة عام 2020.

4. تقرير رئيس الاتحاد البرلماني الدولي (البند 6 من جدول الأعمال):

أحيط المجلس الحاكم علماً بتقرير الرئيس، عن أنشطتها منذ الدورة الـ 204 للمجلس الحاكم. وقد حددت الأولويات التالية: المشاركة البرلمانية في عمليات الأمم المتحدة ومنتدياتها؛ جهود الاتحاد البرلماني الدولي بشأن التعددية؛ ممارسات الشفافية والمساءلة؛ وآليات التنفيذ والمتابعة لقرارات ومقررات الاتحاد البرلماني الدولي. وسترسل تقريرها إلى جميع البرلمانات الأعضاء والبرلمانيين الفرادى في القوائم البريدية للأمانة العامة للاتحاد البرلماني.

5. التقرير المرحلي للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي منذ الدورة الـ 204 للمجلس الحاكم (البند 7 – أ من جدول الأعمال):

أحيط المجلس الحاكم علماً بالتقرير المرحلي للأمين العام، عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي، منذ الدورة الـ 204 للمجلس الحاكم لتنفيذ الأهداف الثمانية المحددة في استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي، للأعوام 2017-2021. علاوة على ذلك، أيّد المجلس سعي الأمين العام للتنسيق

مع رئاسة وكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، بهدف تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والقرارات التي اتخذها أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي.

وافق المجلس الحاكم على توقيع مذكرة تفاهم بشأن التعاون مع:

– أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية، بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس، بهدف تأمين الدعم والخبرة التقنية لأنشطة الاتحاد البرلماني الدولي بشأن تغير المناخ، و

–الجمعية البرلمانية للفرانكفونية.

وافق المجلس الحاكم أيضاً على اقتراح الاتحاد البرلماني الدولي، للانضمام إلى دائرة المنظمات متعددة الأطراف للتغطية الصحية الشاملة 2030.(UHC2030)

6.التقرير المرحلي للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي منذ الدورة الـ 204 للمجلس الحاكم (البند 7 – ب من جدول الأعمال):

أحيط المجلس الحاكم علماً بقائمة التحقق من الأنشطة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، المنفذة خلال الأشهر الستة الماضية، ورحب بالتعاون المتزايد بين المنظمتين. وأيّد التوصية بتكليف أمانة الاتحاد البرلماني الدولي، بمهمة إجراء تقييم شامل للشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة، على أساس أن تستند إلى مشاورات مع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، والمسؤولين وكذلك مع مسؤولي الأمم المتحدة الرئيسيين. وسيكون التقييم، الذي سيجريه خبير استشاري مستقل، ضمن الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات في عام 2020، ومراجعة استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي.

7.المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي، وصفة المراقب (البند 8 من جدول الأعمال):

وافق المجلس الحاكم على توصية اللجنة التنفيذية، لترقية وضع الجمعية البرلمانية للفرانكفونية (APF)من مراقب دائم إلى منصب عضو منتسب. كما شجع الاتحاد البرلماني الدولي، على السعي للحصول على وضع مماثل مع الجمعية البرلمانية للفرانكفونية.

كما رحب المجلس ووافق على طلبات الحصول على وضع مراقب والواردة من بارلاسور (برلمان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي)، ومن البرلمان الدولي للتسامح والسلام. أكّد المجلس من جديد الهدف الاستراتيجي للاتحاد البرلماني الدولي، المتمثل في تعزيز الحوار والتعاون مع

المنظمات البرلمانية الإقليمية وغيرها، بهدف الاستفادة من المزايا النسبية وبناء التآزر وضمان مزيد من التماسك في التعاون بين البرلمانات.

أُبلغ المجلس بحالة بعض البرلمانات وأيد التوصيات ذات الصلة التي قدمتها اللجنة التنفيذية، فيما يتعلق بكل من هذه البرلمانات. أقرّ توصية اللجنة التنفيذية بحل مجموعة العمل المعنية بسورية. وفقاً للمادة 5.2 من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي، وافق على طلب الجمعية الوطنية لفنزويلا، بتسجيل وفد من اثنين من البرلمانيين الذين يتمتعون بحقوق التصويت، بالنظر إلى أن فشل فنزويلا في سداد اشتراكاتها المقدرة كان بسبب ظروف خارجة عن سيطرة البرلمان.

كما عقد مناقشة مطولة حول الوضع في اليمن، والتوصيات التي صاغتها اللجنة التنفيذية، بشأن البقاء على اتصال دائم مع جميع الأطراف، ومواصلة مراقبة الموقف عن كثب وقد عُرضت التوصيات للتصويت بالمناداة بالأسماء وجاءت النتائج كما يلي: 104 مع؛ 24 ضد؛ 39 ممتنع عن التصويت. لذلك تمت الموافقة على التوصيات بالأغلبية.

كما ذكر أعلاه، على الرغم من الجهود المتعددة التي بذلها الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، ورؤساء المجموعات الجيوسياسية المعنية، فإن هندوراس وموريتانيا وبابوا غينيا الجديدة لم تدفع متأخراتها بحلول الموعد النهائي المتفق عليه وهو 1 تشرين الأول/ أكتوبر. سيتم إدراج البرلمانات الثلاثة في فئة الأعضاء غير المشاركين.

8.تعزيز عمل الاتحاد البرلماني الدولي، (البند 10 من جدول الأعمال):

أقر المجلس الحاكم توصية اللجنة التنفيذية، لتغيير اسم لجنة التنمية المستدامة والتمويل والتجارة إلى اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة. في حين أن هذا التغيير سيصبح ساري المفعول على الفور، فإن تكوين اللجنة الدائمة سيظل مكوناً من 18 عضواً (ثلاثة لكل مجموعة جيوسياسية)، مع إضافة أعضاء بحكم منصبهم، أي رئيس مكتب النساء البرلمانيات ورئيس مجلس منتدى البرلمانيين الشباب. ينطبق الحكم نفسه أيضاً على اللجان الدائمة الأخرى.

وأقر المجلس إنشاء الفريق العامل المعني بالعلوم والتكنولوجيا، على أن يكون مفهوماً بأن المقترحات بشأن ترتيبات عمل الفريق العامل وأنشطته ينبغي أن تناقش في الجمعية العامة المقبلة للاتحاد البرلماني الدولي.

أحاط المجلس الحاكم علماً بطلب إنشاء فريق عامل معني بالعقوبات السياسية. وقرر العودة إلى المسألة في الجمعية العامة الـ 142، على أساس مذكرة أكثر تفصيلاً بشأن الأساس المنطقي للفريق، ومهمته وتكوينه وترتيبات عمله. خلال مداولات المجلس، اعترض وفدا المملكة المتحدة وكندا على إنشاء الفريق. وافق وفد أستراليا من حيث المبدأ على إنشاء هذا الفريق العامل، لكنه شارك الرأي القائل بأن مذكرة المفاهيم التي تدعم الاقتراح يجب أن تكون أكثر تفصيلاً.

أقر المجلس الحاكم توصية اللجنة التنفيذية، لمراجعة الاتفاقيات الموقعة بين المضيفين والاتحاد البرلماني الدولي، لكي تنصّ على أنه لا يجوز لأي طرف أن يصدر دعوات من جانب واحد. كان القصد من ذلك هو تجنب المواقف التي دُعي فيها المشاركون الذين لا يحق لهم حضور فعاليات معينة، دون موافقة الجهات المشاركة الأخرى. يجب أن يحتفظ الاتحاد البرلماني الدولي بالمسؤولية الكاملة، عن جميع الأحداث المنظمة تحت رعايته.

9. تعديلات على النظام الأساسي والأنظمة النافذة واللوائح التنظيمية للاتحاد البرلماني الدولي (البند 11 من جدول الأعمال):

اعتمد المجلس الحاكم التعديلات التي قدمها فريق الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)، والتي عززت العقوبات الحالية للوفود أحادية الجندر وقدمت حوافز للوفود المتوازنة بين الرجال والنساء.

لم تقبل اللجنة التنفيذية، التعديل المقدم من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، فيما يتعلق بتطبيق النصاب القانوني، وبالتالي لم يتم تقديمه إلى المجلس لاتخاذ قرار.

10. الاجتماعات المتخصصة الأخيرة، (البند 13 من جدول الأعمال):

أحيط المجلس الحاكم، علماً بنتائج الاجتماعات المتخصصة التالية:

- من الالتزام إلى العمل: تحرك البرلمانات، جدول أعمال التغطية الصحية الشاملة إلى الأمام.
- الندوة الإقليمية لبرلمانات منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ندوة إقليمية حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لمجموعة الاتحاد البرلماني الدولي الجيوسياسية 12+؛
- المؤتمر الإقليمي للاتحاد البرلماني الدولي، والأمم المتحدة لبلدان منطقة الساحل: المشاركة البرلمانية في التصدي للإرهاب والظروف، التي تفضي إلى الإرهاب في منطقة الساحل.

- الندوة الاقليمية الرابعة، حول بناء القدرات البرلمانية، مواصلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: تبادل أقوى بين البرلمانات، من أجل تحقيق أكثر كفاءة لأهداف التنمية المستدامة.
- المشاركة البرلمانية، في مجال حقوق الإنسان: تحديد الممارسات الجيدة والفرص الجديدة للعمل
- منتدى برلماني خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى 2019 حول التنمية المستدامة (HLPF)والاجتماعات ذات الصلة.
- القمة الرابعة لرؤساء جنوب آسيا، حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة
- المؤتمر العالمي السادس للبرلمانيين الشباب
- ندوة إقليمية حول إشراك برلمانات منطقة المحيط الهادئ، في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1540
- المؤتمر الإقليمي للاتحاد البرلماني الدولي، والأمم المتحدة، لمجموعة آسيا والمحيط الهادئ حول دور البرلمانيين، في منع الإرهاب ومكافحته ومعالجة الظروف المواتية للإرهاب، في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

11.تقارير الهيئات العامة واللجان المتخصصة (البند 14 من جدول الأعمال):

أقر المجلس الحاكم التوصيات الواردة في التقارير المتعلقة بـ:

(أ) منتدى النساء البرلمانيات

(ب) لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

(ج) لجنة شؤون الشرق الأوسط

(د) لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي

(هـ) مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء(الجندرية)

(و) الفريق الاستشاري المعني بالصحة

(ز) مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص

(ح) منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي

(ط) الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

وافق المجلس على سبعة قرارات تتعلق بـ 229 برلمانياً مقدمة من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، وأشار المجلس إلى تحفظات وفدي أوغندا وتركيا، فيما يتعلق بالقضايا في بلديهما، وتلك الواردة من مصر والأردن واليمن فيما يتعلق بقضية اليمن.

تمّ إصدار دليل للبرلمانيين، بعنوان القضاء على العمل القسري. وقد تم إنتاجه بشكل مشترك من قبل الاتحاد البرلماني الدولي، ومنظمة العمل الدولية (ILO). حيث ألقى المدير العام لمنظمة العمل الدولية، السيد غ. رايدر كلمة أمام المجلس عبر رسالة بالفيديو.

12. الاجتماعات البرلمانية الدولية المستقبلية، (البند 16 من جدول الأعمال):

وافق المجلس على قائمة الاجتماعات المستقبلية والأنشطة الأخرى التي سيتم تمويلها من الموازنة العادية للاتحاد البرلماني الدولي ومن المصادر الخارجية.

في الوقت الذي أكد فيه مجدداً بأن الجمعية العامة الـ 143، ستعقد في رواندا (تشرين الأول/ أكتوبر 2020)، ووافق المجلس على توصية اللجنة التنفيذية بتمديد الموعد النهائي لبرلمان كينيا إلى ربيع عام 2020، لتأكيد استعداده لاستضافة الجمعية العامة الـ 144، للاتحاد البرلماني الدولي. لم تؤيد اللجنة التنفيذية الموافقة على طلب البرلمان الكيني، تقديم مساعدة مالية إضافية لعقد تلك الجمعية العامة.

13. انتخابات اللجنة التنفيذية (البند 18 من جدول الأعمال):

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء التالية أسماؤهم، في اللجنة التنفيذية لفترة أربع سنوات تنتهي في تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

– السيدة ي. أنياكون (أوغندا)، والسيد ج. موديندا (زمبابوي)، من المجموعة الإفريقية

–السيد ر. رباني (باكستان)، والسيدة ب. كرايريكش (تايلاند)، من مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

–السيد أ. سيدوف (أوزبكستان)، من مجموعة أوراسيا

–السيد ج. ب. ليتيليه (تشيلي)، من مجموعة أمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي

–السيدة ك. ويدغرين (السويد)، من مجموعة الاثني عشر زائد.

انتخب المجلس السيد غ. تشين (الصين)، نائباً جديداً لرئيس اللجنة التنفيذية.

14.انتخابات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء التالية أسماؤهم في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات:

- السيد سليمان تشينين (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، من المجموعة الإفريقية

-السيدة ز. غريسياني (جمهورية مولدوفا)، من مجموعة أوراسيا

- السيدة ل. روجاس هيرنانديز (المكسيك)، والسيد ب. لانو (باراغواي) والسيد س. ليتاردو (الإكوادور) من مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

إلى جانب ثلاثة ممثلين عن اللجنة التنفيذية:

- السيد ج. موديندا (زيمبابوي)

-السيد ج. ب. ليتيليه (تشيلي)

-السيدة ب. كرايريكش (تايلاند).

****

ثالثاً – اجتماعات الجمعية العامة الواحدة والأربعين بعد المائة

عقدت اجتماعات الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي، والاجتماعات ذات الصلة في مركز المؤتمرات في *مركز المؤتمرات سافا*، بلغراد، صربيا، خلال الفترة من الأحد 13 إلى يوم الخميس 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

تمت الموافقة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 141 المتضمن البنود التالية:

1. انتخاب الرئيس ونواب الرئيس للجمعية العامة الـ 141
2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة
3. المناقشة العامة حول موضوع *تعزيز القانون الدولي: الأدوار والآليات البرلمانية، ومساهمة التعاون الإقليمي*
4. *التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة*
   (اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان)
5. تقارير اللجان الدائمة للسلم والأمن الدوليين؛ وللتنمية المستدامة، والتمويل، والتجارة؛ ولشؤون الأمم المتحدة
6. الموافقة على البند الموضوع للجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان في الجمعية العامة الـ 143، للاتحاد البرلماني الدولي وتعيين المقررين
7. تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده

ناقشت الجمعية بنود جدول أعمالها في عدة جلسات، واتخذت حولها القرارات اللازمة، واستمعت الجمعية إلى كلمات السيدات والسادة رؤساء البرلمانات والمجالس والوفود البرلمانية المشاركة وعلى مدى أربعة أيام، **كما عقدت جلستها الختامية** بعد ظهر يوم الخميس الواقع في 2019/10/17. وافتتحت الجلسة بعرض مشاريع القرارات الواردة من اللجان الدائمة الأربع، التي تعاقب مقرروها على منصة الجمعية وعرضوا تلك المشاريع التي حظيت بموافقة الجمعية وتم إقرارها.

وفيما يلي عرض لبعض قرارات الجمعية، (علماً بأن كامل القرارات ضمنت في التقرير النهائي الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي، والتي ستقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي بترجمته):

1.رئاسة الجمعية الـ 141 (البند الأول من جدول الأعمال):

في الجلسة الأولى للدورة 205 للمجلس الحاكم التي انعقدت في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019، انتخب المجلس الحاكم **معالي السيدة مايا غويكوفيتش، رئيس الجمعية الوطنية لصربيا،** رئيساً للجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي.

****

2.البند الطارئ (البند الثاني من جدول الأعمال):

تمت الموافقة على قرار البند الطارئ تحت عنوان:

التصدي لتغير المناخ

قرار اعتمد بالإجماع من قبل الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي
(بلغراد، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019)

إن الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تدرك دور الحوكمة الديمقراطية وأهميتها للسلم والتنمية، التي يتردد صداها في رؤية ومهمة الاتحاد البرلماني الدولي، وهو منظمة عالمية تضم 179 برلماناً عضواً، وإذ تشير إلى الالتزامات بشأن تغير المناخ التي تقدم بها الاتحاد البرلماني الدولي في الجمعيات العامة الـ139 والـ140،

وإذ تعترف بالاحترار العالمي الناتج عن مصادر بشرية المنشأ الذي يشكل إحدى التحديات الكبيرة التي تواجه المجتمع الدولي اليوم،

وإذ تشير إلى الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي في اتفاق باريس، الذي يستند إلى تعاون دولي سابق فيما يتعلق بجوانب تغير المناخ المختلفة، المذكورة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن 21، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبروتوكول كيوتو، واتفاقات كانكون، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، ونتائج وارسو، ومسار ساموا، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، وخطة عمل أديس أبابا، وخطة التنمية المستدامة للعام 2030،

وإذ تشير إلى التزام الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، لمواجهة تحديات الاحترار العالمي، على أساس الإنصاف ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، والقدرات،

وإذ تقر بأن اتفاق باريس الذي يعترف بأنماط الحياة، وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع اتخاذ أطراف البلدان المتقدمة النمو زمام المبادرة، تؤدي دوراً مهماً في التصدي لتغير المناخ،

وإذ تشير إلى أن اتفاق باريس يذكر أهمية ضمان سلامة النظم الإيكولوجية، بما فيها المحيطات، وحماية التنوع البيولوجي، التي تعترف بها بعض الثقافات بأنها الأرض الأم، وأهمية مبدأ "العدالة المناخية"،

وإذ تشير أيضاً إلى التزام اتفاق باريس المتمثل بإبقاء ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية أقل من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، ومواصلة بذل الجهود للحد من الارتفاع في درجة الحرارة بمعدل 1.5 فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، مع الإقرار بأن ذلك قد يخفض من مخاطر تغير المناخ وآثاره،

وإذ تقر بأن نتائج تقارير مختلفة، المستندة إلى أفضل المصادر العلمية المتوفرة، تبين أن عواقب الاحترار عالمي، خطرة، وجدية، ومدمرة، حتى ولو كان بمعدل 1.5 درجة مئوية، لكن يمكن التخفيف من آثارها بشكل كبير من خلال اتخاذ إجراءات عاجلة ومركزة، ومن خلال التعاون والتنسيق الدوليين الفعالين، عبر عمليات متعددة الأطراف،

وإذ تشير إلى أنه لا تزال الأولوية الأولى للبلدان النامية تتمثل في تقدمها السريع نحو اتجاه التنمية المستدامة، لضمان رفاه أغلبية سكان العالم، تماشياً مع الالتزام في اتفاق باريس المتمثل بتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تقدر العمل الذي قامت به فرقة عمل مراكش المعنية بأنماط الحياة المستدامة، وفرق إقليمية أخرى معنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين،

وإذ تشيد بجهود ومبادرات المجتمعات المحلية، وقطاعات العمل، والقطاعات المالية، والمؤسسات الأكاديمية، والبحثية، والأطفال والشباب، والإعلام والحكومات في تعزيز مزيج مبتكر من أنماط الحياة التقليدية والحديثة المستدامة على المستويين الفردي والجماعي، باعتبارها مساهمات من قبلهم للعيش ضمن حدود الأرض،

وإذ تشير إلى التزام الاتحاد البرلماني الدولي في إعلان هانوي للعام 2015، بالنهوض بأهداف التنمية المستدامة، بحلول العام 2030، وضمان مساءلة البرلمانات للحكومات في تنفيذ التدابير الفعالة لتحقيق هذه الأهداف، وعدم إغفال أي أحد،

1. *تحث* جميع الأطراف على تنفيذ اتفاق باريس، نصاً وروحاً، والاستثمار في تخفيف الآثار والتكيف، بتصميم وبسرعة، تماشياً مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والبروتوكولات، والاتفاقيات تحت إشرافها؛

2. *تحث أيضاً* البلدان على اتخاذ زمام المبادرة في التدابير القوية والفعالة المعنية بتخفيف الآثار، وفقاً لاتفاق باريس، التي تمكن من تحقيق الهدف المعني بدرجة الحرارة، وتشير، ضمن جملة من الأمور، إلى أن أي قصور في تخفيف الآثار قد يزيد من عبء التكيف لدى المجتمعات، والسكان، والمناطق، والبلدان الضعيفة؛
3. *تطالب* البلدان المتقدمة النمو الأطراف في اتفاق باريس بتنفيذ، نصاً وروحاً، التزاماتها، بموجب الاتفاقية، من أجل توفير المساعدة المالية، والتكنولوجية، والمساعدة في بناء القدرات إلى البلدان النامية؛
4. *تشدد على* الحاجة إلى تعزيز اتخاذ تدابير عاجلة للتكيف في البلدان النامية من أجل الحفاظ على مواردها الطبيعية وتعزيزها، التي تعتبر سبل العيش ورفاه للملايين؛
5. *تحث* جميع الأطراف على المضي قدماً بسرعة نحو التنفيذ الفعال لآلية وارسو الدولية المتعلقة بالخسائر والأضرار؛
6. *تطالب* البرلمانات الوطنية بحث حكوماتها على اتخاذ زمام المبادرة في التدابير الفعالة لمكافحة الاحترار العالمي، وزيادة التوعية، وتوفير التعليم المكثف عن أسباب الاحترار العالمي ونتائجه، والتشجيع على اعتماد أنماط حياة مستدامة وأنماط الاستهلاك والانتاج المستدامة؛
7. *تطالب أيضاً* البرلمانات الوطنية بحث حكوماتها، تماشياً مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، لدعم تطوير آليات القدرة الوطنية الشاملة، وتعزيز الحد من أخطار الكوارث ومنعها، وتعزيز التأهب للكوارث من أجل الاستجابة الفعالة، والاستثمار في تدابير الحد من المخاطر وقدرة المجتمع على التكيف مع الكوارث، بما في ذلك، التصحر، وإزالة الغابات، والعواصف الرملية، والفيضانات الضخمة؛
8. *تطالب* جميع البرلمانيين بالعمل مع حكوماتهم، بالشراكة مع جميع المعنيين، لتنفيذ اتفاق باريس عبر المضي قدماً باتجاه التنفيذ السريع لأهداف التنمية المستدامة، وبالتالي المساهمة في تعزيز المرونة والتكيف لتغير المناخ، ولا سيما، تطالب البرلمانيين بالتواصل مع الشباب للإصغاء إليهم ومعرفة حلولهم لمكافحة تغير المناخ، ولإجراء حوار مع الجيل الصاعد؛
9. *تناشد بقوة* تحقيق تغير جذري وتعزيز المساعدة المالية، والتكنولوجية، والمساعدة في بناء القدرات إلى البلدان النامية، من أجل التكيف، بدلاً من التخفيف من الآثار.

****

3.إعلان بلغراد:

إعلان بلغراد

تعزيز القانون الدولي:

الأدوار والآليات البرلمانية،

ومساهمة التعاون الإقليمي

أقرته الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي

(بلغراد، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019)

نحن، أعضاء في البرلمانات من أكثر من 140 بلداً و25 منظمة إقليمية وبرلمانية أخرى، نجتمع في بلغراد، صربيا، في الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي، نحتفل بالذكرى الـ 130 للاتحاد البرلماني الدولي، ونتمسك بتفانيه للسلام، ونشدد على أن القانون الدولي هو أساس نظام دولي قائم على التضامن والتعاون.

ندعم بشدة الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في المادتين 1 و2 من ميثاق الأمم المتحدة، ونقر بأنه يمكن تحقيق عالم أفضل لشعوبنا فقط من خلال نظام دولي قائم على سيادة القانون.

نعبر عن دعمنا الشديد للمؤسسات المتعددة الأطراف، القوية والفعالة، مع الأمم المتحدة في جوهرها، المصممة لإيجاد حلول للتحديات المشتركة؛ تسوية المنازعات القانونية بين الدول، وضمان المساءلة عن الإبادة الجماعية، وعن جرائم الحرب، وعن الجرائم المرتكبة ضد البشرية؛ ومكافحة الإفلات من العقاب؛ والتأكد من أن الدول تتقيد بالالتزامات الدولية. ونتعهد أيضاً بدعم التعاون الإقليمي الذي يساعد على تحسين النظام القانوني الدولي ويتيح التنفيذ التام لالتزاماتنا المشتركة.

يشهد العالم اليوم خروقات خطيرة للقانون الإنساني الدولي، بالإضافة إلى الانتهاكات المتكررة للقواعد والمبادئ والمعتقدات الأساسية للقانون الدولي، مثل احترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول، والامتناع عن التهديد أو استعمال القوة، وعدم التدخل في الشأن الداخلي للدول، وواجب الدول في دعم القانون الدولي حقوق الإنسان. إن عدم الالتزام باتفاقيات المناخ والتجارة ونزع الأسلحة يُعتبر أيضاً انتهاكاً للقانون الدولي مع انعكاسات كبيرة حول التنمية والرفاه والأمن في العالم.

ندين كل عمل لا يتماشى مع القانون الدولي، ونقف سوياً للتشجيع على التغييرات التي ستحول الرؤية نحو عالم أجمل إلى حقيقة، متأكدين من أن شعبنا يمكنه أن يعيش حياة خالية من العوز والخوف.

لقد حددت مناقشتنا عدة سبل للعمل البرلماني في صياغة القانون الدولي وتنفيذه، ولهذه الغاية، تعزيز مساهمة التعاون الإقليمي.

صياغة القانون الدولي وتنفيذه

يتوقف الأمر، في نهاية المطاف، عند البرلمانات لسن التشريعات ذات الصلة وضمان تنفيذها. يمكن للقانون غير الملزم والقانون العرفي أن يساعدا في صياغة القواعد الدولية وتعزيز نظام دولي يمكن التنبؤ به ويستند إلى قواعد. وفي ضوء مهام البرلمانات التشريعية، ومهام الموازنة، والرقابة، يتعين على البرلمانات أن تكون أكثر استجابة لترجمة المعاهدات الدولية وغيرها من الصكوك الملزمة قانوناً إلى أنظمة قانونية وسياسية وحقائق وطنية.

بصفتنا ممثلين عن البرلمانات وبرلمانيين، علينا:

- على المستوى الوطني، عقد المداولات البرلمانية حول المعاهدات، والاتفاقيات، وغيرها من الصكوك الملزمة قانوناً في المراحل الأولية من التفاوض عليها، والهدف إلى ضمان زيادة الرقابة البرلمانية على المهمة الوطنية في التفاوض على صكوك كهذه.
- ضمان أن القانون الدولي يتحول إلى تشريع وطني وأن التشريع يتم تنفيذه من خلال وضع سياسات وبرامج فعالة وقائمة على الأدلة، مع تخصيص الموازنات اللازمة، والإشراف الصارم على تنفيذها بنجاح.
- عند الاقتضاء، القيام بالإصلاحات التشريعية والدستورية لضمان أن الأطر القانونية الملائمة متوفرة لإدراج القانون الدولي ضمن التشريع الوطني، على نحو سلس (مثلاً، من خلال الإدراج التلقائي) وبفعالية (لاسيما، من خلال إيلاء أولوية أكبر).
- المشاركة في استعراض منتظم لتنفيذ الالتزامات الدولية على المستوى الوطني، لاسيما فيما يتعلق بدراسة التقارير الوطنية والمساهمة فيها، المعدة للتقديم إلى هيئات المعاهدات الدولية.
- النظر في إنشاء لجان برلمانية متخصصة مكلفة لإجراء تقييم منهجي عن مدى التوافق بين التشريع الوطني والقانون الدولي.
- اتباع عمليات عالمية رئيسية وتوفير منظور برلماني إلى الولاية التفاوضية الوطنية، مع الحرص أنه قبل أنه ترتبط البرلمانات بالتزامات دولية جديدة، أُتيحت لها الفرصة في صياغة آرائها (بما فيها من خلال التقارير البرلمانية).

- إطلاق عملية الإنذار المبكر لنشوب نزاع محتمل محلي ووطني، واتخاذ التدابير اللازمة لتجنب التصعيد، والمساعدة في بناء جسور الحوار والتعاون، وضمان أن الدولة تمتثل، حسب الأصول، لالتزامات القانون الدولي، فيما يتعلق بالإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، بما فيها التطهير العرقي، وكذلك، انتهاكات جسيمة أخرى للقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- بذل كل الجهود لضمان استقلالية السلطة القضائية، واعتماد القوانين، والسياسات، والموازنات التي تهدف إلى تعزيز قدرة المحاكم الوطنية للبت في القضايا التي تنطوي على قواعد القانون الدولي.
- المساعدة في زيادة الوعي العام والالتزام المجتمعي، دعماً للقانون الدولي، وضمان أن حقوق الإنسان والقانون الإنساني مدرجة في مناهج جميع المؤسسات التعليمية.
- المشاركة مع منظمات المجتمع المدني وتشجيعها على المساهمة، من خلال العمليات البرلمانية أيضاً، في تعزيز القانون الدولي، والامتثال له.

تنفيذ المجالات ذات الأولوية

مع الاعتراف بالتنوع الواسع للصكوك الدولية التي وقعت عليها البلدان على مر السنين، حددنا عدداً من المجالات ذات الأولوية، تتطلب اهتماماً عاجلاً.

وتتضمن ما يلي:

- التصدي بحزم لحالات الطوارئ المتعلقة بالمناخ، والتصديق على اتفاق باريس للمناخ، وتنفيذه، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- الاحترام بشدة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتعزيزه، وكذلك، القانون الإنساني الدولي، والقانون الجنائي الدولي.
- بمناسبة الذكرى السنوية الـ30 لاتفاقية حقوق الطفل للأمم المتحدة، إعادة إلزام أنفسنا، رسمياً، لتنفيذ أحكامها، وأحكام بروتوكولاتها الاختيارية، بفعالية.
- مضاعفة جهودنا لتحقيق المساواة الجندرية والتمكين السياسي للنساء، وفقاً لأحكام منهاج عمل بكين، والقرار رقم 1325 لمجلس الأمن، واتخاذ إجراء عاجل للتنفيذ الكامل لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة– بدءاً من داخل برلماناتنا.
- مع مرور 70 عاماً على اتفاقيات جنيف، تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي وتسهيل العمل الإنساني من خلال القواعد ذات الصلة، والتمويل الفعال.

- ضمان أن القوات العسكرية والأمنية تتلقى التدريب المناسب في مجال القانون الإنساني الدولي، وتخضع للمساءلة عن أفعالها.
- الوفاء بالتزاماتنا في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وضمان القضاء على أسلحة الدمار الشامل.
- دعم الجهود الدولية الرامية إلى القضاء التدريجي على الأسلحة النووية، لاسيما من خلال الالتزام الصريح بمبدأ "عدم القيام بالهجوم الأول"، عبر الحد من الأسلحة النووية الموجودة في حالة استعداد والمنتشرة ميدانياً، وخفض عدد الرؤوس النووية الموجودة – التي هي أكثر من كافية لتدمير الكوكب عدة مرات.
- ضمان التصديق والتنفيذ الفعال للقانون الإنساني الدولي وصكوك حقوق الإنسان، على المستوى الوطني، باعتبارها خطوة حاسمة في ضمان أن يستفيد منها فعلاً من يحق لهم الحصول على الحماية.
- إنشاء بنية تحتية مؤسسية فعالة لضمان الامتثال لمعايير حقوق الإنسان الدولية، بما فيها من خلال إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وتعزيز التعاون بين هذه المؤسسات وبرلماناتنا.
- التأكد من أن صوت الشباب مسموع في عملية صنع القرار، بما فيها من خلال توفير المنابر اللازمة واعتماد التدابير الملموسة لمشاركة الشباب.
- مكافحة الإفلات من العقاب في الجرائم الدولية، بما فيها من خلال التعاون مع المحاكم الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، تماشياً مع القانون الوطني.

مساهمة التعاون الإقليمي

ويشكل التعاون الإقليمي أيضاً عنصراً أساسياً في تعزيز النظام القانوني الدولي، والمساهمة في التسوية السلمية للمنازعات، والنهوض بالسلام المستدام. وبعد النزاعات الدموية التي دارت على مر القرون، والتي بلغت ذروتها في اندلاع الحرب العالمية الثانية، التي أدت إلى وفاة أكثر من 80 مليون إنسان، أسس خصوم سابقون، في أوروبا، الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، التي أصبحت فيما بعد الاتحاد الأوروبي والتي تعتبر اليوم جماعة تضم أكثر من 250 مليون مواطن يتمتعون بمستوى غير مسبوق من السلام، والحرية، والازدهار. وأدى التعاون الإقليمي بين أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى إبرام معاهدة تلاتيلولكو في العام 1967، التي جعلت وللمرة الأولى في التاريخ، قارة برمتها منطقةً خالية من الأسلحة النووية. وفي إفريقيا، شكل التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، خاصة من خلال الاتحاد الإفريقي، محركاً للاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية. وتستفيد الغالبية العظمى من المنظمات الإقليمية من الجمعيات والاتحادات

البرلمانية التي تستكمل العناصر الحكومية الدولية وتسعى إلى تعزيز تعميق الفهم والتعاون داخل المناطق وفيما بينها.

نهدف إلى زيادة تعزيز المساهمة الإقليمية في القانون الدولي، من خلال:

- دعم المبادئ الإقليمية التي تهدف إلى تعزيز الحوار السياسي والمشاريع المشتركة التي قد تعزز الثقة والتفهم.
- استخدام الأدوات التي تقدمها الدبلوماسية البرلمانية لمعالجة القضايا غير المحلولة والمساعدة على بناء الجسور عند الأزمات.
- تحديد ونشر الممارسات الجيدة للتعاون الإقليمي وصياغة مقترحات للعمل المشترك الملموس.
- وضع آليات، ضمن منظماتنا البرلمانية الإقليمية المعنية، للمساعدة في مراقبة تنفيذ الالتزامات الإقليمية والدولية.
- مراجعة وتعزيز آليات الشفافية والمساءلة على مستوى المنظمات الإقليمية والعالمية.
- بناء شراكات استراتيجية على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية لتعزيز مراقبة القيم والمبادئ العالمية، من خلال الأخذ بالاعتبار الخصائص الإقليمية.
- تبادل الممارسات الجيدة وتعزيز الحوار والتعاون بين المنظمات الإقليمية ومنظمتنا العالمية، الاتحاد البرلماني الدولي.
- دعم الاتحاد البرلماني الدولي، كهيئة شاملة عالمية للمنظمات البرلمانية، في جهوده لتعزيز تماسك التعاون البرلماني الدولي وفعاليته، بما في ذلك في سياق التحضيرات للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات في العام 2020.

****

4.إعلان بمناسبة الذكرى ال30 لاتفاقية حقوق الطفل:

إعلان بمناسبة الذكرى ال30 لاتفاقية حقوق الطفل

أقرته الجمعية العامة ال141 للاتحاد البرلماني الدولي
(بلغراد، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019)

إذ نقر بأنه خلال الثلاثون سنة منذ اعتماد اتفاقية حقوق الطفل (الاتفاقية)، تحسنت حياة ملايين الأطفال من خلال تنفيذها؛ وأن أهداف التنمية المستدامة والاتفاقية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً وتعزز بعضها البعض؛ وأن القرن الواحد والعشرين قد جلب تحديات جديدة؛ وأن هناك حاجة ملحة طارئة لتسريع التقدم وتكثيف العمل لضمان حصول كل طفل على كل حق من حقوقه، نحن، البرلمانيون، نؤكد مرة أخرى على التزامنا بـ:

- التمسك بالحقوق والمبادئ التوجيهية المنصوص عليها في الاتفاقية وحمايتها: عدم التمييز؛ مصالح الطفل الفضلى كاعتبار أساسي في جميع الأعمال المتعلقة بالأطفال؛ حق الطفل بالحياة والعيش والنمو، وحق الطفل في التعبير عن رأيه بحرية في جميع المسائل التي تمس بالطفل، مع إيلاء الاعتبار الواجب لهذه الآراء؛

- الضمان أن تؤمن بلداننا الموارد الكافية وتوزعها لكي يتمكن جميع الأطفال، بمن فيهم اللاجئين والمهاجرين والمشردين داخلياً، من الحصول على الخدمات الصحية والتعليم والحماية من جميع أشكال العنف، المعاملة السيئة والإهمال والاستغلال؛

- الدعوة إلى المطالبة بحماية الأطفال من جميع أشكال العنف والاستغلال والمعاملة السيئة بمن فيهم اللاجئين والمهاجرين، وإلى استخدام دورنا كقادة الرأي العام لكسر الصمت حول المحظورات ولتغيير السلوك والعادات أو الممارسات التي قد تؤذي الأطفال؛

- الضمان أن أطر الرصد الوطنية لأهداف التنمية المستدامة تشمل مؤشرات التركيز على الطفل؛

- دعم الأطفال لمعرفة حقوقهم وأهداف التنمية المستدامة واتخاذ إجراءات بشأنها، بما في ذلك في المدارس ومن خلال العمليات التشاركية؛

نقر بموجبه بأن اتخاذ خطوات ملموسة وقابلة للتنفيذ ومحددة زمنياً للتنفيذ الكامل للاتفاقية، بما في ذلك من خلال السياسات والقوانين والميزانيات في إطارنا الوطني، يشكل الاستثمار الأفضل والأقوى الذي يمكن أن نقوم به للوفاء بخطة التنمية المستدامة للعام 2030 – للأطفال والشباب، ومن أجل السلام والأمن البشري والتنمية المستدامة.

****

5.البند الثالث من جدول الأعمال:

المناقشة العامة: ***تعزيز القانون الدولي: الأدوار والآليات البرلمانية، ومساهمة التعاون الإقليمي***

خلال الأيام الثلاثة للمداولات، ساهم في المناقشة العامة حوالي 144 نائباً من 110 برلماناً عضواً، من بينهم 52 من رؤساء الهيئات و 15 من البرلمانيين الشباب، بالإضافة إلى ممثلين عن 10 منظمات شريكة. تم بث مداولات النقاش على الإنترنت، وقد انعكس العديد من الممارسات الجيدة والتوصيات التي ظهرت في الوثيقة الختامية. ألقى السيد الأخضر الإبراهيمي، عضو مجلس الحكماء، كلمة رئيسية في افتتاح المناقشة العامة. على مدار الأسبوع، تحدّث كل من السيد جيل كاربنييه، نائب رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية (ICRC) والسيد ميروسلاف لاجاك، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا(OSCE) في الجلسة العامة للجمعية العامة كضيفين خاصين.

شددت السيدة مايا غويكوفيتش، رئيس الجمعية الوطنية لصربيا، على واجب البرلمانيين في المطالبة باحترام وتعزيز النظام وسيادة القانون. جاءت قوة الاتحاد البرلماني الدولي من الدعوة إلى السلام والإنصاف والعدالة في العلاقات الدولية. ظل برلمانيون العالم يعملون لمدة 130 عاماً لبناء مجتمع من القيم والتسامح والحوار والتفاهم.

كانت انتهاكات القانون الدولي هي السبب وراء العديد من القضايا في جميع أنحاء العالم، مما أدى إلى عنف ومعاناة. يجب وضع العدالة والقانون فوق استخدام القوة؛ لقد شهد القرن الحادي والعشرون بالفعل أمثلة كثيرة على التأثير المدمر لتفضيل القوة على القانون والعدالة. كانت الجمعية العامة الـ 141 فرصةً لإعادة تأكيد التزام الأعضاء باتفاقيات جنيف والقانون الإنساني الدولي، والتي كانت ذات أهمية خاصة في ضوء انتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما تلك المتعلقة بالنساء والأطفال، في حالات النزاع.

ودعت إلى الامتثال التام لميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية. من خلال وظائفهم التشريعية والرقابية، يجب على البرلمانيين العمل من أجل التنفيذ الكامل لأدوات القانون الدولي. من خلال اعتماد قرارات الاتحاد البرلماني الدولي وغيرها من الوثائق، أنشأ البرلمانيون آليات لحماية السلم والأمن وبناء علاقات دولية مستقرة.

كان التعاون الإقليمي حاسماً في الحفاظ على السلم والأمن. كانت النقاط الساخنة الرئيسة في العالم إقليمية، ولهذا السبب يجب أن يشمل حلّ النزاعات أصحاب المصلحة الإقليميين. يجب أن يشارك جميع

أصحاب المصلحة في الحوار حتى يكون مستداماً ويؤدي إلى حل وسط حقيقي مستند إلى القانون الدولي.

قالت السيدة غابرييلا كويفاس بارون، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، إنّه تماشياً مع إرث الاتحاد البرلماني الدولي، من واجب البرلمانيين، اليوم، مواصلة تعزيز القانون الدولي. ينبغي أن ينتهزوا الفرصة لتجديد التزامهم بإنشاء كوكب أكثر شمولية وعدالة يمكن أن يفخروا بتسليمه إلى الأجيال المقبلة.

كان البرلمانيون ضامني السلام والوئام. لقد كان لديهم التفويض والمسؤولية الضخمة المتمثلة في تعزيز الصداقة والثقة والمحبة، بدلاً من الكراهية. لقد انتخبهم الشعب لبناء الجسور وتخفيف التوترات الاجتماعية والسياسية. وقد تم انتخابهم لتخصيص الموازنات اللازمة لتلك الجهود، والإشراف على أعمال الحكومات والتأكد من أنها تفي بالتزاماتها لمنع الجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الفظائع.

كان القانون الدولي بمثابة خلق للذكاء العاطفي الإنساني وخارطة طريق للتعايش السلمي. لقد كان حليفاً وأداة شرعية لتحسين حياة الجميع. يجب على البرلمانيين ضمان أنّ التشريعات والمعايير الدولية تنعكس في التشريعات الوطنية، وإجراء إصلاح قانوني ودستوري كما هو مطلوب.

كان التعاون الإقليمي عنصراً أساسياً في تعزيز النظام القانوني الدولي. العمل الحكومي الدولي والبرلماني يمكن أن يحدث فرقاً كبيراً من خلال المساهمة في تسوية سلمية ودائمة للنزاعات.

أكّد السيد الأخضر الإبراهيمي، عضو مجلس الحكماء، أنه تحدث باسمه. على الرغم من اعتراف المجتمع الدولي على نطاق واسع بمبادئ التعايش السلمي ونزع السلاح النووي والتعاون الدولي ودعم الأمم المتحدة وميثاقها، فإن العالم لا يزال يعاني من توترات عالمية مزعجة مع عدم إمكانية التنبؤ بها. كان هناك تهديدان وجوديان للحياة على الأرض: تغير المناخ والأسلحة النووية. ودعا البرلمانيين، بصفتهم ممثلين للشعب، إلى المشاركة في حوار بنّاء والعمل بشكل عاجل بشأن هاتين المسألتين. يتمتع البرلمانيون بقوة التأثير في أوساط الجمهور، حيث يمكنهم استخدامه للتأثير بشكل جيد.

فيما يتعلق بالأسلحة النووية، كان لدى الحكماء أربعة مقترحات رئيسية تسمى "الأربعة د:"

(1)العقيدة: يجب على الدول التسع الحائزة للأسلحة النووية أن تصدر إعلاناً لا لبس فيه "لا ضربة أولى"؛

(2) إزالة الإنذار: لنزع الأسلحة النووية عن حالة التأهب القصوى؛(3) الانتشار: استدعاء مخزون الأسلحة النووية الذي تم نشره من الناحية العملية؛(4) تخفيض الأرقام: لتقليل عدد الرؤوس الحربية النووية. يجب أن تدعم البرلمانات أيضاً الالتزامات الدولية ذات الصلة (مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية وحملة صفر العالمية). كان المجال مفتوحاً على مصراعيه

أمام البرلمانات وكذلك الاتحاد البرلماني الدولي. فيما يتعلق بقضية المناخ، على الرغم من تعقيد وصعوبات الوضع، أظهر الاحتجاج الصاخب للشباب أن الثقة بين أولئك الذين يحكمون والذين حكموا قد انهارت.

لا يمكن مواجهة التهديدات المزدوجة المتمثلة في تغير المناخ والأسلحة النووية، فضلاً عن التحديات الأخرى المتمثلة في عدم المساواة الاقتصادية والظلم الاجتماعي والتمييز والفساد، بفعالية إلا إذا اعتقدت جميع قطاعات المجتمع أن لديها مصلحة في السياسة والحوكمة في بلدانها. كانت البرلمانات في وضع جيد للمساهمة في استعادة الثقة وتعزيز القانون الدولي ومواصلة تطوير التعاون الإقليمي المتعدد الأطراف.

قالت السيدة سوزان كيهيكا (كينيا)، رئيس مكتب النساء البرلمانيات، إنّ القانون الدولي يقود السلام بين الأمم. كان الغرض منه أيضاً حماية الأفراد، وخاصة الأكثر ضعفاً، من الطغيان والمعاناة. يجب أن يعمل القانون من أجل الجميع، وليس ضد أي شخص.

غالباً ما تمّ الحدّ من حقوق الانسان للمرأة باسم الثقافة أو التقاليد، ولكن لم يكن هناك مبرر لتكريس التمييز بين الرجال والنساء والتغاضي عنه في القانون. ساعدت القرارات والإعلانات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة (الجندرية) المشرعين في جميع أنحاء العالم على إحراز تقدم في هذه القضية ويجب ألا يقوّض أو يتراجع. ينبغي إشراك المرأة في التفاوض وصياغة المعاهدات الإقليمية، بما في ذلك معاهدات السلام، لتقديم عمليات ونتائج مشروعة ودائمة. يجب على البرلمانيين اتخاذ إجراءات حاسمة لحماية حقوق المرأة من خلال التعاون الإقليمي والدولي ومن مقاعدهم البرلمانية.

يجب أن تأخذ البرلمانات زمام المبادرة في مراقبة المعاهدات والتأكد من أنّ القرارات الدولية تؤثر بشكل إيجابي حقوق النساء في القانون الوطني. يجب على البرلمانيين أن يشرحوا للناخبين أن القرارات كانت من أجل الصالح العام لبناء الثقة في المؤسسات. لكي تكون القرارات مفهومة جيداً، يتطلب هذا الشفافية والانفتاح والمؤسسات التي كانت شاملة حقاً وتمثل جميع قطاعات المجتمع.

تحدث السيد ملفين بوفا (سورينام)، رئيس مجلس منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي، عن فقدان ثقة الأجيال الشابة في مؤسساتهم. في كل مكان على هذا الكوكب، كان الشبان والشابات يعانون من عواقب أو تقاعس الأجيال الحالية والماضية. يجب أن تكون البرلمانات أكثر شمولاً. يجب أن يكون المزيد من الشابات والشبان على منصة صنع القرار في البرلمانات والحكومات وكذلك في جهود السلام والمحادثات وفي وسائل الإعلام والمناقشات العامة.

ينبغي أن يركز البرلمانيون جهودهم على أن يكونوا شباباً مستجيبين في معالجة حالة المناخ الطارئة، وحماية حقوق الإنسان، وتحقيق قدر أكبر من الإنصاف والمساواة، والعمل من أجل الديمقراطية والسلام. في

نهاية المطاف، من شـأن هذا أن يحقق الرفاهية للجميع، وفقاً لما دعا إليه برلمانيو العالم الشـباب في المؤتمر العالمي السادس لبرلماني الاتحاد البرلماني الدولي الشباب الذي انعقد في أيلول/ سبتمبر 2019.

شـــكّل البرلمانيون القانون الدولي وعليهم واجب تنفيذه. وللقيام بذلك، يجب عليهم تلبية الاحتياجات والدفاع عن مصـالح الشـباب والنسـاء والأشـخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين والأقليات الجنسـية والأجيال المقبلة.

قال الســـيد جيل كاربونيير، نائب رئيس اللجنة الدولية للصـــليب الأحمر، إن اتفاقيات جنيف التي تمّ التصـــديق عليها عالمياً كانت واحدة من أعظم إنجازات التعاون بين الدول. وبفضـــل إقامة توازن عملي بين الضـرورة العسـكرية والمبدأ الأسـاسـي للإنسـانية، ظل القانون الإنسـاني الدولي (IHL) أداة أسـاسـية. عندما يُحترم القانون الإنسـاني الدولي لن يمنع فقط المعاناة غير ضـرورية، ولكنه سـيمهد الطريق أيضاً للانتعاش طويل الأجل والمصالحة والسلام.

يمكن أن يلعب البرلمانيون دوراً حاسماً في مواجهة التحدي الإنسـاني الرئيسـي في عصـرنا: لضـمان احترام القانون الإنسـاني الدولي من قِبل أطراف النزاع، مما يسـاعد على تخفيف ومنع معاناة الأشـخاص المتأثرين بالنزاع المســـلح. كتيب الاتحاد البرلماني الدولي واللجنة الدولية للصـــليب الأحمر حول القانون الدولي الإنســـاني يقدم للبرلمانيين إرشـــادات وأدوات لمســـاعدة البلدان على الانضـــمام إلى معاهدات القانون الإنسـاني الدولي وإجراء العمل التشـريعي اللازم لضـمان التنفيذ والتطبيق المناسـبين لتلك المعاهدات على المستوى المحلي.

اقترحت اللجنة الدولية أربع نقاط عمل للبرلمانيين: (1) اسـتخدام سـلطاتهم التشـريعية للمضـي قدماً في التصديق على صكوك القانون الدولي الإنساني وإصدار التشريعات التنفيذية؛ (2) استخدام مسؤولياتهم الإشـــرافية لضـــمان تدريب القوات العســـكرية والأمنية بشـــكل صـــحيح على القانون الدولي الإنســـاني ومحاسبتهم؛ (3) استخدام قيادتهم السياسية لزيادة الوعي العام بالقانون الإنساني الدولي؛ (4) استخدام صلاحياتهم في الموازنة لتوفير الموارد اللازمة للعمل الإنساني المجدي.

تحدث الســـيد ميروســـلاف لاجاك، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، عن التغيرات في التجارة والتكنولوجيا التي أتاحت الفرص وجعلت الناس أكثر اعتماداً على بعضـــهم البعض وربطهم أكثر من أي وقت مضـى، ولكن تم تسـليحهم أيضـاً لنشـر الكراهية والجريمة والتضـليل. في عالم اليوم، لم يكن التعاون رفاهية، ولم يكن حلاً "للاشـــتراك" أو "الوظيفة الإضـــافية"؛ لقد كان حقيقة من حقائق الحياة – سواء أكان يتصدى للإرهاب أو لتغير المناخ.

في تعزيز القانون الدولي، يتمتع البرلمانيون بسلطة إطلاق المبادرات والإدلاء بأصواتهم في اتخاذ القرارات، ويكونون الفرق بين التشريع الذي يتم إقراره أو حظره. كان للقانون الدولي أهداف نبيلة وأثر فينا جميعاً، لكنه غالباً ما كان ناجماً عن المؤتمرات والاتفاقيات، وتمت صياغته والتفاوض عليه من قبل الدبلوماسيين والمندوبين والخبراء. يمكن للبرلمانيين تفعيله من خلال التصديق على المعاهدات، وإدماجها في التشريعات الوطنية، وتحديد الموازنات والإشراف على التزامات الحكومات.

تمّ الاعتراف بشكل متزايد بأهمية التعاون الإقليمي استجابة لظهور التحديات الإقليمية، مثل الصراع والأمن الغذائي والنمو الاقتصادي. واجهت مناطق مختلفة ديناميكيات فريدة، واحتاجت البلدان داخل تلك المناطق إلى منصة للحديث عن التجارب والتحديات المشتركة، ولإيجاد حلول إقليمية للتحديات الإقليمية. كان للبرلمانيين دور رئيسي في التأكد من أنّ التعاون الإقليمي لم يكن قائماً بذاته بل جزء من النظام الأوسع المتعدد الأطراف.

****

6.البند الرابع من جدول الأعمال:

تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة

قرار اعتمد بتوافق الآراء[1] من قبل الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي
(بلغراد، 17تشرين الأول/ أكتوبر 2019)

إن الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تشير إلى أنه كما هو مذكور في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، "التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان، دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة السياسية أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية"، وأن الحق في الصحة محمي بموجب الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيره من الصكوك الدولية المصدق عليها على نطاق واسع، بما في ذلك الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2012، *الحصول على الصحة كحق أساسي: دور البرلمانات في مواجهة التحديات الرئيسية من أجل ضمان الصحة للنساء والأطفال*، والإضافة لهذا القرار في العام 2017، وإذ تعبر عن تقديرها للجهود الوطنية والدولية المبذولة من أجل النهوض بالحق في الصحة للجميع،

وإذ تشدد على أن حكومات العالم قد حددت تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030 كمقصد من أهداف التنمية المستدامة (لا سيما الهدف 3، المقصد 8)، وإذ ترحب بآليات التعاون كخطة العمل العالمية من أجل الحياة الصحية والرفاه للجميع، ومنابر الجهات المعنية، بما فيها التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030،

وإذ ترحب بالإعلان السياسي الذي اعتمد في الدورة الرابعة والسبعين للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التغطية الصحية الشاملة، وإذ تشير إلى

[1] أعرب وفد الهند عن تحفظه على عبارة "الشعوب الأصلية" في الفقرة 8 من الديباجة.

الالتزامات والأهداف الهامة المحددة في مجال تمويل التنمية لحكومات العالم في سياق خطة عمل أديس أبابا،

وإذ تعترف بالدور المهم للبرلمانات والبرلمانيين في النهوض بخطة التغطية الصحية الشاملة، والحاجة إلى التعاون الملموس مع السلطات العامة، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية، وهيئات القطاع الخاص، وكل المعنيين ذوي الصلة، من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة،

وإذ تشير إلى أن التغطية الصحية الشاملة تعني أن جميع الأفراد والمجتمعات يستطيعون الحصول على النطاق الكامل لخدمات الصحة الأساسية، من تعزيز الصحة إلى الوقاية، والعلاج، والتأهيل، والرعاية اللازمة لتخفيف الآلام، وأن هذه الخدمات تتمتع بجودة عالية، وتتقدم بشكل محترم، أن استخدام هذه الخدمات لا يسبب صعوبات مالية للأفراد والمجتمعات،

وإذ تشير أيضاً إلى أنه بالرغم من إحراز التقدم الملحوظ نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة، لا يزال نصف سكان العالم يفتقرون إلى الخدمات الصحية الضرورية، و100 مليون إنسان مدفوعين إلى بؤر الفقر المدقع بسبب النفقات الصحية، و800 مليون إنسان ينفقون 10% على الأقل من موازنة أسرتهم المعيشية على نفقات الرعاية الصحية،

وإذ تشير أيضاً إلى أن التغطية الصحية الشاملة تعني السياسات والبرامج الصحية الوطنية التي يمكن لجميع الأفراد والمجتمعات من خلالها الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات الصحية الأساسية المتاحة والممكنة والمقبولة والميسورة والجيدة، من الترقية الصحية إلى الوقاية والتشخيص والعلاج وإعادة التأهيل والرعاية الملطفة، في وقت الحاجة، والتي يتم تقديمها بطريقة محترمة ومنصفة ودون التسبب في ضائقة مالية،

وإذ تعترف بأن التغطية الصحية الشاملة يجب أن تضمن توفير الخدمات على قدم المساواة ودون تمييز وعدم إغفال أحد، خاصة المستضعفين، والموصومين، والمهمشين، وغيرهم، من الأطفال، والشباب، والنساء، والمسنين، الشعوب الأصلية، الأشخاص ذوي الإعاقة ذوي الإعاقة خاصة النساء والأطفال)، الخاصة، والأشخاص الذين يعانون من أمراض نادرة أو مهملة، والمهاجرين، واللاجئين، والأشخاص المتنقلين،، سكان الريف، وخاصة النساء الريفيات، والأشخاص الذين يعانون من مشاكل الصحة العقلية أو حالات طبية سابقة، وتلاحظ خصوصاً أن التأثير يتفاقم عندما يعاني الفرد من أشكال متعددة أو متقاطعة من التمييز،

وإذ تعرب عن قلقها حيال تحمل النساء، والأطفال، والمراهقين وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة العبء الأكبر الناجم عن سوء الصحة والوفيات التي كان يمكن منعها، والذين

غالباً ما يكون لديهم موارد مالية محدودة للدفع للحصول على الرعاية الصحية الأساسية، مما يجعلها في وضع غير مؤات اقتصادياً ومخاطر أكبر للفقر،

وإذ تلاحظ بقلق أن النساء يتحملن عموماً نفقات رعاية صحية على نفقتهم الخاصة أعلى تكلفة من الرجال، وبالتالي تتأثر سلباً بالقيود أو عدم تغطية الخدمات بموجب الرعاية الصحية الشاملة الفريدة للنساء، مثل الصحة الإنجابية والأمومة،

وإذ تعترف بأن الرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك حملات التلقيح، هي النهج الأكثر شمولية، وفعالية، وكفاءة، في تعزيز صحة الناس الجسدية والعقلية ورفاههم، وإن الرعاية الصحية هذه هي الركن الأساسي لنظام صحي مستدام يستطيع تحقيق التغطية الصحية الشاملة، وإذ ترحب بالالتزام الحكومي الدولي في إعلان أستانا لعام 2018 من أجل تعزيز نظم الرعاية الصحية الأولية كخطوة أساسية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تشدد على أهمية الخدمات الصحية المتمحورة حول الإنسان، والتي تكون منصفة ومزودة بالموارد ويمكن الوصول إليها، ومتكاملة ومدعومة من قبل قوة عاملة ماهرة، وكذلك سلامة المريض، والرعاية الصحية الجيدة كعناصر أساسية لحوكمة النظام الصحي من أجل التمكين الكامل للناس بهدف تحسين صحتهم وحمايتها،

وإذ تلاحظ أهمية الالتزام المستمر والتقدم نحو تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن الموارد البشرية من أجل الصحة: القوى العاملة 2030، كذلك تطبيق نتائج لجنة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بالعمالة الصحية والنمو الاقتصادي في دعم متطلبات الموارد البشرية باعتبارها لبنة أساسية للنظم الصحية القوية والأساس لتحقيق التغطية الصحية الشاملة،

وإذ تؤكد على البعد الدستوري للحق في الصحة وأهمية تخصيص نسب مئوية محددة وأجزاء من الموازنات الوطنية للصحة، باعتبارها حجر الزاوية لتحقيق تنمية مستدامة شاملة،

وإذ تؤكد على أن الاستثمار في التغطية الصحية الشاملة هو استثمار في رأس المال البشري، يوفر فرص العمل، ويزيد النمو، ويحد من أوجه عدم المساواة، بما فيها عدم المساواة بين الرجال والنساء، وإذ تشدد على أهمية التمويل الصحي الكافي والمستدام،

وإذ تدرك أن التقدم المحرز نحو التغطية الصحية الشاملة يتطلب أيضاً تناول العوامل السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والمناخية، المحددة للصحة،

وإذ تشير إلى أن العدد المتزايد لحالات الطوارئ المعقدة يعرقل تحقيق التغطية الصحية الشاملة، وإلى أنه من الأساسي ضمان نُهج منسقة وشاملة من خلال التعاون الوطني والدولي، وفقاً للواجب الإنساني والمبادئ الإنسانية لحماية التغطية الصحية الشاملة في حالات الطوارئ،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء العدد المتزايد من اللاجئين في جميع أنحاء العالم، مع مراعاة أن توفير الرعاية الصحية للاجئين يمكن أن يشكل عبئاً كبيراً على البلدان المضيفة، التي يستضيف بعضها ملايين منهم، وتقر بمسؤولية المجتمع الدولي في الأخذ بخطوات قوية في تأمين التغطية الصحية الشاملة للاجئين،

وإذ تدرك الصلة بين الأمن الصحي العالمي والتغطية الصحية الشاملة، والحاجة إلى الاستمرار في تقديم الرعاية الصحية اللازمة في حالات الطوارئ والحالات الحساسة، لا سيما فيما يتعلق بالنساء في النزاعات المسلحة، ومصممة لاتخاذ الإجراءات من أجل منع الأوبئة وانتشار الامراض من خلال مناصرة امتثال البلدان ودعمها للوائح الصحية الدولية لمنظمة الصحة العالمية (2005) ولضمان قدراتها الأساسية القوية في مجال الصحة العامة على منع مخاطر الصحة العامة واكتشافها والاستجابة لها، لا سيما أثناء الحالات الصحية الطارئة،

وإذ تعترف بأن تحقيق التغطية الصحية الشاملة أمراً جوهرياً، وأن التغطية الصحية الشاملة هي مظلة شاملة لتوفير فرص التمتع بحياة صحية والرفاه للجميع، في جميع الفئات العمرية، تتطلب التزاماً سياسياً قوياً ومستداماً على جميع المستويات،

1. *تؤكد* من جديد أن تكريس أقصى قدر من الموارد المتاحة للإعمال التدريجي للتغطية الصحية الشاملة أمر ممكن وقابل للتحقيق لجميع البلدان حتى في الظروف الصعبة، وتدعو البرلمانات والبرلمانيين إلى اتخاذ جميع التدابير القانونية والسياسية المعمول بها لمساعدة حكوماتهم على تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030 ولضمان رعاية صحية جيدة يمكن الوصول إليها وبتكلفة معقولة؛

2. *تحثّ* البرلمانات على وضع إطار قانوني قوي للتغطية الصحية الشاملة، لضمان التنفيذ الفعال لتشريعات الرعاية الصحية الشاملة على أرض الواقع، وضمان أن حق كل فرد في الصحة العامة والرعاية الطبية هو مكفول للجميع في القانون وفي الممارسة العملية، دون تمييز؛

3. *تحثّ* الدول أيضاً على العمل عن كثب مع برلماناتها الوطنية، بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي، لزيادة الوعي بين البرلمانات والبرلمانيين بشأن التغطية الصحية الشاملة وإشراكهم

الكامل في هذه العملية، من أجل الحفاظ على الدعم السياسي نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030؛

4. *تحثّ كذلك* البرلمانات على العمل من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة من الآن فصاعداً باعتبارها سمة من سمات خطط وسياسات التنمية الوطنية، والصحة كشرط مسبق وعامل للتنمية المستدامة للبلدان في آن واحد؛

5. *تدعو* الدول إلى ضمان أن تكون السياسات والبرامج الصحية الوطنية تراعي نوع الجندر وتستند إلى النتائج وتتسق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك مبادئ احترام الاستقلال الذاتي والموافقة الواعية، وأن توضع من خلال عملية شاملة وتشاركية، كما تحثّ البرلمانات على إزالة الحواجز القانونية أو غيرها من العوائق التي تحول دون الحصول على الخدمات الصحية، بما في ذلك عن طريق تعزيز الرعاية الصحية الأولية والموارد البشرية، مثل دعم التدريب المهني المزدوج؛

6. *تدعو* إلى إعطاء الأولوية لتوافر خدمات الرعاية الصحية وإمكانية الوصول إليها والقدرة على تحمل تكاليفها ومقبوليتها وجودتها، بما في ذلك الخدمات الأساسية للنساء والأطفال والمراهقين والمجموعات التي توجد في مواقع معرضة للخطر، لا سيما على مستوى الرعاية الصحية الأولية، على وجه الخصوص من خلال الترويج للسياسات التي تقر وتدعم عمل مقدمي الرعاية الصحية في المجتمع، ومعظمهم من النساء، حتى يتمكنوا من توفير الخدمات الصحية الأساسية بشكل فعّال، وخاصة في المناطق الريفية؛

7. *تشجع* الدول على تنفيذ برامج للوقاية والتثقيف تروج لمحو الأمية الصحية لمواطنيها ومعالجة الشواغل الصحية المرتبطة بالسلوك، مثل تعاطي الكحول والتبغ، والصحة والسلامة المهنية، والسمنة والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي؛

8. *تحثّ* الدول – من أجل تلبية طلب واسع النطاق من المواطنين على أن تصحب نهاية حياتهم بطريقة كريمة وغير مؤلمة قدر الإمكان – بإدراج الرعاية الملطفة وتخفيف الآلام في خدمات الرعاية الصحية الأساسية الخاصة بهم.

9. *تدعو* البرلمانات إلى تقوية النظم الصحية من أجل الحد من وفيات الأمهات والمواليد والأطفال والمراهقين من خلال تعزيز خدمات الصحة والتغذية الجنسية والإنجابية وحديثي الولادة والمراهقين، وتعزيز الحملات الخاصة بالرضاعة الطبيعية والتحصين المنتظم والمبكر والتدخلات الانمائية في وقت مبكر من مرحلة الطفولة، وكذلك من خلال توفير المعلومات

والوصول إلى أوسع مجموعة ممكنة من الأساليب الحديثة الآمنة والفعالة والميسورة والمقبولة لتنظيم الأسرة؛

10. *تحثّ* البرلمانات على ضمان الجمع بين تدخلات القطاع الصحي لحماية الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وخاصة بالنسبة للمراهقين، مع التدابير الترويجية والكشف المبكر والوقائي والتعليمي في القطاعات الأخرى، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) ومكافحة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، والحمل المبكر وغير المقصود، والعنف القائم على نوع الجندر، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة أو غيرها من أشكال العنف القائم على نوع الجندر؛

11. *تحثّ* البرلمانات أيضاً على الاستجابة للاحتياجات الصحية المحددة للنساء والفتيات، بما في ذلك التوعية والوقاية والاكتشاف المبكر لسرطان عنق الرحم وسرطان الثدي وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز؛ تقديم الدعم والخدمات للفتيات الصغيرات خلال فترة البلوغ؛ وكذلك الدعم والخدمات الكافية للناجين من العنف القائم على نوع الجندر؛

12. *تدعو* البرلمانات إلى ضمان أن السياسات الوطنية لتنفيذ التغطية الصحية الشاملة تعالج سوء التغذية بجميع أشكاله، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات التغذية الخاصة بالفتيات المراهقات والنساء الحوامل والمرضعات والأطفال خلال أول 1000 يوم؛

13. *تدعو أيضاً* البرلمانات إلى تحفيز وتعزيز الوصول إلى الأدوية والأجهزة الطبية ووسائل منع الحمل واللقاحات والتشخيصات وغيرها من التكنولوجيات الأساسية ذات التكلفة المعقولة والآمنة والفعالة وذات النوعية الجيدة، وبدون تمييز، لمكافحة الأدوية المغشوشة والمقلدة، ودعم الابتكار والبحث والتطوير في الأدوية واللقاحات للأمراض المعدية وغير المعدية؛

14. *تحثّ* البرلمانات على تعزيز برامج التحصين في حكوماتها، كتدبير وقائي أكثر فعالية ضد الأمراض المعدية، وعلى اتخاذ تدابير من شأنها تشديد لوائح سلامة المرضى خلال الاختبار السريري للّقاحات الجديدة لتهدئة المخاوف العامة من التلقيح؛

15. *تشدّد* على الحاجة إلى التشخيص المبكر، والدعم، والمعلومات الصحية التي يمكن الوصول إليها وذات النوعية الجيدة والخدمات الصحية الميسورة للأشخاص الذين يعانون من إعاقات أو حالات الصحة البدنية والعقلية المزمنة، وإلى الجهود لتمكينهم وإدماجهم من أجل الارتقاء بهم؛

16. *تشجع* على اتباع نهج قائم على الشراكة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة على أساس الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره، وتدعو البرلمانات إلى رفع مستوى الوعي العام حول الرعاية الصحية الشاملة وإشراك المجتمعات وجميع أصحاب المصلحة المعنيين في وضع الخطط والاستراتيجيات التي تستجيب لحقائقهم؛

17. *تشدّد* على الحاجة إلى اتباع نهج منتظم لقضايا الرجال والنساء والإنصاف وحقوق الإنسان في الميزنة (عملية وضع الموازنة) الصحية والتخطيط وعمليات صنع القرار ذات الصلة بالصحة، والمشاركة الواعية للأفراد والمجتمعات، ولا سيما النساء، ونظم المعلومات الصحية التي تولّد دليل موثوق على احتياجات الصحة وضمان خيارات سياسية سليمة؛

18. *تحثّ* البرلمانات على الإصرار على وضع مؤشرات وطنية قوية وبيانات مفصلة لقياس التقدم المحرز في التغطية الصحية الشاملة، وتدعو إلى الإبلاغ المنتظم والاستخدام الدقيق للبيانات المصنفة لإزالة التمييز القائم على نوع الجندر في تنفيذ التغطية الصحية الشاملة؛

19. *تدعو* البرلمانات إلى النظر في خطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية وتخصيص موارد محلية كافية للإعمال التدريجي للتغطية الصحية الشاملة من خلال تمويل صحي مستدام، بما في ذلك من خلال زيادة الموازنات عند الاقتضاء، وكذلك من خلال تدابير لتعزيز الكفاءة والإنصاف والجودة واحتواء التكاليف وأساس مستقر للتمويل، مع مراعاة الحد الأدنى للهدف الاسمي للموارد المحلية التي حددتها منظمة الصحة العالمية بما يعادل 5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي؛

20. *تحثّ* الدول على تخصيص المزيد من الموارد لتعيين أطباء وطاقم رعاية صحية جديد، واتخاذ إجراءات إيجابية في المنتديات الدولية ذات الصلة بهدف تخفيف قيود الموازنة المتشددة بشكل مفرط والمنفذة خلال العقد الماضي؛

21. *تدعو* البرلمانات إلى ضمان أن يكون تدريب الموارد البشرية على قدم المساواة مع موثوقية معدات المرافق الصحية من أجل سد الفجوة التي تلاحظ في بعض الأحيان بين الموارد البشرية والهياكل الأساسية الصحية الملائمة؛

22. *تدعو* البرلمانات أيضاً إلى ضمان الحماية المالية من أجل الحد من مدفوعات الخدمات الصحية من الأموال الخاصة وإزالة القيود المالية التي تحول دون الوصول إلى الخدمات الصحية؛

23. *تطلب* من البرلمانات في البلدان المتقدمة التي تقدم مساعدة إنمائية رسمية أن تعمل على زيادة المساعدة التي تقدمها بلادها للصحة، بما في ذلك البحث والتطوير، مع تذكير البلدان المتقدمة بالتزاماتها وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بالمساهمة بنسبة 0.7 بالمائة على الأقل من التزاماتها بمؤشر التنمية الجندرية للمساعدة الإنمائية الرسمية، وتحث البرلمانات على ضمان قيام الحكومات وشركاء التمويل الدوليين بمواءمة دعمهم المالي مع النظم والخطط والأولويات الصحية المصممة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة في البلدان المستفيدة؛

24. *تدعو* البرلمانات إلى استخدام جميع الوظائف البرلمانية العامة لمساءلة حكوماتها الوطنية عن التنفيذ الفعال لالتزاماتها في التغطية الصحية الشاملة، ورصد تأثير سياسات وبرامج التغطية الصحية الشاملة، وتشجيع الحكومات على اتخاذ إجراءات تصحيحية عند الضرورة، وتحث البرلمانات على إنشاء آليات لمتابعة تنفيذ هذا القرار؛

25. *تشدد* على الإمكانات التحويلية للابتكارات الصحية القائمة على التكنولوجيا والنماذج الجديدة للرعاية الصحية لتسريع التقدم نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة، لا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل؛

26. *تدعو* السلطات العامة، وخاصة المؤسسات الصحية، إلى التقيد بالمعايير الأخلاقية الصارمة للرعاية، إلى جانب الكيانات الوطنية والدولية الأخرى، لضمان استمرار خدمات الرعاية الصحية والعلاج لضحايا النزاع المسلح أو البيئات الهشة أو الصحة والحالات الطارئة الأخرى، مثل الكوارث الطبيعية؛

27. *تحثّ بقوة* الدول وجميع أطراف النزاع المسلح على ضمان الرعاية الصحية ووضع تدابير فعالة لمنع ومعالجة أعمال العنف والهجمات والتهديدات التي يتعرض لها الموظفون الطبيون والعاملون في المجال الإنساني الذين يشاركون حصراً في الواجبات الطبية ووسائل نقلهم ومعداتهم، وكذلك المراكز الصحية والمستشفيات والمرافق الطبية الأخرى وكذلك المدارس ومراكز التدريب في النزاعات المسلحة، وفقاً لاتفاقيات جنيف وبروتوكوليها الإضافيين وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2286 بشأن الحفاظ على الرعاية الصحية في النزاعات المسلحة، وتضع في اعتبارها أن مثل هذه الهجمات تجعل الجهود المبذولة لبناء النظم الصحية مستحيلة؛

28. *تدعو* السلطات المختصة في المجتمع الدولي إلى إنشاء آلية فعالة لجميع البلدان لتقاسم المسؤولية المشتركة المتمثلة في تزويد اللاجئين بالخدمات الصحية الكافية وتحقيق التغطية الصحية الشاملة للاجئين كلما أمكن ذلك؛

29. *تدعو أيضاً* البرلمانات إلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان الأمن الصحي العالمي عن طريق منع انتشار الأمراض وغيرها من أحداث الصحة العامة، لا سيما من خلال حملات التحصين المنتظمة، وكذلك تعزيز نظم المراقبة والاستجابة، والدعوة إلى تنفيذ اللوائح الصحية الدولية (2005) وتخصيص الموارد المناسبة للوفاء بالتزامات البلدان ومعالجة الثغرات الحرجة في القدرات الأساسية للصحة العامة الخاصة بها لمنع مخاطر الصحة العامة واكتشافها والتصدي لها؛

30. *تحثّ* على إدراج مقاومة المضادات الحيوية كمؤشر عالمي أو كهدف وسيط في أهداف التنمية المستدامة، مع الاعتراف بأن المقاومة المضادة للميكروبات (AMR) تشكل تهديداً خطيراً وصحياً على الصحة العالمية وأن التدابير المصممة لمواجهة مقاومة المضادات الحيوية تشكل جانباً مهماً من الحماية ضد الأخطار التي تهدد صحة الإنسان وضمان الحصول على الأدوية اللازمة، وتدعو إلى التنفيذ الكامل لتوصيات فريق التنسيق المشترك بين الوكالات، وتدعو الوكالات الثلاثية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تكثيف عملهم بشأن المقاومة المضادة للميكروبات، لا سيما في دعم البلدان لتطبيق خطط العمل الوطنية الخاصة بها؛

31. *تحثّ* البرلمانات أيضاً للتعامل مع المحددات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمناخية للصحة كعوامل تمكين وشروط مسبقة للتنمية المستدامة، وتعزيز نهج متعدد القطاعات للصحة؛

32. *تطلب* من البرلمانات تسهيل ودعم تعلم وتبادل خبرات التغطية الصحية الشاملة وأفضل الممارسات والتحديات والدروس المستفادة عبر برلمانات أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمانييها؛

33. *تطلب* أيضاً من وكالات منظومة الأمم المتحدة، وخاصة منظمة الصحة العالمية، تزويد البلدان بدعم منسق متعدد الأوجه يهدف إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة، والتعاون في رصد تحقيق التغطية الصحية الشاملة، مع مراعاة مهمة منظمة الصحة العالمية لتقييم

المؤشرات الصحية، وتعزيز قدرة البرلمانات والبرلمانيين على تطوير ومراقبة سياسات الرعاية الصحية الشاملة الوطنية من خلال إنشاء نظم رعاية صحية قوية وتعليمية؛

34. *تطلب كذلك* من البرلمانات والبرلمانيين العمل من أجل تنفيذ الدول لتوصيات الاجتماعات المتعلقة بتحقيق التغطية الصحية الشاملة، لا سيما توصيات اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة المعقود في أيلول/ سبتمبر 2019، وتدعو الاتحاد البرلماني الدولي إلى إتاحة أعضاء لديهم جميع الأدوات اللازمة لمتابعة وتقييم تلك التوصيات.

****

7.تقارير اللجان الدائمة (البند الخامس من جدول الأعمال):

وافقت الجمعية العامة على التقارير المقدمة من قبل اللجان الدائمة التالية:

اللجنة الدائمة الأولى– لجنة السلم والأمن الدوليين :

عقدت اللجنة الدائمة الأولى جلستين – يومي 15 و 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2019 – برئاسة السيد ج. أي. إيشانيز (اسبانيا).

في 15 تشرين الأول/ أكتوبر، نظرت اللجنة في بندين على جدول أعمالها: متابعة تنفيذ قرار عام 2014 *نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية: مساهمة البرلمانات*، وموضوع *تجريم غسل الأموال*. بشكل عام، أخذ 33 متحدثاً الكلمة خلال المناقشات التي تلت ذلك.

في 16 تشرين الأول/ أكتوبر، عقدت اللجنة جلسة استماع خبراء حول موضوع *الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن ضد التهديدات والصراعات الناجمة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ وعواقبها*، وهو موضوع قرار ليتم اعتماده في الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي في جنيف (سويسرا). افتتح ثلاثة خبراء متحدثين جلسة الاستماع لتقديم وجهات نظر مختلفة:

السيد د. ميسنير (مدير معهد البيئة والأمن البشري، جامعة الأمم المتحدة)، والسيدة س. غيبربيس (المدير القطري، الاتحاد اللوثري العالمي)، والسيد غ. غيارارديي (عضو مجلس الشيوخ، رئيس لجنة الأصول البيئية والوطنية، تشيلي). كان الهدف هو تقديم نظرة شاملة إلى أعضاء اللجنة حول الموضوع. وعقب عروض الخبراء، تناول الكلمة ما مجموعه 22 متحدثاً بما فيهم مراقب واحد.

اجتمع مكتب اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2019. وكان أحد عشر من أصل 18 عضواً حاضرين. وناقشوا الترتيبات الداخلية، الموضوعات الجارية الرئيسة المدرجة على جدول السلم والأمن، وبرنامج عمل اللجنة من أجل الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي.

في 15 تشرين الأول/ أكتوبر، أجرت اللجنة انتخابات لعضوية مكتبها. تم انتخاب السيد *محمد بن مهدي بن عجيان بن محمد الأحبابي* (دولة قطر) والسيد ب. دالير (فرنسا) كعضوين جديدين في المكتب.

قدم رئيس اللجنة الدائمة، السيد إيشانيز (إسبانيا) تقرير اللجنة عن الفرق وجلسات الاستماع إلى الجمعية العامة في آخر جلسة لها في 17 تشرين الأول/ أكتوبر.

******

اللجنة الدائمة الثانية– لجنة التنمية المستدامة، والتمويل، والتجارة:

عقدت اللجنة الدائمة الثانية جلستيها يومي 14 و 16 تشرين الأول/ أكتوبر. وترأس الجلسات رئيس اللجنة، السيدة ف. موزيندا تسيتسي (زمبابوي).

ناقشت اللجنة البند الموضوع للقرار التالي، المعنون "*تعميم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الاستهلاك والإنتاج المسؤولان*". قدم الخبراء المعنيون بالاقتصاد الدائري والرقمنة الموضوع والقضايا الرئيسية التي يتعين النظر فيها ومناقشتها: السيد ب. جنسن، رئيس الأمانة، فريق الموارد الدولي؛ السيد ج. كوربباليجا، المدير المؤسس لمؤسسة ديبلو؛ د. سبويالا، المدير المجتمعي الأول في فرقة العمل المعنية بالاقتصاد الرقمي في الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي. وفي نهاية المناقشة، أشار المقررون المشاركون السيد أ. غريفروي (بلجيكا)، والسيد ب. ماريرو (كينيا)، والسيدة س. دينيتشا (رومانيا) إلى الروابط الهامة بين هذه القضايا، وشددوا على ضرورة تبادل الممارسات والخبرات الجيدة. سيعملون على مشروع قرار، يتضمن الاسهامات المقدمة خلال المناقشة.

استعرضت اللجنة مشروع الوثيقة الختامية للاجتماع البرلماني المقبل في الدورة الـ 25 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ(COP 25)، المقرر عقده في تشيلي في 2 كانون الأول/ ديسمبر 2019. كان الاجتماع البرلماني قد نظمه الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع مجلس الشيوخ التشيلي. قدم المقرر المشارك للاجتماع البرلماني، السيد غ. جيراردي (تشيلي) الوثيقة إلى اللجنة. وأُتيحت للجنة في وقت لاحق الفرصة لتقديم تعليقات واقتراحات بشأنها، ولمشاركة كيفية تعامل برلماناتها مع تغير المناخ. ستُدرج ملاحظات اللجنة في الوثيقة من قبل المقرر المشارك وتقدم إلى الاجتماع البرلماني في الدورة الـ 25 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

كما ناقشت اللجنة أيضاً متابعة قرار الاتحاد البرلماني الدولي لعام 2014، "*نحو تنمية قادرة على التكيف مع المخاطر: مع مراعاة الاتجاهات الديمغرافية والقيود الطبيعية*. جاءت مساهمات الخبراء من السيدة ك. مادي، مدير مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR) والسيدة أ. أرميتاج، المدير الإقليمي لشرق أوروبا وآسيا الوسطى، صندوق الأمم المتحدة للسكان(UNFPA). أظهر النقاش أنه من بين 28 نقطة عمل محددة في القرار، بقيت 27 نقطة صالحة وتتطلب اتخاذ إجراء.

عقدت اللجنة انتخابات للمكتب. تم انتخاب السيدة س. رحمن (باكستان) لإكمال فترة العضوية الأولى لعضو المكتب السابق من باكستان. تم انتخاب السيد ل. سيريواتهاناوت (تايلاند) لإكمال الفترة الأولى لعضو المكتب السابق من تايلاند. وانتُخب السيد ر. ماريان (جمهورية مولدوفا) والسيدة م. كارفالهو (البرازيل) والسيد ب. سكوتلاند (غويانا) كأعضاء جدد في المكتب.

وافقت اللجنة على اقتراح المكتب لتكريس جلسات اللجنة أثناء الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي لصياغة القرار.

وأبلغت اللجنة بقرار اللجنة التنفيذية بإعادة تسـميته اللجنة الدائمة للتنمية المسـتدامة. جاء هذا القرار بعد عملية تشاور أسهم فيها مكتب اللجنة.

قدم تقرير اللجنة إلى الجمعية في جلسـتها الأخيرة في 17 تشـرين الأول/ أكتوبر من قبل رئيس اللجنة، السيدة موزندا تسيتسي.

******

اللجنة الدائمة الثالثة – لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان:

عقدت اللجنة جلسـتين في 14 و 16 تشـرين الأول/ أكتوبر 2019، برئاسـة نائب رئيس اللجنة، السيدة أ. جيركينز (هولندا).

نظرت اللجنة في مشـروع القرار *تحقيق التغطية الصـحية الشـاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة*. قدم القرار المقرران المشاركان، السيد هـ. ميلات (بنغلادش)، والسيد ك. لوهر)(سويسرا)، والسيدة م. كارفالهو) (البرازيل).

شكر الدكتور تيدروس أدهانوم غبريسيس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية (WHO)، اللجنة على إدارتها للعمل حول القرار وجعل المسـودة الأولية أقوى. كما قدم منتدى النسـاء البرلمانيات مسـاهمات قيّمة. بعد الإعلان السـياسـي حول التغطية الصـحية الشـاملة الذي تمّ تبنيه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر، كان قرار الاتحاد البرلماني الدولي حيوياً لترجمة هذا الالتزام السياسي إلى حقائق ملموسـة في جميع بلدان العالم. ركز القرار بحق على تعزيز الصـحة والوقاية من الأمراض من خلال العمل المنسـق في كل قطاع. كانت منظمة الصـحة العالمية ملتزمة بتوفير الدعم المطلوب في القرار والإسـراع بالتقدم نحو الأهداف الصحية المحددة في أهداف التنمية المستدامة.

عند النظر في مشـروع القرار، نظرت اللجنة في 116 تعديلاً مقدماً من 21 برلماناً [كندا، الصـين، الكونغو، كوبا، فنلندا، فرنسـا، ألمانيا، الهند، الجمهورية الإسـلامية الإيرانية، إيطاليا، منغوليا، النرويج، الفلبين، صربيا، جنوب إفريقيا، السويد، سويسرا، تايلاند، تركيا، دولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة]. كما اقترح منتدى النساء البرلمانيات سبعة تعديلات.

اعتمدت اللجنة مشروع القرار المنقح بتوافق الآراء في جلستها الأخيرة. أبدى وفد الهند تحفظاً على عبارة "الشعوب الأصلية" في الفقرة 8 من الديباجة.

اجتمع مكتب اللجنة في 16 تشـــرين الأول/ أكتوبر. ونظر في مقترحات لبرنامج العمل المقبل للّجنة. وقد قُدمت ثلاثة اقتراحات بشـأن البند الموضـوع لقرار اللجنة التالي قبل الموعد النهائي من قبل روسـيا الاتحادية وهولندا وكينيا. تمّ تقديم كل اقتراح من قبل الوفد المعني.

بناءً على توصية من المكتب، وافقت اللجنة على الاقتراح المقدم من قبل هولندا المعنون " *التشـريعات في جميع أنحاء العالم لمكافحة اسـتغلال الأطفال جنسـياً عبر الإنترنت* كموضـوع لقرارها المقبل". سـيعقد النقاش التحضيري أثناء الجمعية العامة الـــ 142 وسيتم وضع اللمسات الأخيرة على القرار في الجمعية العامة الـ 143 في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2020.

وافقت اللجنة على توصية المكتب لعقد حلقة نقاش في الجمعية العامة الـــ 142، حول موضوع " *تأثير الإنترنت على الديمقراطية*" . ضـمن حلقة النقاش هذه، التي تلي قرار عام 2015، بشـأن الخصـوصية في العصـــر الرقمي، ســـيكون التركيز على التحديات المتعلقة بالانتخابات والمعلومات المضـــللة وخطاب الكراهية.

وأقرت اللجنة أيضاً إعلاناً بمناسبة الذكرى السنوية الـــ 30 لاتفاقية حقوق الطفل، بناء على توصية من المكتب.

انتخبت اللجنة السيد إ. بريماكوف (روسيا الاتحادية) كعضو في المكتب، ممثلاً لمجموعة أوراسيا.

قدمت السـيدة غيركينز (هولندا) مشـروع القرار بشـأن التغطية الصـحية الشـاملة إلى الجمعية العامة في جلسـتها العامة المعقودة بعد ظهر يوم 17 تشـرين الأول/ أكتوبر واعتمد بتوافق الآراء. تضـمن مشـروع القرار التحفظ الذي أبدته الهند على عبارة "الشـعوب الأصـلية" في الفقرة 8 من الديباجة. وقد خاطب الدكتور تيدروس، المدير العام لمنظمة الصـحة العالمية، الجمعية العامة بالإشـادة باعتماد القرار وحثّ على اتخاذ إجراء برلماني ملموس ومستمر لتنفيذ القرار والعمل من أجل التغطية الصحية الشاملة.

أقرت الجمعية العامة *إعلان بمناسبة الذكرى الـ30 لاتفاقية حقوق الطفل* وشاهدت شريط فيديو لزيارة ميدانية نظمت بالتعاون مع اليونيســـيف إلى مركز لرعاية الأطفال في بلغراد التي جرت في 14 تشـــرين الأول/ أكتوبر.

******

اللجنة الدائمة الرابعة – اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة:

اجتمعت اللجنة في 16 تشرين الأول/ أكتوبر من أجل حلقتي نقاش: الأولى حول احترام القانون الدولي تماشياً مع ميثاق الأمم المتحدة والقرارات الأخرى ذات الصلة، والثانية حول استقصاء الاتحاد البرلماني الدولي لعام 2019 بخصوص العلاقة بين البرلمانات والأمم المتحدة.

حضر ثمانية وثلاثون وفداً. كان هناك 15 مداخلة، أثار العديد منها مواقف خاصة ببلدان معينة فيما يتعلق باحترام القانون الدولي. أثارت اللجنة الثانية مخاوف بشأن معدل الاستجابة المنخفض (50 فقط من أصل 179 عضواً في الاتحاد البرلماني الدولي) لاستقصاء عام 2019، والذي سيتكرر كل سنتين إلى ثلاث سنوات لقياس التقدم المحرز مع مرور الوقت.

وانتُخب ثلاثة أعضاء جدد لمكتب اللجنة: السيد أ. غريفروي (بلجيكا)، والسيد ر. بينيا فلوريس (كوستاريكا)، والسيدة ب. تومينا (تايلند).

****

8.البند السادس من جدول الأعمال:

البند الرئيسي المقدم من اللجنة الدائمة
للديمقراطية وحقوق الإنسان للنظر فيه
في الجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي

التشريع الدولي لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت

المقررون المشاركون: – السيدة أ. جيركينز (هولندا)
- السيدة ج. أوديول (كينيا)
- تايلند (على أن يتم تأكيد الاسم)

****

9.البند السابع من جدول الأعمال:

اعتمدت الجمعية العامة التعديلات التي قدمها فريق الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)، والتي عززت العقوبات الحالية للوفود أحادية الجندر وقدمت حوافز للوفود المتوازنة بين الرجال والنساء، والتي وافق عليها المجلس الحاكم

****

اختتام أعمال الجمعية العامة:

في الجلسة الختامية المعقودة في 17 تشرين الأول/ أكتوبر، قدم السيد م. غروجيتش (صربيا) الوثيقة الختامية للجمعية العامة، وإعلان بلغراد، *تعزيز القانون الدولي: الأدوار والآليات البرلمانية، ومساهمة التعاون الإقليمي*، وسلط الضوء على مسارات العمل المختلفة التي يمكن للبرلمانات والبرلمانيين القيام بها من حيث صياغة القانون الدولي وتنفيذه، وتعزيز مساهمة التعاون الإقليمي في القانون الدولي، وانجاز في المجالات ذات الأولوية التي تتطلب اهتماماً عاجلاً – وخاصة فيما يتعلق بتغير المناخ وحقوق الإنسان والقانون الإنساني والمساواة بين الرجل والمرأة (الجندرية) ونزع السلاح النووي. على الرغم من أن هذه الالتزامات لم تكن جديدة، إلا أن هناك حاجة ملحة إلى التقيد بها وتنفيذها بفعالية. لقد كان العالم على منحدر زلق من التجاهل المتزايد للاتفاقيات الدولية وسيادة القانون، وكان البرلمانيون يتحملون المسؤولية ودوراً حاسماً في عكس اتجاه هذا المد، وذلك للمساعدة في بناء عالم سلمي ومستدام. ثم أيدت الجمعية العامة بالإجماع إعلان بلغراد.

اعتمدت الجمعية بتوافق الآراء القرار الذي قدمته لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان، *تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة*. وقد سبق أن أبدت الهند تحفظا على عبارة "الشعوب الأصلية" في الفقرة 8 من الديباجة.

ورحب الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسيس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية(WHO)، باعتماد القرار التاريخي، وقال إنّ الصحة خيار سياسي. قادة العالم يتخذون هذا الخيار الآن ويتحدون حول رؤية

مشـتركة لعالم يسـتطيع فيه جميع الناس الوصـول إلى الخدمات الصـحية التي يحتاجونها دون معاناة مالية شديدة. كان الافتقار إلى الرعاية الصحية الجيدة وبأسعار معقولة عقبة أمام النمو الاقتصادي. لقد أبقى الناس محاصـرين في دائرة الفقر، وهدر الإنتاجية، واسـتنزف الأمل. لم تكن التغطية الصـحية الشـاملة (UHC) مجرد حتمية أخلاقية، بل كانت حتمية أمنية واقتصـادية أيضـاً. كان القرار الشـامل أداة قوية تعالج جميع التحديات الصـحية الرئيسـية التي واجهتها البلدان. في جوهرها كان الاقتناع بأن الصـحة حقّ إنسـاني وليس امتيازاً. كان اعتماده بمثابة بداية فترة عمل جديدة للبرلمانيين. يجب عليهم سنّ التشـريعات وتخصـيص التمويل العام للتأمين الصـحي الشـامل، وإقامة تعاون متعدد القطاعات في البرلمان لتمكين التغطية الصحية الشاملة، وضمان المساءلة عن متابعة الالتزامات السياسية التي تمّ التعهد بها.

ثم أقرت الجمعية العامة الإعلان البرلماني بمناسبة الذكرى السنوية الـ 30، لاتفاقية حقوق الطفل، والالتزام باتفاقية المبادئ الأساسية .

أحاطت الجمعية علماً بتقارير لجنة السـلم والأمن الدوليين، ولجنة التنمية المسـتدامة والتمويل والتجارة، ولجنة شؤون الأمم المتحدة، ووافقت على البند الموضوع للقرار ليتم اعتماده في الجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي، جنباً إلى جنب مع المقررين الذين سـيعملون على مشـروع القرار. كما أقرت الجمعية التعديلات المقترحة على النظام الأسـاسـي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده والتي تهدف إلى تعزيز العقوبات الحالية للوفود من جندر واحد، فضـلاً عن توفير حوافز للوفود المتوازنة بين الرجال والنسـاء من خلال منحهم رؤية أكثر خلال الجمعية العامة.

نيابة عن برلمان رواندا، شجعت السيدة د. موكابااليسا، رئيس مجلس النواب، بشدة جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي لحضور الجمعية العامة الـ 143للاتحاد البرلماني الدولي، التي ستعقد في الفترة من 11 إلى 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2020 في كيغالي. تمّ عرض مقطع فيديو قصير.

في ختام الجمعية، تحدث ممثلو المجموعات الجيوسياسية: السيد أي. خودجييف (أوزبكستان) نيابة عن مجموعة أوراسيا، والسيد ج. ف. موديندا (زمبابوي) بالنيابة عن المجموعة الإفريقية، ومعالي الدكتور علي عبد العال (رئيس مجلس النواب في جمهورية مصـر العربية) بالنيابة عن المجموعة البرلمانية العربية، والسـيد هـ. أ. خان (باكستان) بالنيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، والسيدة د. سولورزانو (فنزويلا) بالنيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسـيد د. باتشـيكو (البرتغال) بالنيابة عن مجموعة 12+. وأعربوا عن تقديرهم العميق لشعب جمهورية صربيا وسلطاتها الوطنية على كرم الضيافة والتنظيم الممتاز لما كان بلا شك جمعية عامة ناجحة للاتحاد البرلماني الدولي. وهنأوا السيدة م. غويكوفيتش، رئيس الجمعية الوطنية، على قيادتها الشخصية وتواصلها مع جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي

في خدمة السلام والتفاهم. وشكروا رئيس وأمانة الاتحاد البرلماني الدولي على عملهم الشاق وتعهدوا بالتزامهم بمتابعة القرارات الهامة التي اتخذوها بشكل جماعي.

في كلمتها الختامية، قدمت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي لمحة عامة عن أبرز النقاط الرئيسة ونتائج الجمعية العامة، وأكدت من جديد أهمية التضامن البرلماني والعمل البرلماني القوي في مواجهة تحديات عالمنا. وأكدت على الحاجة إلى الدبلوماسية البرلمانية في بناء جسور التفاهم والثقة، والحفاظ على نزاهة مؤسسة البرلمان وتأمين حقوق الإنسان للبرلمانيين في جميع أنحاء العالم.

وأعربت عن قلق الاتحاد البرلماني الدولي العميق إزاء الوضع في ثلاثة من بلدان أمريكا اللاتينية – الإكوادور والسلفادور والبيرو – وعرضت المساعي الحميدة للاتحاد البرلماني الدولي من أجل تعزيز الحوار الشامل والحلول السلمية. ودعت جميع الأطراف إلى الالتزام التام بسيادة القانون والسماح للبرلمان بالعمل دون تدخل وتجنب التصعيد من خلال الحوار والتشاور. بصفته المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية، كرّر الاتحاد البرلماني الدولي التزامه القوي بحماية جميع البرلمانات والبرلمانيين المعرضين للتهديد.

شكرت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي السيدة غويكوفيتش، رئيسة الجمعية الوطنية لصربيا، على الظروف الممتازة التي تمّ توفيرها لجمعية عامة موضوعية للغاية، والتي ولّدت بلا شك مستوى عالياً من المشاركة، ومناقشات غنية ومثمرة، ونتائج جوهرية للغاية. الأمر متروك الآن للبرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي لمتابعة هذه النتائج من خلال عمل قوي.

وفي كلمتها الختامية، شكرت السيدة غويكوفيتش جميع الوفود على مساهماتها النشطة في النتيجة الناجحة لجمعية بلغراد العامة. لقد تشرفت بلادها باستقبال العديد من الوفود من جميع أنحاء العالم، وإظهار التزام صربيا الثابت بالقانون الدولي والسلم العالمي ورفاهية الشعب. وقد عقدت اجتماعات ثنائية مع العديد من رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود الذين حضروا إلى بلغراد لحضور الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، وهي تتطلع إلى مواصلة تطوير التعاون الجيد والمثمر معهم جميعاً. كما شكرت أمانة الاتحاد البرلماني الدولي والمترجمين الفوريين وجميع الموظفين والمتطوعين الصرب الذين عملوا بجد لتوفير أفضل الظروف الممكنة للجمعية العامة. وقالت إنها تتطلع إلى العمل عن كثب مع الاتحاد البرلماني الدولي في تنفيذ النتائج المهمة لجمعية بلغراد العامة.

شكرت جميع المشاركين مرة أخرى لدعمهم ومشاركتهم الفعالة، وأعلنت اختتام الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي.

******

رابعاً – الطلبات الخاصة بإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعية 141 للاتحاد

تلقت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، عدة طلباتٍ لإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعيّة العامّة الـ141 للاتّحاد البرلماني الدّولي، وهذه الطلبات حسب تسلسل ورودها:

الشعبة البرلمانية	عنوان البند	تاريخ تقديم الطلب
الهند	قرار بشأن التصدي لتغير المناخ	11 تشرين الأول/أكتوبر 2019
الدانمارك، ألمانيا، هولندا، البرتغال، رومانيا، تركيا وأوكرانيا	الدعوة لشمل صوت الشباب للتصدي لتغير المناخ	12 تشرين الأول/أكتوبر 2019
فرنسا، المملكة المتحدة، ألمانيا، سويسرا وجمهورية مصر العربية	حماية المدنيين والامن الدولي: المطالبة بإنهاء هجوم تركيا على سوريا	13 تشرين الأول/أكتوبر 2019
تركيا	ازدواجية معايير الدول الغربية في مكافحة الإرهاب	14 تشرين الأول/أكتوبر 2019
البيرو	نداء عاجل لاستعادة النظام الديمقراطي التمثيلي واحترام المبادئ الديمقراطية في البيرو	14 تشرين الأول/أكتوبر 2019

وتم الغاء الطلب المقدم من الدانمارك، حيث أصبحت الطلبات المتعلقة بإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعيّة العامّة الـ141 للاتّحاد البرلماني الدّولي، والتي طرحت للتصويت على النحو التالي:

الشعبة البرلمانية	عنوان البند
الهند	**قرار بشأن التصدي لتغير المناخ**
فرنسا، المملكة المتحدة، ألمانيا، سويسرا وجمهورية مصر العربية	**حماية المدنيين والامن الدولي: المطالبة بإنهاء هجوم تركيا على سوريا**
تركيا	**ازدواجية معايير الدول الغربية في مكافحة الإرهاب**
البيرو	**نداء عاجل لاستعادة النظام الديمقراطي التمثيلي واحترام المبادئ الديمقراطية في البيرو**

وكانت نتيجة التصويت على النحو التالي (تجدون رفقه جدولاً تفصيلياً):

الشعبة البرلمانية	عدد الأصوات المؤيدة	عدد الأصوات المعارضة	إجمالي عدد الأصوات المؤيدة والمعارضة	عدد ثلثي الأصوات الواجب الحصول عليها	النتيجة
الهند	809	364	1173	782	قبل لحصوله على أغلبية ثلثي الأعضاء واعتمد نظرا لحصوله على عدد أصوات أكثر
فرنسا، المملكة المتحدة، ألمانيا، سويسرا وجمهورية مصر العربية	677	73	750	500	قبل لحصوله على أغلبية ثلثي الأعضاء
تركيا	156	490	646	431	لم يقبل لعدم حصوله على أغلبية ثلثي الأعضاء
بيرو	174	419	593	395	لم يقبل لعدم حصوله على أغلبية ثلثي الأعضاء

****

خامساً – اجتماعات الأجهزة والهيئات واللجان الأخرى:

انعقدت اجتماعات الأجهزة والهيئات واللجان الأخرى، في مركز ســـافا في بلغراد، ، وذلك على النحو التالي:

1 – اللجنة التنفيذية:

عقدت اللجنة التنفيذية دورتها الـ 282 في 11 و 12 و 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2019 في بلغراد.

ترأست رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي الاجتماعات. شارك في الدورة الأعضاء التالية أسماؤهم:

السيد ك. كوساتشيف (روسيا الاتحادية)؛ معالي الدكتور علي عبد العال (جمهورية مصر العربية)؛ السيد نغوين فان غياو (فيتنام) يومي 11 و 12 تشـرين الأول/ أكتوبر، وحل محله السـيد دون توان فونغ في 16 تشـرين الأول/ أكتوبر؛ السـيد أ. لينس (البرازيل)؛ السـيدة س. عطا اللهجان (كندا)، تحل محل السيد د. ماك غوينتي؛ السيدة إم. أوليفيرا فالينتي (أنغولا)؛ السيد غ. تشن (الصين)؛ السيد ك. جلالي (الجمهورية الاســـلامية الإيرانية) يومي 11 و 12 تشـــرين الأول/ أكتوبر؛ الســـيد م. لوســـاكا (كينيا)؛ السيد ي. ليرستين (النرويج)، خلفاً للسيدة هـ. هوكيلاند ليادال ؛ السيدة أ. د. ميرغان كانوتي (السنغال)؛ السيد م. غروجيك (صربيا)؛ السيدة م. كيينر نيلسن (سويسرا)؛ السيدة فيرير غوميز (كوبا) في 16 تشرين الأول/ أكتوبر؛ سعادة السيدة عفراء البسطي (دولة الإمارات العربية المتحدة) بصفتها نائب رئيس مكتب النساء البرلمانيات؛ والسيد م. بوفا (سورينام) بصفته رئيس مكتب منتدى البرلمانيين الشباب. السيد غ. غالي نغوثي (تشاد) كان غائباً.

أحاطت اللجنة التنفيذية علماً بتقارير كل من الرئيس والأمين العام. وأبرزت أهمية زيادة مشـــاركة الاتحاد البرلماني الدولي في مختلف منتديات الأمم المتحدة. ورأت أنه، بقدر الإمكان، يجب على شاغلي المناصب في الاتحاد البرلماني الدولي الذين يمثلون مجموعاتهم الجيوسـياسـية تمثيل الاتحاد البرلماني الدولي في الفعاليات في مناطقهم. من أجل السـماح للأعضـاء بالتخطيط بشـكل أفضـل وإتاحة الوقت لالتزامات الاتحاد البرلماني الدولي، أوصـــت اللجنة بأن تبدأ الأمانة في إعداد الجدول الزمني لفعاليات الأمم المتحدة العادية قبل عام من الموعد المحدد.

أوصـــت اللجنة التنفيذية بالبقاء على اتصـــال منتظم مع كونغرس الولايات المتحدة، ومواصـــلة تبادل المعلومات معهم والتذكير بأهمية الاتحاد البرلماني الدولي.

استمعت اللجنة التنفيذية إلى تقرير من خبير استشاري مستقل كان يقوم بإجراء تقييم للمساءلة والشفافية والانفتاح في الاتحاد البرلماني الدولي. أحاطت اللجنة التنفيذية علماً بالخطوة التالية للعملية، والتي ستكون تحليل المعلومات التي تمّ جمعها، وتحديد الثغرات المحتملة وتقديم التوصيات.

أدركت اللجنة التنفيذية أنّ الابتكارات في السنوات الأخيرة من حيث ورشات العمل وحوار الرؤساء ومتابعة التنفيذ في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي كان ناجحاً، ولكن ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به.

كان الاتحاد البرلماني الدولي يقوم بعمل مهم ومفيد بشأن أهداف التنمية المستدامة، مثل مجموعة أدوات التقييم الذاتي لأهداف التنمية المستدامة، والتي كانت موجودة بعدة لغات، وتم تصميمها للسماح للبرلمانات بالانتقال إلى ما بعد مجرد التحدث إلى قياس وتقييم أدائها وتقدمها. منذ نشر مجموعة أدوات أهداف التنمية المستدامة في عام 2016، قطع الاتحاد البرلماني الدولي شوطاً طويلاً وبات لديه خبرة أكبر في المجال. أوصت اللجنة التنفيذية بتحديث المنشور وفقاً لذلك.

أحاطت اللجنة التنفيذية علماً بحالة بعض البرلمانات وقدمت توصيات فيما يتعلق بالمتابعة.

أطلع رئيس الفريق العامل المعني بسورية اللجنة التنفيذية، على الصعوبات التي يواجهها الفريق للقيام بمهمته في ظل المناخ الحالي. من أجل التأكد من آراء وفد الجمهورية العربية السورية، كان قد اتصل بالوفد أثناء انعقاد الجمعية العامة وكان الإجماع العام على أنه ليست هناك حاجة للإبقاء على الفريق العامل في الوقت الحالي. لذلك أوصت اللجنة التنفيذية بحلّ فريق العمل.

أشادت اللجنة التنفيذية بتعاون الاتحاد البرلماني الدولي، مع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات (ASGP)، كما أكد رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات، ودعم طلبه لزيادة إشراك جمعية الأمناء العامين للبرلمانات في عمل الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك إعداد التقرير البرلماني العالمي الثالث.

وفيما يتعلق بكتاب الذكرى الـ 130، شجعت اللجنة التنفيذية البرلمانات الأعضاء لإرسال مساهماتها في أقرب وقت ممكن إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي.

بعد قرار تصعيد مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي، في القضايا الاقتصادية أحاطت اللجنة التنفيذية علماً بتوصية تغيير اسم لجنة التنمية المستدامة والتمويل والتجارة إلى اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، وذلك تقديراً للدور الذي تلعبه السياسة الاقتصادية، على مختلف المستويات والمفهوم على نطاق واسع، في التنمية المستدامة. أوصت اللجنة التنفيذية بموافقة المجلس على هذا التغيير.

في ضـــوء الأهمية المتزايدة للعلم والتكنولوجيا في حياة الجميع، وفي الحياة البرلمانية، رحبت اللجنة التنفيذية باقتراح إنشاء فريق عامل معني بالعلوم والتكنولوجيا. وطلبت أن يتم وضع ترتيبات وأنشطة الفريق العامل للنظر بها رسمياً في الجمعية العامة المقبلة في جنيف.

بالنظر إلى التصريحات السابقة للاتحاد البرلماني الدولي ضد العقوبات السياسية وقيود التأشيرات المفروضة على البرلمانيين، كانت اللجنة التنفيذية مؤيدة إلى حدٍّ كبير لتشكيل فريق عامل لاستكشاف هذه المسألة بموجب مبدأ التضامن البرلماني. سيتم الانتهاء من ترتيبات عمل الفريق العامل واختصاصاته وتشكيله في الأشهر المقبلة.

وافقت اللجنة التنفيذية على التعديل المقترح على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده الذي قدمه فريق الشـــراكة بين الرجال والنســـاء (الجندرية) والذي تم بموجبه تعزيز العقوبات الحالية للوفود من جندر واحد وتقديم حوافز للوفود المتوازنة بين الرجال والنساء.

لم تؤيد اللجنة التنفيذية التعديل المقترح للنظام الأســاســي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده المقدم من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين فيما يتعلق بتطبيق النصاب القانوني.

أُبلغت اللجنة التنفيذية بالردود التي وردت من البرلمانات الأعضاء بشأن عملها في متابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي وغيره من القرارات، وكذلك نتائج دراســة اســتقصــائية حديثة حول مشــاركة البرلمانات الوطنية مع منظومة الأمم المتحدة، والتي حددت بعض التحديات التي تحتاج إلى معالجة. كما وافقت اللجنة التنفيذية على تعيين خبير مستقل لتقييم المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة كخطوة أولى نحو صياغة توصيات ملموسة يمكن إدراجها في العملية التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات في عام 2020.

أوصـت اللجنة التنفيذية بانتخاب سـبعة أعضـاء ليحلوا محل أولئك الذين أنهوا فترة ولايتهم. تم تشـجيع المجموعات الجيوسياسية على تعيين نواب رؤساء لكل مجموعة منها للمشاركة في اللجنة التنفيذية.

****

2 – منتدى النساء البرلمانيات:

عقدت الدورة الـــ 30 لمنتدى النساء البرلمانيات يوم 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2019. كان هناك 157 مشـــاركاً في الاجتماع، من بينهم 82 برلمانياً (72 امرأة و 10 رجال) من 76 بلداً، وممثلين عن مختلف المنظمات الدولية.

افتتحت الدورة الـــ 30 السيدة س. كيهيكا (كينيا)، رئيس مكتب النساء البرلمانيات. السيدة غ. كوميك (عضو برلماني ونائب رئيس الجمعية الوطنية لصربيا) انتخبت رئيساً لدورة المنتدى الـ 30. رحبت بالمشاركين وعرضت برنامج العمل. كما رحبت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، السيدة غابرييلا كويفاس بارون، بأعضاء المنتدى. وكان الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي السيد مارتن تشونغونغ حاضراً أيضاً.

كمســـاهمة في الجمعية العامة، درس المشـــاركون، من وجهة نظر المســـاواة بين الرجل والمرأة (الجندرية)، مشروع القرار على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي، *تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة*. بعد تقديم مشروع القرار من قبل اثنين من المقررين المشاركين، السيد هـ. ميلات (بنغلادش) والسيدة م. كارفالو (البرازيل)، انقسم المنتدى إلى مجموعتين للنظر في جوانب محددة من مشـــروع القرار. ناقشـــت إحدى المجموعات *ضـــمان التغطية الصحية الشاملة يستجيب لاحتياجات النساء والفتيات* والمجموعة الثانية ناقشت *رفع الحواجز القانونية والاجتماعية والاقتصادية والمالية لوصول النساء والفتيات إلى خدمات الرعاية الصحية*. واقترح المنتدى فيما بعد تعديلات أدرجتها لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان في مشروع القرار.

شـــهد المنتدى الذكرى الســـنوية الـــ 40، لاتفاقية القضـــاء على جميع أشـــكال التمييز ضـــد المرأة (CEDAW). أبرز المشاركون المساهمة الهامة التي قدمتها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضـــد المرأة في عمل البرلمانات في تعزيز المســـاواة بين الرجل والمرأة (الجندرية). وشـــددوا على الإنجازات والتحديات المستمرة في تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مثل إلغاء التمييز في التشريعات، وكبح القوالب النمطية الجندرية، والتنفيذ الفعال للتشريعات القائمة التي تراعي نوع الجندر. أعطى المشـــاركون الأولوية للعمل البرلماني للقضـــاء على التمييز ضـــد المرأة في القوانين والســـياســـات في مجالات ملكية الأرض والتوظيف والجنسية والمواطنة. كما أرادوا منهم أن يعالجوا مجالات التمييز الناشئة ضد النساء والفتيات، مثل تغير المناخ، ووضع اللاجئين وعديمي الجنسية، والعنف الانتخابي ضد النساء المرشـــحات والناخبات، والتحرش الجنســـي في الشـــوارع، والخطاب المتحيز ضـــد المرأة. وطالبوا بالإسراع بالنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة وحماية النساء والفتيات من العنف القائم على نوع الجنس.

كما دعوا إلى مشاركة البرلمانات بشكل أفضل في عمليات مراجعة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، في مراجعة بكين+25 لعام 2020، وكذلك في مبادرة *المساواة في القانون للنساء والفتيات بحلول عام 2030: استراتيجية أصحاب المصلحة المتعددين للعمل المعجل الذي* أطلقته هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالشراكة مع الاتحاد البرلماني الدولي وأصحاب المصلحة الآخرين.

نظم المنتدى نقاشاً متكافئاً بعنوان: *#ليس في برلماني: الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية*.

اجتمع مكتب النساء البرلمانيات في 13 و 17 تشرين الأول/ أكتوبر. وقرر أن يحتفل في عام 2020، بالمراجعة القادمة 25 عاماً لإعلان ومنهاج عمل بكين وأن تسهم بمنظور برلماني في عملية مراجعة الأمم المتحدة. وسيشمل ذلك الاجتماع البرلماني السنوي للاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة للمرأة الذي سيعقد بمناسبة لجنة وضع المرأة، التي ستحتفل في عام 2020 ببكين+25.

انتخب المنتدى الممثلين الإقليميين التاليين لمكتب النساء البرلمانيات:

مجموعة أوراسيا

- السيدة ل. فاسيلينكو (أوكرانيا) لشغل المنصب الذي تركته السيدة س. ساردارياان (أرمينيا)، التي لم تعد عضواً في البرلمان، لمدة تنتهي في نيسان/ أبريل 2022.

أصبحت السيدة ي. أنياكون (أوغندا) والسيدة ك. وايدغرين (السويد) بحكم منصبيهما أعضاء في المكتب بصفتهم أعضاء في اللجنة التنفيذية لفترة تنتهي في تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

وانتخبت السيدة غ. كوميك (صربيا) رئيسا لدورة منتدى النساء البرلمانيات الـ 30 وأصبحت بحكم منصبها عضواً في المكتب لمدة تنتهي في تشرين الأول/ أكتوبر 2021.

******

3 – منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي:

اجتمع منتدى البرلمانيين الشباب في 14 تشرين الأول/ أكتوبر؛ حضر 85 من البرلمانيين الشباب (38٪ من النساء). ترأس الاجتماع رئيس المنتدى السيد م. بوفا (سورينام).

رحبت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام، بالمشاركين وأكدوا نجاح منتدى شباب الاتحاد البرلماني الدولي، منذ إنشائه وخاصة بعد قرار الاتحاد البرلماني الدولي لعام 2010، *مشاركة الشباب في العملية الديمقراطية*.

من أولئك المسجلين لحضور الجمعية العامة الـ 141 كان 21.5 بالمائة نواباً شباباً. كانت هناك حاجة إلى المزيد من الشباب والشابات في جميع الوفود للوصول إلى الحد الأدنى المستهدف وهو 25% من المندوبين الشباب في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي. انتخب المنتدى السيدة ر. نيخل خادس (الهند) كعضو جديد في المجلس.

عند الإبلاغ عن تحديثات البلاد، قام النواب الشباب بتقييم التدابير الإيجابية المتخذة في جميع أنحاء العالم لتعزيز مشاركة الشباب، بما في ذلك إنشاء تجمعات جديدة من البرلمانيين الشباب، وخفض الأعمار للتصويت والترشيح للمناصب، وتقديم أحكام قانونية للحدّ من تمويل الحملات الانتخابية في بعض الدول.

عند استعراض أنشطة تمكين الشباب التي قام بها الاتحاد البرلماني الدولي في الآونة الأخيرة، أشاد البرلمانيون الشباب بمراكز التدريب الجديدة ومقهى التوجيه الاشرافي التي تمّت خلال المؤتمر العالمي السادس للبرلمانيين الشباب في باراغواي في أيلول/ سبتمبر 2019، ودعوا إلى مواصلة هذه المبادرات على الصعيدين العالمي والوطني. واستشرافاً للمستقبل، رحبوا بالأنباء التي تفيد بأن المؤتمر العالمي السابع للبرلمانيين الشباب سيعقد في جورجيا في أواخر ربيع عام 2020.

وفيما يتعلق بجدول أعمال الجمعية العامة الـ 141، دعا المشاركون إلى استجابة أكبر للشباب في الجهود الرامية لدعم القانون الدولي وحقوق الإنسان. تبادلوا الخبرات في معالجة القضايا الصحية ذات الصلة بالشباب في السعي لتحقيق التغطية الصحية الشاملة.

استعداداً للجمعية العامة الـ 142، عين المنتدى السيد عمر عبد المحسن الطبطبائي (دولة الكويت) والسيدة م. تيبندريبيوغو (بوركينا فاسو) للقيام بإعداد تقارير عامة عن الشباب حول مواضيع مشاريع القرارات المستقبلية، على التوالي بشأن *الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن ضد*

التهديدات والصـــراعات الناجمة عن الكوارث ذات الصـــلة بالمناخ وعواقبها، وتعميم الرقمنة والاقتصـــاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الاستهلاك والإنتاج المسؤولان.

واجتمع مجلس المنتدى أيضاً في 14 تشرين الأول/ أكتوبر واتفق أعضاؤه على أنّ موضوع المؤتمر العالمي السابع للبرلمانيين الشباب ينبغي أن يركز على تبادل خبرات سياسات الشباب ودعم المساواة بين الرجل والمرأة (الجندرية) في ضوء مراجعة بكين+ 25 في عام 2020.

******

4- اجتماع الهيئات واللجان الخاصة الأخرى:

انعقدت في إطار الجمعية العامة الـ 141 أيضاً اجتماعات الهيئات واللجان الخاصة التالية:

1. **لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين:**

قدمت اللجنة سـبعة قرارات إلى المجلس الحاكم لاعتمادها بخصـوص 229 برلمانياً، من البلدان التالية: البرازيل ودولة ليبيا ومنغوليا وأوغندا وتركيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية والجمهورية اليمنية.

خلال الدورة، عقدت اللجنة ثماني جلسـات اسـتماع وجلسـات غير رسمية مع الوفود ومقدمي الشـكاوى لتعزيز فهمها، للقضـايا المعروضـة عليها وللإعراب عن شـواغلها. كانت اللجنة مدرجة في جدول أعمالها 15 قضية تتعلق بوضع 305 من أعضاء البرلمان في 10 بلدان. ومن بين الحالات التي تم فحصها، كان 32 % من الأمريكتين، و 24 % من إفريقيا، 24 % من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 19 % من أوروبا وواحد بالمائة من آسـيا. 83 % من الحالات تتعلق بأعضـاء المعارضـة في البرلمان و 21 % بالنساء. ومن بين الحالات، تم تقديم 56 % منها لأول مرة، وهو رقم قياسي جديد. وكانت الانتهاكات التي درسـتها اللجنة في أغلب الأحيان أثناء الدورة هي: التعليق غير المبرر وفقدان الولاية البرلمانية؛ عدم مراعاة الأصـول القانونية في الإجراءات ضـد أعضـاء البرلمان؛ التعذيب وسـوء المعاملة وغيرها من أعمال العنف؛ تهديدات أو أعمال تخويف؛ وانتهاكات حرية التعبير.

******

2. لجنة شؤون الشرق الأوسط

عقدت اللجنة جلستين يومي 15 و 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2019. رئيس اللجنة، السيدة س. عطا اللهجان (كندا)، والسيد هـ. جوليان لافرير (فرنسا)، والسيدة أ. بواتنغ (غانا)، السيد عزام. الأحمد (دولة فلسطين) والسيد عبد الله أحمد جامع (جمهورية الصومال الفيدرالية) والسيد محمد المحرزي (دولة الإمارات العربية المتحدة) حضروا كلا الجلستين. مثل مندوب من ليسوتو السيدة م. موكيتيمي (ليسوتو) في الجلسة التي عقدت في 16 تشرين الأول/ أكتوبر. على الرغم من عدم اكتمال النصاب القانوني خلال جلسات اللجنة، وافق الأعضاء على مواصلة المناقشات، مع العلم أن أياً من القرارات لن يكون ملزماً.

وفقاً للممارسة المعتادة، فحص أعضاء اللجنة الوضع الحالي في المنطقة، وخاصة في إسرائيل ودولة فلسطين ودولة ليبيا والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية بشكل مطول. أُبلغ الأعضاء بالانتخابات التشريعية الأخيرة التي جرت في 17 أيلول/ سبتمبر 2019 في إسرائيل والانتخابات المقبلة في دولة فلسطين. دعا المندوب الفلسطيني الاتحاد البرلماني الدولي وأيّة أطراف أخرى مهتمة للمشاركة في الانتخابات بصفة مراقب.

أعربت اللجنة عن سرورها البالغ لإتاحة الفرصة لها للاستماع إلى الوفود الليبية واليمنية وشعرت بالرضا إزاء المناقشات المثمرة التي تلت ذلك. وفي هذا الصدد، أعربت عن رغبتها في تسليط الضوء بوضوح على وجود برلمان واحد في اليمن يمثل الشعب اليمني ويعمل وفقاً لدستور البلاد. وشكرت اللجنة وفد اليمن على عرضه الشامل. وفيما يتعلق بليبيا، أوضح الوفد حقيقة أن البلاد منقسمة بشدة، لكن مجلس النواب الليبي يبذل قصارى جهده لعقد جلسات برلمانية، على الرغم من المخاوف الأمنية. رحبت اللجنة بكل من العرضين وشددت على أن تركيزها الرئيسي يبقى هو الوضع الإنساني في ليبيا واليمن.

فيما يتعلق بالجمهورية العربية السورية، شعر أعضاء اللجنة بالحزن بسبب التطورات الأخيرة واستفسروا عن حالة فريق الاتحاد البرلماني الدولي العامل المعني بالجمهورية العربية السورية. نظراً لتوقف عمل الفريق لبعض الوقت، ناقش الأعضاء إمكانية القيام ببعثة إلى سورية للحصول على فهم أفضل للوضع على الأرض.

وافق الأعضاء على عقد اجتماع طاولة مستديرة في الأشهر المقبلة لمناقشة دور اللجنة ومهمتها بشل متعمق، بالإضافة إلى المسائل الأخرى التي سيتم الاتفاق عليها. أخيراً، ظل الأعضاء متحمسين للقيام بزيارة إلى المنطقة، وأعربوا عن أملهم في أن تتم هذه الزيارة بعد انعقاد الدورة الـ 21 للكنيست. رحبت كل من إسرائيل (خطيّاً) ودولة فلسطين بمثل هذه البعثة.

******

3. لجنة تعزيز قانون احترام القانون الدولي الإنساني

اجتمعت اللجنة في 14 تشـرين الأول/ أكتوبر 2019. حضـرها ممثلو لجنة الصـليب الأحمر الدولية (ICRC) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR).

ناقشت اللجنة التعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية واستراتيجيات تعزيز مساهمة البرلمانات في تنفيذ القانون الدولي الإنساني (IHL)، ولا سيما في سياق الذكرى السنوية الـ 70 لاتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949. لتعزيز المشاركة، أوصت اللجنة بأن يقوم الأعضاء بـ:

- نشر كتيب الاتحاد البرلماني الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر في برلمانات كل منهما للبرلمانيين عن القانون الإنساني الدولي الصادر في عام 2016؛
- دعم ترجمة الكتيب إلى اللغات الوطنية من خلال توفير الدعم المالي للجنة الصـليب الأحمر الدولية، لإنتاج إصـدارات لغة جديدة. وتنظيم إطلاق فعالية أو مناقشـة حول القضـية في برلمانهم؛
- التواصـل مع ممثلي لجنة الصـليب الأحمر الدولية، في بلدانهم للحصـول على الدعم والمعلومات والمشاركة؛
- مراجعة تشريعاتهم الوطنية لتقييم مطابقتها للقانون الإنساني الدولي.

كما أوصت اللجنة بأن ينظر الاتحاد البرلماني الدولي، ولجنة الصليب الأحمر الدولية في تنظيم ورش عمل إقليمية أو تدريب على اللجان البرلمانية التي تتعامل مع القانون الإنساني الدولي، والتي من شأنها استكشاف التفاعل بين البرلمانات واللجان الوطنية للقانون الإنساني. علاوة على ذلك أوصت بجمع أفضل الممارسات.

تمت مناقشة متابعة قرار البند الطارئ، *إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة والاضطهاد والهجمات العنيفة على الروهينغيا كتهديد للسلم والأمن الدوليين، وضمان عودتهم غير المشروطة والآمنة إلى وطنهم في ميانمار*، الذي اعتمد في الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي، في سانت بطرسبرغ. ولمعالجة السياق الحساس، بما في ذلك الأسباب الجذرية للأزمة، أوصت اللجنة باتباع نهج عملي والمشاركة مع برلمان ميانمار لتنظيم ورشة عمل في ميانمار بشأن دور البرلمان وبناء السلام.

ناقشت اللجنة الأزمات الحالية المتعلقة باللاجئين، وحيث يمكن أن تساهم مشاركتها بشكل كبير في الجهود الشاملة. نوقشت أحوال ثلاث دول نتيجة التبادلات بين رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين: الجمهورية اليمنية والجمهورية العربية السورية وجنوب السودان. وأقرت اللجنة

بأهمية رصد التطورات في البلدان الثلاثة ومتابعتها عن كثب، مع التركيز على المنظور الإنساني، حسب مهمتها. وفي الوقت نفسه، أوصت اللجنة بتنظيم بعثات ميدانية إلى البلدان المعنية، ربما تبدأ بجنوب السودان.

ناقشت اللجنة متابعة الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والعمل عليه. أوصت بأن يقدم الاتحاد البرلماني الدولي تعهداً (أدناه) يعكس العمل الجاري والمخطط له.

الاتحاد البرلماني الدولي يتعهد بالمنتدى العالمي للاجئين:

يتعهد الاتحاد البرلماني الدولي بما يلي:

- *إذكاء وعي البرلمانات، في كل جمعية من الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، بالتقدم المحرز والتحديات في تطوير استجابات شاملة للاجئين*
- *الانخراط مع النواب، ولا سيما البرلمانيين الشباب والبرلمانيات الشابات، ودعمهم في اتخاذ إجراءات لدعم اللاجئين والبلدان المضيفة*
- *جمع الممارسات البرلمانية الجيدة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ونشرها بين المجتمع البرلماني*
- *تنظيم، مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مبادرات التدريب وبناء القدرات للنواب في العمل التشريعي تكملة للتعهدات الوطنية.*

كما ناقشت اللجنة أيضاً التقدم المحرز في حملة المفوضية #أنا أنتمي بشأن حالات انعدام الجنسية وأوصت الاتحاد البرلماني الدولي بتقديم تعهد (أدناه).

تعهد الاتحاد البرلماني الدولي بالحملة #أنا أنتمي:

يتعهد الاتحاد البرلماني الدولي بما يلي:

- *زيادة الوعي السياسي للبرلمانات ورصد التقدم المحرز في الإصلاحات التشريعية وغيرها من الإصلاحات لمعالجة انعدام الجنسية في كل جمعية عامة تابعة للاتحاد البرلماني الدولي، ورصد التقدم المحرز فيها.*
- *إشراك البرلمانيين الشباب والبرلمانيات الشابات، في الجهود المبذولة لمعالجة حالات انعدام الجنسية، ولا سيما في التصدي للتمييز القائم على نوع الجندر في قوانين الجنسية.*

– تقديم الدعم للبرلمانات المشاركة في إصلاح قوانين الجنسية لمنع انعدام الجنسية والتصدي للتمييز في القانون.

لاحظت اللجنة أن أحد أعضائها، قد تغيب عن جلستين متتاليتين دون مبرر. وفقاً للقواعد، سيتم إخطار العضو بأن مقعده سيعلن الآن شاغراً. وستجرى الانتخابات في الجمعية العامة القادمة.

******

4. مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية):

عقدت المجموعة الدورة الـ 43 في 12 و 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2019. وحضر الاجتماع السيد ك. لوساكا (كينيا)، والسيد ك. كوساتشيف (روسيا الاتحادية)، والسيدة عفراء البسطي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، و السيدة أ. د. ميرغان (السنغال) مع غياب السيدة هـ. هاوكيلاند ليادال (النرويج).

وفقا لمهمته، استعرضت المجموعة تشكيل الوفود في الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي. في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، كانت نسبة 30.7 بالمائة من المندوبين في الجمعية من النساء .. التي كانت أقل بكثير من المسجل 32.9 بالمائة عام 2016، الذي تم التوصل إليه مرة واحدة فقط في العام 2018. وأشادت المجموعة بالوفود المتوازنة بين الرجال والنساء التي حضرت الجمعية العامة الـ 141. في بلغراد، في 30 وفداً من بين 149 (20.1 ٪)، شكلت النساء ما بين 40 إلى 60 بالمائة من المندوبين .

من بين الوفود البالغ عددها 149 وفداً، كان 134 وفداً منهم يتألف من مندوبين اثنين على الأقل، منهم 15 وفداً على وجه الحصر من الرجال (11.3٪). لم يتألف وفد من عضوين أو أكثر من النساء. وكانت وفود من 15 فرداً من جندر واحد من برلمانات الدول التالية: بلجيكا وبنين والبوسنة والهرسك وبلغاريا وكوت ديفوار وغواتيمالا ولاتفيا وليسوتو ودولة ليبيا وليختنشتاين وولايات ميكرونيزيا الموحدة والمملكة المغربية وبولندا وتركمانستان والجمهورية اليمنية. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك 17 وفداً من عضو واحد يحضر الجمعية. وعموماً، تعرض 9 وفود لعقوبات.

وبالنظر إلى العدد الكبير باستمرار لوفود من جندر واحد في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، قدمت المجموعة في وقت مبكر من الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي، تعديلات على النظام الأساسي والقواعد الحالية لتشديد العقوبات الحالية للوفود من جندر واحد عن طريق تخفيض

أكثر من حقوق التصـــويت وتنفيذ العقوبات بعد جمعيتين عامتين اثنتين. ســـتعتمد التعديلات في الجمعية العامة الـ 141. شدد الفريق أيضاً على أهمية ضمان امتثال المجموعات الجيوسياسية لحصص الجندر الموجودة في هيئات الاتحاد البرلماني الدولي، وخاصة في اللجنة التنفيذية.

رحبت المجموعة بالإطلاق الوشـــيك *للمبادئ التوجيهية* للاتحاد البرلماني الدولي، *للقضـــاء على التحيز الجنســـي، والتحرش والعنف ضـــد المرأة في البرلمان* ووافق على مواصـــلة وضـــع إطار مخصـــص لمكافحة التحيز الجنســـي والتحرش الجنســـي في الجمعيات العامة وغيرها من الاجتماعات التي ينظمها الاتحاد البرلماني الدولي. اعتمد خارطة طريق تضـــمنت تحديد الثغرات والفرص المتاحة؛ وتعزيز فهم أفضـــل للمشـكلة؛ ومتابعة الاسـتجابات المؤسـساتية المناسـبة. وأعرب عن رغبته في إشـراك الوفود، ومكتب النساء البرلمانيات، وغيرها من هيئات الاتحاد البرلماني الدولي وأصحاب المصلحة في هذه المساعي.

وفقاً لمهمته، ناقشـت المجموعة أيضـاً كيفية دعم البرلمانات التي تضـم عدداً قليلاً من النسـاء أو التي لا تضـم عضـوات. في 16 تشـرين الأول/ أكتوبر، اجتمعت المجموعة مع وفدين تمثل النسـاء البرلمانيات فيهما أقل من خمســـة بالمائة من أعضـــاء: وفد جزر المالديف ووفد ســـلطنة عمان، الذين اجتمعا مع المجموعة مسبقاً في الجمعية العامة الـ 140 في الدوحة.

في جزر المالديف، كانت التحديات التي تواجه المشـاركة السـياسـية للمرأة هي الثقافة والقوالب النمطية الجندرية وصـعوبة جمع الأموال للتواصـل مع دائرة انتخابية منتشـرة – تشـمل البلاد 26 جزيرة مرجانية و 1200 جزيرة. في مثل هذه الظروف، كان الجمع بين المسـؤوليات العائلية والحياة السـياسـية يمثل تحدياً خاصاً للمرأة. في انتخابات 2019، انخفضت نسبة النساء في البرلمان من 5.9 % إلى 4.6 %. ومع ذلك، كانت النساء تلعب دوراً نشطاً في البرلمان والسياسة بشكل عام. ومن بين النساء الأعضاء الأربعة في البرلمان، كانت واحدة نائبة للرئيس والأمين العام الحالي امرأة أيضاً. حصلت النساء على 36 % من الحقائب الوزارية التي تمثل مختلف الأحزاب الائتلافية. في الوقت الحاضر، كان هناك مشروع قانون لحجز 30 % من المقاعد للنساء على المستوى المحلي. المحاولات السابقة لتقديم الحصص لم تنجح.

وقد شـجعت المجموعة للغاية الالتزام الذي أبداه الوفد بتعزيز مشـاركة المرأة في البرلمان. عرض دعم الاتحاد البرلماني الدولي لإدخال التدابير وتنظيم الأنشطة التي يمكن أن تساعد في تعزيز مشاركة المرأة في السياسة، وخاصة في البرلمان.

ضـم وفد سـلطنة عُمان ممثلين عن مجلس الشـورى ومجلس الدولة. إن برلمان سـلطنة عُمان يتكون من مجلسـين، من 170 عضـواً: 85 في مجلس الدولة و 85 في مجلس الشـورى، يوجد حالياً 14 امرأة في مجلس الدولة (16.5٪) وانتخبت امرأة واحدة في مجلس الشورى (1.2٪).

كان الوفد متفائلاً بأن يتم انتخاب المزيد من النساء لعضوية مجلس الشورى في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 2019. قالوا إن المرشحات (43 في المجموع) تلقين الدعم من منظمات المجتمع المدني، من أجل تعزيز فرصهن في الانتخاب. كانت النساء تشارك أيضاً بشكل متزايد في السياسة على المستوى المحلي.

أشارت المجموعة إلى أنه سيواصل مراقبة الوضع، وعرض دعمه من خلال التوعية وغيرها من أنواع الدعم لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة في سلطنة عُمان.

******

5. الفريق الاستشاري المعني بالصحة:

اجتمع الفريق الاستشاري في 15 تشرين الأول/ أكتوبر بحضور تسعة من أصل 12 عضواً. وحضر الاجتماع أيضاً الشركاء الفنيون للاتحاد البرلماني الدولي من منظمة الصحة العالمية (WHO)، والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل (PMNCH)، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. كما حضر ممثلون عن صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA).

ناقش الفريق الاستشاري النتائج التي توصلت إليها الزيارة الميدانية التي أجريت في 14 تشرين الأول/ أكتوبر والتي درس خلالها المشاركون الحالة الصحية للشباب في صربيا، وكذلك الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية في البلد. تمّ إبلاغ توصيات الفريق من خلال زيارة لمعهد صحة الطلاب في بلغراد، فضلاً عن المناقشات المثمرة مع مسؤولي منظمة الصحة العالمية في صربيا، والمنظمات غير الحكومية، وممثلي معهد الصحة العامة.

أُعجب الفريق الاستشاري، بتوفير الرعاية الصحية المجانية للطلاب بطريقة مستهدفة ومتجاوبة مع الاحتياجات، وكذلك مثال على أفضل الممارسات في مجال الاستشارات والاختبارات السرية الطوعية التي يقدمها مركز فيروس نقص المناعة البشرية التابع للمعهد. كانت نتيجة تعاون جيد بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك المستشفيات ومعاهد الصحة العامة، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية؛ وكذلك العمل على المستوى الشعبي للوصول إلى السكان الرئيسيين.

شُجع أعضاء الفريق الاستشاري على التعرف بأنّ تغطية التأمين الصحي في صربيا كانت تصل إلى 96% وأن الأشخاص غير المشمولين بالتأمين الصحي، يمكنهم الحصول على العلاج المجاني المضاد للفيروسات الرجعية لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

ومع ذلك، لوحظ مع القلق أنه لا تزال هناك فجوات في المعرفة بين الناس فيما يتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، لا سيما بين الأقليات الإثنية. كانت استدامة البرامج تحدياً كبيراً أيضاً. شجع الفريق الاستشاري برلمان صربيا على بناء إرادة سياسية قوية لتعبئة الموارد اللازمة لدعم برامج فيروس نقص المناعة البشرية للسكان الرئيسيين وكذلك تدابير الوقاية الصحية. كما أوصي بأن برلمان صربيا جمع المزيد من البيانات عن الحالة الصحية للشباب، بما في ذلك حالات الحمل بين المراهقات، وأنه يبذل جهودا قوية لرصد فعالية العمل الحكومي في مجال الوقاية الصحية وصحة المراهقين، وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

كما أعرب الفريق الاستشاري، عن قلقه إزاء الآثار السلبية للتشريعات الحالية التي تجرم العملاء والمشتغلين بالجنس، وحث برلمان صربيا على اتخاذ خطوات لإلغاء هذا التشريع. أدى التجريم إلى وصمة العار والتمييز، مما يشكل حواجز أمام وصول الفئات الضعيفة إلى الصحة. أبدى الفريق الاستعداد لدعم برلمان صربيا في هذا العمل الهام.

وناقش الفريق الاستشاري أيضاً متابعة قرار الاتحاد البرلماني الدولي، بشأن التغطية الصحية الشاملة الذي كان من المتوقع اعتماده في الجمعية العامة الـ 141. وافق الفريق على وضع إطار للمساءلة تدعمه أمانة الاتحاد البرلماني الدولي لرصد تنفيذ القرار. سيتم استكمال الإطار في الشهر التالي، وسيتم طرحه في الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي.

طلب الفريق الاستشاري من أمانة الاتحاد البرلماني الدولي، أن تستكشف إمكانية عقد فعالية جانبية في الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي، وكذلك زيارة مقر منظمة الصحة العالمية في جنيف.

انتخب الفريق الاستشاري رئيساً جديداً، السيدة غ. كاتوتا (زامبيا)، وكذلك نائب رئيس جديد، السيد ج. إيشانيز (إسبانيا)، لمدة سنة واحدة.

******

6.مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص:

اجتمعت مجموعة مسـهلي الحوار في قبرض في 13 تشـرين الأول/ أكتوبر 2019. وحضـر الاجتماع السيدة ل. كوارتابل بروكوبيو (إيطاليا) مسهّل، وعضوان في مجلس النواب بجمهورية قبرص، وستة ممثلين للأحزاب السياسية القبرصية التركية.

عبّر الطرفان عن مثابراتهما في الوصـــول إلى حلّ قائم على اتحاد ثنائي المنطقة، ثنائي المجتمع. كما أعربا عن رغبتهما في اسـتئناف المفاوضـات الرامية إلى حلّ مشـكلة قبرص وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وقيم الاتحاد الأوروبي ومبادئه. وأكدوا أن الحل العملي والقابل للحياة سيفيد جميع القبارصة.

******

7.الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف:

عقد الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف جلسة واحدة في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، لأول مرة في تشكيلتها الجديدة. السيد ر. لوباتكا (النمسا)؛ السيد ف. تشـــن (الصـــين)؛ معالي الدكتور علي عبد العال (جمهورية مصـــر العربية)؛ الســـيد ف. ميرينو (السلفادور)؛ السيد ر. ديل بيكيا (فرنسا)؛ السيد ك. جلالي (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)؛ السيد ج. ميليوري (إيطاليا)؛ السـيدة ج. أودول (كينيا)؛ السـيدة م. منسـاه وليامز (ناميبيا)؛ السـيدة س. ماري (باكسـتان)؛ السـيدة م. كيينر نيلن (سـويسـرا)؛ ومعالي الدكتورة أمل القبيسـي (دولة الإمارات العربية المتحدة) حضرت الاجتماع. ومثلت السيدة أ. حسين (ماليزيا) والسيد أ. تيني (النيجر) والسيدة إ. باسادا (أوروغواي) أعضاء في وفودهم الوطنية. كما حضر مكتب النساء البرلمانيات عضوات بحكم منصبه في الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

وانتُخب السيد لوباتكا (النمسا) والسيدة أودول (كينيا) رئيس ونائب للرئيس، على التوالي.

استمع الفريق الاستشاري رفيع المستوى، المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف إلى تقارير المؤتمرات الإقليمية الثلاثة للاتحاد البرلماني الدولي، والأمم المتحدة التي عقدت على مدار العام. عقدت مؤتمرات منطقة الشـرق الأوسـط وشمال إفريقيا ومنطقة السـاحل ومنطقة آسـيا والمحيط الهادئ على التوالي في: الأقصـــر، مصـــر، في شـــباط/ فبراير 2019؛ نيامي، النيجر، في حزيران/ يونيو 2019؛ وكوالالمبور، ماليزيا، في تشـرين الأول/ أكتوبر 2019. كانت هذه المؤتمرات الإقليمية الثلاثة فرصـة مهمة للبرلمانيين

من المناطق لتبادل خبراتهم وتحدياتهم في تحويل القرارات الدولية إلى تشريعات وطنية. كما أنها بمثابة منصة لتبادل أفضل الممارسات وتعزيز التعاون في المناطق. في أعقاب مؤتمر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أنشأ مجلس النواب المصري لجنة برلمانية خاصة لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف وخطاب الكراهية. رحب الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، ترحيباً حاراً بهذا التأثير المباشر للمؤتمر وأوصت جميع البرلمانات، بأن تتبع خطى مصر. استلهم المؤتمر الوطني لمنطقة الساحل أيضاً الجمعية الوطنية للنيجر، لإنشاء شبكة برلمانية إقليمية، والتي استكملت اللجنة البرلمانية لمكافحة الإرهاب التي تم إنشاؤها في وقت سابق من العام، ضمن هيكل الإطار المؤسساتي لمنطقة الساحل لتنسيق التعاون الإقليمي في سياسات التنمية والمسائل الأمنية في غرب إفريقيا.

تم إبلاغ الفريق الاستشاري رفيع المستوى، المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف بأن الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، ووكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة، المعني بالمخدرات والجريمة قد وقعا اتفاقية ثلاثية في أيار/ مايو 2019. معالي الدكتورة أمل القبيسي رئيسة الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف كانت حاضرة. ووقع الاتحاد البرلماني الدولي في تلك المناسبة أيضاً على الاتفاقية التي اعترف بها في اتفاقية الأمم المتحدة للتنسيق العالمي لمكافحة الإرهاب، وهي آلية للأمم المتحدة لتعزيز نهج مشترك والتنسيق والاتساق في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف.

كما قدمت أمانة البرنامج المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي، والأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، التقرير المالي للبرنامج وأوضحت أن الأمم المتحدة قد أوفت بالتزامها بتخصيص 2.1 مليون دولار للبرنامج للسنتين الأوليتين، قابلة للتجديد. تم تشجيع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، على تقديم مساهمات من أجل مساعدة الاتحاد البرلماني الدولي، على الوفاء بالتزاماته المالية. تمت الاشادة ببرلمانات بنغلادش وبنين والصين والإمارات العربية المتحدة لمساهماتهم العينية و/ أو النقدية في البرنامج.

أخيراً، تمّ عرض خارطة طريق للأنشطة المستقبلية على الفريق الاستشاري رفيع المستوى، المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، بما في ذلك منصة على شبكة الإنترنت، وورش العمل الوطنية، والمؤتمرات الإقليمية، ومؤتمر القمة البرلماني العالمي للاتحاد البرلماني الدولي، والأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ورحب أعضاء الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، بهذه الأنشطة وبنهجها الموجه نحو التأثير.

******

سادساً – ملء الشواغر في أجهزة الاتحاد

تم ملء المراكز الشاغرة في مختلف اللجان وهيئات الاتحاد البرلماني الدولي، وفيما يلي نتائج الانتخابات والتعيينات:

1. اللجنة التنفيذية

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء السبعة التاليين في اللجنة التنفيذية لفترة أربع سنوات تنتهي في تشرين الأول/ أكتوبر 2023:

المجموعة الإفريقية

- السيدة ي. أنياكون (أوغندا)
- السيد ج. موديندا (زيمبابوي)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيد ر. رباني (باكستان)
- السيدة ب. كرايريكش (تايلاند)

مجموعة أوراسيا

- السيد أ. سيدوف (أوزبكستان)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيد ج. ب. ليتيليه (تشيلي)

مجموعة 12+

- السيدة ك. ايدغرين (السويد)

تم انتخاب السيد ج. تشن (الصين) نائباً لرئيس اللجنة التنفيذية.

2. اللجنة الفرعية للتمويل

عينت اللجنة التنفيذية الأعضاء التاليين لفترة تنتهي في تشرين الأول/ أكتوبر 2021:

المجموعة الإفريقية

- السيدة أ. د. ميرغان كانوتي (السنغال)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- (للحصول على المشورة من المجموعة)

مجموعة أوراسيا

- السيد أ. سيدوف (أوزبكستان)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- (للحصول على المشورة من المجموعة)

3. اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات

وافق المجلس الحاكم على الترشيحات التالية للجنة التحضيرية:

المجموعة الإفريقية

- السيد سليمان شنين (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)

مجموعة أوراسيا

- السيدة ز. غريسياني (جمهورية مولدوفا)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيدة ل. روخاس (المكسيك)
- السيد ب. لانو (باراغواي)
- السيد ك. ليتاردو (الإكوادور)

إلى جانب ثلاثة ممثلين عن اللجنة التنفيذية:

- السيد ج. موديندا (زيمبابوي)
- السيد ج. ب. ليتيليه (تشيلي)
- السيدة ب. كرايريكش (تايلاند)

4. مكتب النساء البرلمانيات

انتخب منتدى النساء البرلمانيات الممثلين الإقليميين التاليين في مكتب النساء البرلمانيات:

مجموعة أوراسيا

- السيدة ل. فاسيلينكو (أوكرانيا) لشغل المقعد الذي شغر كون السيدة س. ساردايان (أرمينيا)، لم تعد عضواً في البرلمان، لمدة تنتهي في نيسان/ أبريل 2022.
- أصبحت السيدة ي. أنياكون (أوغندا) والسيدة ك. ويدغرين (السويد) بحكم منصبيهما أعضاء في المكتب بصفتهم أعضاء في اللجنة التنفيذية لفترة تنتهي في تشرين الأول/ أكتوبر 2023.
- انتخبت السيدة غ. كوميك (صربيا) رئيساً للدورة الـ 30 لمنتدى النساء البرلمانيات وأصبحت بحكم منصبها عضواً في المكتب لمدة تنتهي في تشرين الأول/ أكتوبر 2021.

5. مجلس منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي

انتخب المنتدى العضو التالي في مجلسه لإكمال فترة السنتين التي تنتهي في نيسان/ أبريل 2021:

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:

- السيدة ر. نيخيل (الهند)

6. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

انتخب المجلس الحاكم العضو التالي لمدة خمس سنوات تنتهي في تشرين الأول/ أكتوبر 2024:

- السيدة أ. رينوسو (المكسيك)

7. لجنة شؤون الشرق الأوسط

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء الثلاثة التاليين لمدة أربع سنوات تنتهي في تشرين الأول/ أكتوبر 2023:

- السيدة اقبال ماذي (جمهورية العراق)
- السيدة هـ. مارتنز (البرتغال)
- السيدة فوزية بن باديس (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)

8. لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء الأربعة التالية لفترة أربع سنوات تنتهي في تشرين الأول/ أكتوبر 2023:

المجموعة الإفريقية:

- السيدة م. نديايي (السنغال)

المجموعة العربية:

- السيدة جميلة سلمان (مملكة البحرين)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:

- السيد س. باترا (الهند)

مجموعة 12+

- السيد ك. لاكروا (بلجيكا)

9. الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف (HLAG)

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء التاليين لفترة أربع سنوات تنتهي في تشرين الأول/ أكتوبر 2023:

المجموعة الإفريقية:

- السيد صديق شهاب (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)

مجموعة أوراسيا:

- السيدة أ. كارابيتيان (أرمينيا)
- السيد ك. كوساتشيف (روسيا الاتحادية)

مجموعة 12+:

- السيدة أ. فاداي (المجر)

تم انتخاب السيد ر. لوباتكا (النمسا)رئيساً، والسيدة ج. أودول (كينيا)، نائباً لرئيس الفريق.

10. مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص

انتخب المجلس الحاكم السيد م. مياتوفيتش (صربيا) مسهلاً.

11. المدقق الداخلي لحسابات 2020

عين المجلس الحاكم المدقق الداخلي التالي لحسابات 2020:

- السيد أ. غريفروي (بلجيكا)

12. مكاتب اللجان الدائمة

انتخبت اللجان الدائمة الأعضاء التالية أسماؤهم لمدة عامين (قابلة للتجديد) في مكاتبها المنتهية في تشرين الأول/ أكتوبر 2021:

اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

المجموعة العربية:

- السيد محمد بن مهدي بن عجيان بن محمد الأحبابي (دولة قطر) – الولاية الأولى

مجموعة 12+:

- السيد ف. داللييه (فرنسا) – الولاية الأولى

اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:

- السيدة س. رحمن (باكستان) – لإتمام الولاية الأولى لعضو المكتب السابق من باكستان. تنتهي هذه الفترة الأولى في نيسان/ أبريل 2021.
- السيد ل. سيريواتهاناوت (تايلاند) – لإكمال الولاية الأولى لعضو المكتب السابق من تايلاند، والذي لم يعد برلمانياً. تنتهي هذه الولاية الأولى في آذار/ مارس 2020.

مجموعة أوراسيا:

- السيد ر. ماريان (جمهورية مولدوفا) – الولاية الأولى

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:

- السيدة م. كارفاليو (البرازيل) –الولاية الأولى
- السيد ب. اسكتلندا (غويانا) – الولاية الأولى

اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

مجموعة أوراسيا:

- السيد إ. بريماكوف (روسيا الاتحادية) – الولاية الأولى

اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:

- السيدة ب. تومينا (تايلاند)، لإكمال الولاية الثانية لعضو المكتب السابق من تايلاند، الذي لم يعد برلمانياً. تنتهي فترة الولاية الثانية في تشرين الأول/ أكتوبر 2020.

مجموعة 12+:

- السيد أ. غريفروي (بلجيكا)– الولاية الأولى.

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:

- السيد ر. بينيا فلوريس (كوستاريكا) – الولاية الأولى.

13 . المقررين للجمعية العامة الـ 143

كمقررين مشاركين للبند الموضوع *التشريع في جميع أنحاء العالم لمكافحة استغلال الأطفال جنسياً على الإنترنت*، عينت اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان:

- السيدة أ. غيركينز (هولندا)
- السيدة ج. أوديول (كينيا)
- تايلاند (سيتم تأكيد الاسم لاحقاً).

******

ثامناً – اجتماع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة

في صباح يوم 13 تشرين الأول/ أكتوبر، التقى رئيس وأمين عام الاتحاد البرلماني الدولي، مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة الأربع. أطلعت الرئيسة المشاركين على تنفيذ رؤيتها للمنظمة، بما في ذلك ما يتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الـ 130 لوضع استراتيجية شفافة. قدم الأمين العام، ورقة تأملات حول سبل بناء الدعم للمشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي، في الأمم المتحدة.

قدم رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة، تقارير عن أنشطتهم منذ انعقاد الجمعية العامة الأخيرة، مع التركيز على تعميم قرارات ومقررات الاتحاد البرلماني الدولي في أعمال مجموعاتهم والمنظمات البرلمانية الإقليمية، والعمل مع الاتحاد البرلماني الدولي، على تنظيم الأنشطة الإقليمية للوصول إلى البرلمانات في مناطقهم بطريقة أكثر استهدافاً وتوسيع عضوية. كما أبرزوا الابتكارات والممارسات الجيدة الحديثة في إجراءات عمل اللجان الدائمة.

قال رئيس مجموعة 12+، إن إحدى الطرق لجعل عمل مكاتب اللجنة الدائمة أكثر فاعلية تتمثل في تعيين بدائل لمختلف أعضاء المكتب تحسباً للحالات التي لم يتمكنوا فيها من حضور جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي العامة، – كانت المجموعة تدرس التعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي، وقواعده لذاك الغرض. لقد التزم رئيس المجموعة الإفريقية بالعمل مع البرلمانات في منطقته لترجمة رؤية الرئيس إلى واقع ومتابعة قرارات ومقررات الاتحاد البرلماني الدولي. كان قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير بشأن الدعم الإنساني للبلدان المتأثرة بإعصار إيداي، على سبيل المثال، يحقق بالفعل نتائج من حيث الدعم الذي تلقاه من جميع المناطق خبرة مالية وعينية وتقنية لإعادة الإعمار، إلخ. قدم رئيس مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مبادرات ترمي إلى زيادة عدد أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي الجارية في المنطقة، وحثّ الاتحاد البرلماني الدولي على اتخاذ موقف قوي من التضامن مع برلمانات بيرو وإكوادور والسلفادور المتأثرة بالأزمات السياسية في البلدان.

أشارت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، إلى بعض الجهود الجارية لمواصلة الابتكار في الاتحاد البرلماني الدولي: ورشات عمل عملية للبرلمانيين تهدف إلى تزويدهم بالأدوات والمعلومات المفيدة لعملهم؛ عروض ومعارض معرفة لاستكمال المناقشات العامة في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي؛ جلسات منتظمة مع رؤساء البرلمانات لبناء الحوار والتعاون؛ زيادة التركيز على الشفافية والمساءلة في عمل الاتحاد البرلماني

الدولي؛ واستخدام أفضل لأدوات الاتصال الحديثة. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من العمل، وكانت تعتمد على الدعم الاستباقي لجميع المجموعات الجيوسياسية واللجان الدائمة.

وأطلع الأمين العام المشاركين على نتائج مراجعة عام 2019، لمتابعة الأعضاء لقرارات ومقررات الاتحاد البرلماني الدولي، مع تسليط الضوء على الممارسات الجيدة التي تم تحديدها وتشجيع المزيد من التفكير في طرق تحسين عملية إعداد التقارير. اعتبر المشاركون أن التبادلات المنتظمة بين اللجان الدائمة والمجموعات الجيوسياسية مهمة، لأنها يمكن أن تساعد في تعزيز مشاركة البرلمانات الأعضاء في عملية التنفيذ والمراجعة.

درس المشاركون تقويم أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي، المستقبلية وحددوا الفعاليات التي لا تزال تتطلب مضيفاً. واتفقوا على مناقشة المسألة مع الأعضاء الآخرين في مجموعاتهم، بهدف سدّ أيّة فجوات متبقية في أقرب وقت ممكن.

من جانبه أشار معالي المهندس عاطف الطراونة، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، إلى العمل من قِبل الاتحاد بشكلٍ جليّ وواضح، على مراقبة مدى التزام الدول الأعضاء بقواعد الاتحاد وأنظمته وعدم مخالفتها، وضرورة وجود آلية فعالة لاتخاذ الإجراءات اللازمة بحق من يخرق هذه القواعد والأنظمة، وضرورة العمل على بذل المزيد من الجهد من اجل التعريف بالاتحاد وأهميّته، كونه يمثّل برلمانات العالم، التي بالنهاية تمثّل الشعوب. وهذا يحتّم بالضرورة أن يعمل الاتحاد على تحقيق ما تصبو له شعوب العالم.

******

تاسعاً – الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية

ترأس معالي المهندس عاطف الطراونة، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب في المملكة الأردنية الهاشمية، الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية، داخل الاتحاد البرلماني الدولي، السبت، الواقع في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، من الساعة 18:30 إلى 20:30، في القاعة رقم (0/2)، مركز المؤتمرات – سافا/ بلغراد – جمهورية صربيا، وذلك للتشاور حول القضايا المدرجة في جدول أعمال كل من الجمعية 141، والدورة 205 للمجلس الحاكم، وضمن جدول الأعمال البنود التالية:

1- إقرار جدول الأعمال.
2- الاستماع لعرض من معالي الدكتور علي عبد العال، رئيس مجلس النواب في جمهورية مصر العربية الشقيقة، ممثل المجموعة البرلمانية العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، حول أعمال اللجنة.
3- تبادل الآراء حول الطلبات الخاصّة بإدراج بنود طارئة، أو إضافية على جدول أعمال الجمعية العامة، أو المجلس الحاكم.
4- الاتفاق على مرشحي المجموعة العربية للمراكز الشاغرة، في اللجان الدائمة أو الفرعية للاتحاد.
5- ما يستجد من أعمال.

بعد الموافقة على جدول الأعمال، تحدث معالي المهندس عاطف الطراونة، مؤكداً على أهمية تنسيق وتوحيد المواقف البرلمانية العربية، دعماً لقضايا أمتنا المركزية وعلى رأسها القضية الفلسطينية والقدس، وإعادة التأكيد على الأخذ بما تم به من توصيات داعمة للأشقاء الفلسطينيين، خلال اجتماع الاتحاد البرلماني العربي مؤخراً في عمّان.

البند الثاني من جدول الأعمال:

تقرير ممثل المجموعة البرلمانية العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي:

عرض معالي الدكتور علي عبد العال رئيس مجلس النواب في جمهورية مصر العربية الشقيقة، ممثل المجموعة البرلمانية العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، تقريره مبيناً فيه الأمور التي تم التوافق عليها خلال اجتماعات اللجنة التنفيذية.

معالي الأخ المهندس عاطف الطراونة، رئيس الاتحاد البرلماني العربي

أصحاب المعالي رؤساء البرلمانات العربية

الإخوة والأخوات الزملاء أعضاء المجموعة العربية

يطيب لي أن أقدم لكم في هذا التقرير عرضاً عن أنشطة اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي من واقع اجتماعات اللجنة التي تمت منذ اجتماعات الجمعية العامة للاتحاد رقم 140 التي استضافتها دولة قطر في أبريل الماضي 209 وحتى الأن.

عقدت اللجنة التنفيذية للاتحاد أربعة اجتماعات، على مدار يومي 11-12 أكتوبر 2019، وجاءت الموضوعات التي تناولتها اللجنة في تلك الاجتماعات على النحو التالي:

1. تمت الموافقة على ملخص مضابط الجلسة الحادية والثمانين بعد المائتين التي عُقدت في الدوحة – قطر في 4 و5 و9 ابريل 2019.
2. تم عرض النشاطات والفعاليات التي شاركت فيها رئيسة الاتحاد بشكل مكثف منذ الجلسة الرابعة بعد المائتين للمجلس الحاكم وتم عرض عددا من الملاحظات وهي:

أ. أهمية الجانب الإعلامي في توضيح أنشطة الاتحاد وقد عرضت في هذا الصدد الأهمية المتزايدة لوسائل التواصل الاجتماعي.

ب. اقترحت السنغال ألا يقتصر الجانب الإعلامي على البيانات الصحفية وإنما يمتد لعرض تقارير مصورة مع تخصيص ميزانية لهذا الغرض، خاصة مع ما ذكرته رئيسة الاتحاد من أنه حين تقوم الأمم المتحدة بإعلان فإنه لا يتم الإشارة فيه إلى البرلمانيين والبرلمانيات، كما حدث عند استثناء الاتحاد من الإعلان الختامي لقمة التنمية المستدامة، وملاحظتها بأن العديد من شركاء الاتحاد ليس لديهم فكرة عن أنشطته ودوره.

ج. أشارت رئيسة الاتحاد إلى أن دوره بات أقوى لكن هناك حاجة لمشاركة أكبر من قبل البرلمانيين والبرلمانيات – بشكل تطوعي- في حضور الاجتماعات الدولية نيابة عن الاتحاد وليس فقط بصفتهم جزء من الوفود الوطنية.

د. تم الاتفاق على أهمية التخطيط المسبق لمشاركات الاتحاد في الدعوات الدولية وأن الحائل حاليا هو تلقي الدعوات بشكل متأخر أحيانا قبل أسبوع من الموعد.

3. فيما يخص دعوة "تايوان" إلى مؤتمر باراجواي، تم التأكيد بشكل واضح على الاعترف بصين واحدة وموحدة، كما سجلت الصين أن تلك تعد سابقة ينبغي عدم تكرارها أن تقوم الدولة المضيفة بتحديد المدعوين.

4. تم التأكيد كذلك على وجود سياسة واضحة للاتحاد ترفض التدخل في شئون الدول.

5. أكدت رئيسة الاتحاد على أهمية التحدث عما يتوقعه الاتحاد من الولايات المتحدة وما إن كان الاتحاد يرغب في شراكة معها.

6. تمت الإشارة إلى سابقة عدم منح ممثل روسيا السيد قسطنطين كوساتشيف kosachev تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة للمشاركة في افتتاح الجمعية العامة بسبب العقوبات السياسية.

7. تم التأكيد على أهمية التعاون عن كثب مع البرلمانات التي تخوض مراحل حساسة وأنه بعد الاجتماع مع المفوض السامي لحقوق اللاجئين تم اقتراح عمل زيارة من الاتحاد لكل من سوريا واليمن وجنوب السودان.

8. قدم الأمين العام عرضاً بآخر المستجدات المتعلقة بتنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للأعوام من 2017 حتى 2021 ونظرة عامة على وضع الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة، وتم التأكيد في هذا الإطار على أهمية وجود تنسيق أفضل مع مقر الأمم المتحدة في نيويورك ومزيد من الشفافية التنسيق بين رئاسة الاتحاد والأمانة العامة في التواصل مع الأمم المتحدة والتراسل معها بشكل عام.

9. تمت الموافقة على مشروعي مذكرتي تفاهم إحداهما للتعاون بين الاتحاد وبين أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس في سياق أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي بشأن تغير المناخ والأخرى للتعاون مع الجمعية البرلمانية للفرانكفونية.

10. العضوية: تمت الموافقة على طلب للحصول على العضوية بالانتساب من الجمعية البرلمانية الفرانكوفونية مع الموافقة على مقترح بأن يحصل الاتحاد على عضوية بالانتساب كذلك لدى

الجمعية. كما تمت الموافقة على طلب آخر للحصول على وضع المراقب من (بارلاسور) برلمان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي(MERCOSUR) وطلب كذلك للحصول على صفة مراقب من اتحاد الدولي للتسامح والسلام ومقره مالطا.

11. سوريا: فيما يخص تقرير مجموعة العمل المعنية بسوريا، فقد أفاد السيد قسطنطين كوساتشيف (روسيا) أنه لم يتم إحراز تقدم حتى حينه وأنه سيقوم بالتحاور مع البرلمان السوري في الأيام المقبلة وإذا لم يتم إحراز تقدم فإنه يقترح إلغاء فريق العمل بهذا الشأن.

12. تركيا: قامت لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الانسان الخاصة بالبرلمانيين بعرض تقرير حول البعثة الميدانية المشتركة التي قام بها كل من وفد اللجنة التنفيذية بالاتحاد ولجنة حقوق الانسان الخاصة بالبرلمانيين الى تركيا في 10-13 يونيو 2019 حيث تم التناقش حول حقوق الأقليات خاصة الأكراد وعدم وجود تواصل بين حزب الشعوب الديمقراطي وبين حزب العدالة والتنمية، وتمت الإشارة إلى الطلب المتكرر بزيارة بعض النواب المحتجزين منذ محاولة الانقلاب وإن كانت السلطات التركية قد قدمت العديد من الوثائق التي لم يتسن الوقت للخوض فيها خلال الزيارة، كما تم إعلام الوفد خلال الزيارة بإمكان حضور بعض جلسات المحاكمات.

13. تم اقتراح تعديل على قواعد عمل لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في المادة 6 الخاصة بنصاب اتخاذ القرارات لتخفيض ذلك النصاب عن عدد 6 اعضاء إلا أنه كانت هناك ملاحظات من كل من مصر والصين وإيران حيث أكدت أن ذلك قد يستدعي تعديلات المواد 3 و 6 و 14 كما أن شكاوي البرلمانيين من حكوماتهم هو أمر يخرج عن نطاق المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وأكد سيادته على ما أفادت به رئيسة الاتحاد من اهمية عدم تسييس عمل هذه اللجنة، كما لا يمكن اتخاذ قرار بهذا الشأن دون معرفة ماهية القرارات المحتاجة للتصويت بأقل من النصاب.

14. المالية: أما فيما يخص الأمور المالية فقد قدمت اللجنة الفرعية المعنية بالأمور المالية تقريراً الى اللجنة التنفيذية بشأن الوضع المالي للاتحاد وتمت مناقشة مشروع الميزانية الموحدة 2020 بما يعكس زيادة في مساهمة الصين المالية وخفض في مساهمات عدد آخر من الأعضاء، ولم يكن هناك أية اعتراضات.

15. تعليق عضوية: تم الاتفاق على تعليق عضوية كل من موريتانيا وهندوراس وبابوا غينيا الجديدة لعدم سداد المساهمات المالية، بينما تقرر الموافقة على طلب جزر سليمان

الحصول على 10 آلاف فرنك من صندوق التعاضد البرلماني بما يتيح لها المشاركة في الاجتماع القادم في جنيف.

16. وضعية بعض البرلمانات: تمت مناقشة وضعية بعض البرلمانات ومنها السودان حيث تم الاتفاق على أن يبقى السودان عضوا في الاتحاد مع تشجيع على مواصلة السعي لاستعادة الأوضاع الدستورية في البلاد، كما اتفق على مواصلة متابعة الأوضاع في ليبيا ومواصلة التواصل مع مجلس النواب في طبرق، إلا أنه تمت الإشارة إلى "وجود انقسام في عضوية البرلمان حيث يجتمع جزء من البرلمان في طرابلس، وهو ما رفضته موضحاً أن برلمان طبرق هو البرلمان المعترف به والذي يضمن الاستقرار ولا يوجد برلمان آخر وإنما فقط ما يمكن تسميته لجنة استشارية في طرابلس وبالتالي فإن على الاتحاد تأييد ودعم برلمان طبرق. كذلك تم استعراض سريع للوضع في فلسطين ولم يكن ثمة اعتراض على إجراءات المتابعة وكذلك في الجزائر وأشارت رئيسة الاتحاد إلى كونها قد تزور الجزائر في شهر يناير.

17. اليمن: أما فيما يخص اليمن فقد دارت مناقشة مطولة بسبب اختلاف وجهات النظر بين الوفود المشاركة، حيث كان هناك اتجاه يهدف إلى الاعتراف بجهة أخرى بخلاف البرلمان المعترف به بالفعل من قبل الاتحاد والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي ككل، وهو ما رفضته جملة وتفصيلا وأكدت في مداخلاتي على أهمية عمل الاتحاد في إطار الالتزام بالمبادئ الحاكمة للقانون الدولي والأمم المتحدة والمبادئ التي أسستها محكمة العدل الدولية وأنه من غير المقبول مناقشة شرعيات المؤسسات في اليمن أو تجزئة الشرعية الدولية، مؤكداً أن الجهة التي تمثل اليمن في الاتحاد معروفة ومتفق عليها وأن مناقشة مثل هذه المسائل أمر في غاية الخطورة حيث يفتح الباب لتكرار ذلك نحو أية دولة ومنها الدول التي تنادي بذلك، كما أن الرئيس الحالي للبرلمان تم انتخابه بشكل صريح والعبرة بمن حضر مشيراً إلى مفهوم "القوة القاهرة" في القانون الدولي والتي قد تمنع من التواجد أحيانا ولكن يظل الاعتراف بالمؤسسة قائما رغم ذلك.

18. كان هناك مقترح يتضمن تواصل الأمانة العامة مع كل الأطراف في اليمن ومقترح آخر بالاستماع للوفد اليمني الحاضر قبل اتخاذ أي قرارات بشأن تمثيل برلمان الدولة،

وقد تحفظت على المقترح الأول وأيدت الثاني وتم التصويت والاتفاق على لقاء الوفد اليمني المشارك، إضافة إلى الاتفاق على أن تقوم رئيسة الاتحاد بزيارة اليمن بالتعاون مع المفوضية السامية لشئون اللاجئين، وأنا سوف أزور اليمن برفقتها.

19. تم حضور الوفد اليمني الاجتماع، وقدم السيد البركاني، عرضاً للأوضاع، وأجاب على بعض الأسئلة، وقررت اللجنة التنفيذية السماح للبرلمانيين اليمنيين حضور أعمال الجمعية العامة للاتحاد.

*****

البند الثالث من جدول الأعمال:

تبادل الآراء حول الطلبات الخاصّة بإدراج بنود طارئة، أو إضافية على جدول أعمال الجمعية، أو المجلس الحاكم:

عرض السيد الامين العام للاتحاد البنود الطارئة، حيث كان هناك فقط بند طارئ وحيد مقدم من الهند تحت عنوان:

"قرار بشأن التصدي لتغير المناخ"

علماً أنه في اليوم التالي للاجتماع قدمت طلبات أخرى كبنود طارئة على جدول أعمال الجمعية

*****

البند الرابع من جدول الأعمال:

ما يستجد من أعمال:

الاتفاق على مرشحي المجموعة العربية للمراكز الشاغرة، في اللجان الدائمة والفرعية للاتحاد:

وفيما يتعلق بالمناصب الشاغرة، تم الاتفاق على تسمية ممثلي المجموعة البرلمانية العربية في كافة الشواغر لملء لجان الاتحاد وهيئاته المختلفة.

*****

عاشراً – الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإسلامية

عقدت وفود المجموعة البرلمانية الإسلامية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، يوم الأحد الموافق 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، عند الساعة 14:30، ولغاية الساعة 16:00، في القاعة رقم (0/2)، مركز المؤتمرات – سافا/ بلغراد – جمهورية صربيا، وذلك للتشاور حول القضايا المدرجة على جدول أعمال كل من الجمعية العامة الـ 141، والدورة 205 للمجلس الحاكم، واتّخاذ موقف موحّد بشأنها. وتم التوافق على كافة الأمور المدرجة على جدول أعمال هذه المجموعة، وكذلك الشواغر المخصصة لها.

*****

الحادي عشر – الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الآسيوية

عقدت وفود المجموعة البرلمانية الآسيوية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، يوم الأحد الموافق 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2019،، عند الساعة 09:30، ولغاية الساعة 11:00، في القاعة رقم (0/3) الطابق الأرضي، مركز المؤتمرات – سافا/ بلغراد – جمهورية صربيا، ، وذلك للتشاور حول القضايا المدرجة على جدول أعمال كل من الجمعية العامة الـ 141، والدورة 205 للمجلس الحاكم، واتّخاذ موقف موحّد بشأنها. وتم التوافق على كافة الأمور المدرجة على جدول أعمال هذه المجموعة، وكذلك الشواغر المخصصة لها.

*****

الثاني عشر – الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإفريقية

عقدت وفود المجموعة البرلمانية الإفريقية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، يوم السبت، الواقع في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، من الساعة 18:30 إلى 20:30، في القاعة رقم (0/3)، مركز المؤتمرات – سافا/ بلغراد – جمهورية صربيا، وذلك للتشاور حول القضايا المدرجة على جدول أعمال كل من الجمعية العامة الـ 141، والدورة 205 للمجلس الحاكم، واتّخاذ موقف موحّد بشأنها. وتم التوافق على كافة الأمور المدرجة على جدول أعمال هذه المجموعة، وكذلك الشواغر المخصصة لها.

*****

الثالث عشر– أنشطة الاتحاد البرلماني العربي

أولاً– أنشطة الرئاسة:

ترأس معالي المهندس عاطف الطراونة، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب في المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية، وتم التنسيق مع المجموعة البرلمانية الإسلامية والمجموعة البرلمانية الآسيوية،

كما شارك معالي المهندس عاطف الطراونة، في اجتماع رؤساء المجموعات الجيوسياسية، وتمّ التباحث في القضايا المستقبلية التي تهمّ الاتحاد. وكذلك خطط عمل الاتحاد المستقبلية، وموقف المجموعة البرلمانية العربية منها.

كذلك التقى بالعديد من رؤساء البرلمانات المشاركين ورؤساء الوفود، وجرى خلال هذه اللقاءات بحث سبل تطوير، وتنسيق المواقف بين المجموعة البرلمانية العربية، والمجموعات البرلمانية الأخرى الأعضاء في الاتحاد، وضرورة دعم القضايا العربية العادلة. والبحث في الوسائل والسبل التي من أجلها يتم تفعيل دور الاتحاد البرلماني الدولي، في دعم القضايا العادلة للشعوب، تحقيقاً للغايات التي أنشئ من أجلها.

ثانياً– نشاط الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي:

قامت الأمانة العامة بإعداد مذكرة تفصيلية ومذكرة مقتضبة ومذكرة موجزة، عن أعمال الجمعية العامة الـ 141، والاجتماعات ذات الصلة، كما تم العمل على ترجمة وتوزيع جميع الوثائق التي نشرت خلال انعقاد اجتماعات الجمعية العامة، والمجلس الحاكم، واللجان الدائمة والهيئات الأخرى، كما شاركت في كافة الفعاليات الرئيسية والجانبية، أثناء انعقاد الجمعية، والمجلس الحاكم، وقامت بالتنسيق بين الوفود البرلمانية، والإسلامية، والآسيوية، والإفريقية، وكانت على اتصال دائم مع الوفود البرلمانية العربية، ووضعها بصورة آخر المستجدات، كذلك التقى الأمين العام، بكلٍ من أمين عام الاتحاد البرلماني الإفريقي، وأمين عام الجمعية البرلمانية الآسيوية، وعددٍ من رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة، بالإضافة إلى التواصل والتنسيق مع رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي، والأمين العام للاتحاد، حول كافة القضايا التي تهم المجموعة البرلمانية العربية . والأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، تأمل من كافة المجالس والبرلمانات العربية الموقّرة، إبداء أية ملاحظات أو اقتراحات من شأنها، أن تساهم في تطوير عمل الأمانة العامة خدمةً للمجالس والبرلمانات الأعضاء.

****

الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي

نتائج التصويت

البنود الطارئة:

المقترح 1: قرار بشأن التصدي لتغير المناخ (الهند)

المقترح 2: حماية المدنيين والامن الدولي: المطالبة بإنهاء هجوم تركيا على سوريا (فرنسا، المملكة المتحدة، ألمانيا، سويسرا وجمهورية مصر العربية)

المقترح 3: ازدواجية معايير الدول الغربية في مكافحة الإرهاب، لاسيما في حل النزاع في الجمهورية العربية السورية (تركيا)

المقترح 4: نداء عاجل لاستعادة النظام الديمقراطي التمثيلي واحترام المبادئ الديمقراطية في البيرو (البيرو)

	البلد	الأصوات		المقترح الأول			المقترح الثاني			المقترح الثالث			المقترح الرابع			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع		
1	أفغانستان	14	14													x	
2	ألبانيا	11	11													x	
3	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	16	16	16			16			16			16				
4	أندورا	10	10													x	
5	أنغولا	14	14	14			14			14			14				

	البلد	الأصوات		المقترح الأول			المقترح الثاني			المقترح الثالث			المقترح الرابع			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع		
6	الأرجنتين	16	16													x	
7	أرمينيا	11	11			10	10				10				10		
8	أستراليا	14	14		14		14				14			14			
9	النمسا	12	12		12		12				12			12			
10	أذربيجان	12	12	12				12		12					12		
11	مملكة البحرين	11	11	11			11			11					11		
12	بنغلاديش	20	20	20			20			20					20		
13	بيلاروسيا	13	10													x	
14	بلجيكا	13	13		13		13				13			13			
15	بنين	12	12													x	
16	بوتان	10	10	10			10			10					10		
17	بوليفيا	12	12	12			12			12					12		
18	البوسنة والهرسك	11	9													x	
19	البرازيل	22	22	22			22			22			22				
20	بلغاريا	12	12													x	

البلد		الأصوات		المقترح الأول			المقترح الثاني			المقترح الثالث			المقترح الرابع			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع		
21	بوركينا فاسو	13	13	13					13			13			13		
22	بوروندي	12	12	12					12			12			12		
23	كابو فيردي	10	10	10					10			10			10		
24	كمبوديا	13	13	13					13			13			13		
25	الكاميرون	13	13													x	
26	كندا	15	15		15		15				15			15			
27	جمهورية إفريقيا الوسطى	12	12	12			12					12			12		
28	تشاد	13	13													x	
29	تشيلي	13	13	10		3	3	3	7		6	7		13			
30	الصين	23	23	23					23	23					23		
31	جزر القمر	10	0														لا يحق له التصويت
32	الكونغو	11	11													x	
33	كوستاريكا	11	10	10					10			10		10			

البلد		الأصوات		المقترح الأول			المقترح الثاني			المقترح الثالث			المقترح الرابع			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع		
34	ساحل العاج	13	13													x	
35	كرواتيا	11	11													x	
36	كوبا	13	13													x	
37	قبرص	10	10		10		10				10			10			
38	جمهورية التشيك	13	13		13		13				13			13			
39	جمهورية الكونغو	17	17													x	
40	الدنمارك	12	12		12		12				12			12		x	
41	جمهورية جيبوتي	10	10													x	
42	جمهورية الدومنيكان	12	0														لا يحق له التصويت
43	جمهورية مصر العربية	19	19		19		19				19			19			
44	السلفادور	12	12	12					12			12			12		

البلد		الأصوات		المقترح الأول			المقترح الثاني			المقترح الثالث			المقترح الرابع			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع		
45	غينيا الاستوائية	11	11	11					11			11			11		
46	استونيا	11	11			11	11			11					11		
47	إسواتيني	11	11													x	
48	أثيوبيا	19	19													x	
49	فيجي	10	10													x	
50	فنلندا	12	12		12		12			12				12			
51	فرنسا	18	18		18		18			18				18			
52	الغابون	11	11	11			11			11					11		
53	غامبيا	11	11													x	
54	جورجيا	11	10													x	
55	ألمانيا	19	19		19		19			19				19			
56	غانا	14	14	7		7	14					14	10		4		
57	اليونان	13	13		13		13			13				13			
58	غواتيمالا	12	12													x	
59	غينيا	13	13													x	
60	غينيا بيساو	11	11													x	

البلد		الأصوات		المقترح الأول			المقترح الثاني			المقترح الثالث			المقترح الرابع			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع		
61	غيانا	10	10													x	
62	هايتي	13	8													x	
63	المجر	13	13			13	13				13			13			
64	أيسلندا	10	10		10		10				10			10			
65	الهند	23	23	23					23			23			23		
66	إندونيسيا	22	22	22			22			22			22				
67	إيران	19	19	19			19				19				19		
68	جمهورية العراق	15	15		15		15				15			15			
69	إيرلندا	11	11													x	
70	إيطاليا	17	17		17		17				17			17			
71	اليابان	20	20	20					20			20			20		
72	المملكة الأردنية الهاشمية	12	12		12		12				12			12			
73	كازاخستان	13	13	10					10			10			10		
74	كينيا	15	15	15					15			15			15		

البلد		الأصوات		المقترح الأول			المقترح الثاني			المقترح الثالث			المقترح الرابع			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع		
75	دولة الكويت	11	11													x	
76	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	12	12													x	
77	لاتفيا	11	11		11		11				11			11			
78	ليسوتو	11	11													x	
79	دولة ليبيا	11	0														لا يحق له التصويت
80	ليختنشتاين	10	8		8		8				8			8			
81	ليتوانيا	11	11		11		11				11			11			
82	مدغشقر	14	14													x	
83	مالاوي	13	13													x	
84	ماليزيا	14	14	14			14			14			14				
85	مالديف	10	10													x	
86	مالي	13	13													x	
87	مالطا	10	10													x	
88	المكسيك	20	20	20			20						10		10		

البلد		الأصوات		المقترح الأول			المقترح الثاني			المقترح الثالث			المقترح الرابع			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع		
89	ميكرونيزيا	10	8	8					8			8	8				
90	موناكو	10	10		10		10				10			10			
91	منغوليا	11	11													x	
92	مونتينيغرو	10	10													x	
93	المملكة المغربية	15	13	13			13					13			13		
94	ميانمار	17	17	17					17			17			17		
95	ناميبيا	11	11	11					11			11			11		
96	نيبال	14	14													x	
97	هولندا	13	13		13		13				13			13			
98	نيوزيلندا	11	11		11		11				11			11			
99	نيكاراغوا	12	8	8					8			8			8		
100	النيجر	13	13	13					13			13			13		
101	نيجيريا	20	20	20				20		20				20			
102	شمال مقدونيا	11	11													x	
103	النرويج	12	12		12		12				12			12			

البلد		الأصوات		المقترح الأول			المقترح الثاني			المقترح الثالث			المقترح الرابع			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع		
104	سلطنة عمان	11	11			11	11					11			11		
105	باكستان	21	21			21		21		21					21		
106	دولة فلسطين	11	11		11		11				11			11			
107	بنما	11	10													x	
108	باراغواي	11	10	10					10			10			10		
109	بيرو	14	14	14					14			14			14		
110	الفلبين	20	20	20					20			20			20		
111	بولندا	15	15		15		10		5	5		10			15		
112	البرتغال	13	10		10		10				10			10			
113	دولة قطر	11	11	11					11			11			11		
114	جمهورية كوريا	17	17													x	
115	جمهورية مولدوفا	11	10													x	
116	رومانيا	14	14		14		14				14			14			

البلد		الأصوات		المقترح الأول			المقترح الثاني			المقترح الثالث			المقترح الرابع			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع		
117	روسيا الاتحادية	20	20	20					20	20					20		
118	رواندا	12	12	12					12			12			12		
119	سان مارينو	10	10	10			10					10			10		
120	المملكة العربية السعودية	14	14			14	14				14			14			
121	سنغال	12	12													x	
122	صربيا	12	12	12					12			12			12		
123	سيشيل	10	10	10					10			10			10		
124	سيراليون	11	11													x	
125	سنغافورة	12	12	12					12			12			12		
126	سلوفاكيا	12	10													x	
127	سلوفينيا	11	11			11	11				11			11			
128	جمهورية الصومال	13	13	13					13			13			13		

البلد		الأصوات		المقترح الأول			المقترح الثاني			المقترح الثالث			المقترح الرابع			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع		
129	جنوب إفريقيا	17	17	17					17			17			17		
130	جنوب السودان	13	13													x	
131	إسبانيا	15	15			15	15			15				15			
132	سريلانكا	13	10													x	
133	سورينام	10	10	10					10			10	10				
134	السويد	13	13		13		13			13				13			
135	سويسرا	12	12		12		12			12					12		
136	الجمهورية العربية السورية	13	13			13	13			13					13		
137	تايلاند	18	18	18					18			18			18		
138	تيمور الشرقية	11	11	10			10					10			10		
139	تونغا	10	8	8		8						8			8		
140	تركيا	19	19	19			2	17		19					19		

	البلد	الأصوات		المقترح الأول			المقترح الثاني			المقترح الثالث			المقترح الرابع			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع		
141	تركمانستان	12	12	12					12			12			12		
142	أوغندا	15	15													x	
143	أوكرانيا	17	17	10		7	7		10			17			17		
144	الإمارات العربية المتحدة	11	11	11			11					11			11		
145	المملكة المتحدة	18	18		18		18				18			18			
146	أوروغواي	11	11	11					11			11			11		
147	أوزبكستان	15	15													x	
148	فنزويلا	15	15			15	15					15		15			
149	فيتنام	19	19	19					19			19			19		
150	الجمهورية اليمنية	13	11			11	11					11			11		
151	زامبيا	13	13	13					13			13			13		
152	زمبابوي	13	13	13					13			13			13		
	المجموع	**2023**	**1953**	**809**	**364**	**191**	**677**	**73**	**614**	**156**	**490**	**718**	**174**	**419**	**771**		

الشعبة البرلمانية	عدد الأصوات المؤيدة	عدد الأصوات المعارضة	إجمالي عدد الأصوات المؤيدة والمعارضة	عدد ثلثي الأصوات الواجب الحصول عليها	النتيجة
الهند	809	364	1173	782	قبل لحصوله على أغلبية ثلثي الأعضاء
فرنسا، المملكة المتحدة، ألمانيا، سويسرا وجمهورية مصر العربية	677	73	750	500	قبل لحصوله على أغلبية ثلثي الأعضاء
تركيا	156	490	646	431	لم يقبل لعدم حصوله على أغلبية ثلثي الأعضاء
بيرو	174	419	593	395	لم يقبل لعدم حصوله على أغلبية ثلثي الأعضاء

الرابع عشر – الخاتمة

كان هذا تقريراً موجزاً عن أعمال الجمعية الـ **141** للاتحاد البرلماني الدولي، والدورة **205** للمجلس الحاكم، وسيتم لاحقاً ترجمة التقرير النهائي الذي سيصدر عن الاتحاد البرلماني الدولي من قبل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، وتزويد البرلمانات العربية الموقرة به تعميماً للفائدة.

مكرراً أملي أن يحقق هذا التقرير الفائدة المرجوة، ورجائي إبداء أي ملاحظات من شأنها أن تؤدي إلى تطوير نوعية التقارير المستقبلية المتعلقة بالفعاليات البرلمانية المختلفة.

والأمانة العامة حريصة كل الحرص، على إبراز كل ما من شأنه أن يسهم في مشاركة المجموعة البرلمانية العربية بفعاليات الجمعية العامة والمجلس الحاكم، بما ينعكس إيجابياً على القضايا التي تطرحها أو تدعمها المجموعة.

برجاء التكرم بالاطلاع والعلم وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير.

فايز الشوابكة

الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي